

رجب ١٤٤٠ هـ

مارس ٢٠١٩ م

العدد الرابع

السنة الثانية - المجلد الثاني

مَجَلَّةُ التَّارِثِ النَّبَوِيِّ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ تُصَنَّفُ سِنَوِيَّةً، تُعْنَى بِمَخْطُوطَاتِ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ
وَعُلُومِهَا وَفِيهَا يَتَّصِلُهَا مِنْ دَرَسَاتٍ



وَقَفَّ السُّنَّةُ وَالتَّارِثِ النَّبَوِيِّ

سيرة النبي

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا



مَجْلَدُ التَّوَارِثِ النَّبَوِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجلة تصدر حاليا كنسخة إلكترونية
ولا تخضع لقوانين المجلات المطبوعة

مَجَلَّةُ التَّرَاثِ النَّبَوِيِّ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ تُصَفِّ سِنَوِيَّةً، تُعْنِي بِمَخْطُوطَاتِ السُّنَنِ النَّبَوِيِّ
وَعُلُومِهَا وَهَاتِتَصِّلُهَا مِنْ دَرَسَاتٍ

رئيس التحرير

أ.د. محمد بن علي الغامدي

مدير التحرير

د. أشرف عبد المقصود

مساعد مدير التحرير

د. نور الدين الحميدي

التدقيق اللغوي

أ. محمد أحمد المعصراني

الهيئة الاستشارية

أ.د. أحمد شوقي بنين (المغرب)

أ.د. بشار عواد معروف (العراق)

أ.د. عبد الستار الحلوجي (مصر)

أ.د. عمر بن عبد الله المقبل (السعودية)

أ.د. فيصل الحفيان (سوريا)

أ.د. نجم عبد الرحمن خلف (العراق)

أ.د. نظام اليعقوبي (البحرين)

فَوَقَّعَ السُّنَنُ وَالْأَثَرُ النَّبَوِيُّ

قواعد النشر العامة في المجلة

١. ألا يكون المقال قد نُشر من قبل في كتاب أو مجلة ، أو غيرها من صور النُّشر .
وأن يكون إضافة للتراث النبوي مع مراعاة مجال التخصص بالمجلة .
٢. مادة النص : تُقسَّم إلى فقرات ، يلتزم فيها بعلامات الترقيم التزاماً دقيقاً ، وتضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال المأثورة والنصوص المنقولة ضبطاً كاملاً ، وكذلك ما يشكل من الكلمات، بحيث يُدقَّق المقال لغوياً بشكل جيد .
٣. الهوامش : يلتزم في تحريرها التركيز الدقيق ، حتى لا يكون هناك فضول كلام ، وترقم هوامش كل صفحة على حدة ، ويراعى توحيد منهج الصياغة .
٤. ثَبَّتَ المصادر والمراجع : يراعى في كتابته اسم المصدر أو المرجع أولاً ، فاسم المؤلف، يليه اسم المحقق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده ، ثم اسم البلد التي نشر فيه ، فدَارُ النشر، وأخيراً تاريخ الصدور .
٥. حجم المقال: ينبغي أن لا يزيد عن ٢٥ صفحة كبيرة ، وتدخل في ذلك الهوامش والملاحق والفهارس والمصادر والمراجع والرسوم والأشكال وصور المخطوطات .
٦. مقاس الصفحة : أن يكتب المقال على الكمبيوتر برنامج word ، بحيث يكون مقاس الصفحة هو A4، بخط Traditional Arabic والهوامش ٢,٥ سم من جميع الجهات، حجم الحرف (١٤) والمسافة بين الأسطر مفرد .
٧. يرفق المحقق أو الباحث كتاباً مفاده أن مادته غير منشورة في كتاب أو مجلة أخرى ، وأنه لم يرسلها للنشر في مكان آخر .
٨. يبلغ أصحاب المواد الواردة خلال شهر من تاريخ تسلمها ، ويفادون بالقرار النهائي بالنشر أو عدمه ، خلال مدة أقصاها ٣ أشهر .
٩. التحكيم : تخضع المقالات للتقويم من قبل محكمين متخصصين، مع مراعاة السرية في عملية التحكيم. وإذا رأت المجلة أو المُحكِّم إجراء تعديلات أساسية، فإنها تقوم بإرسالها إلى صاحبها ، وتنتظر وصولها ، فإن تأخرت تأجل نشرها .
١٠. في حالة نشر المقال : ترسل المجلة مكافأة على المقال لصاحب المقال تعدُّ حقوقاً لنشر مادة المقال بالمجلة .



قال رسول الله ﷺ :

« كفى بالمرء إثماً أن يُحدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ »

رواه مسلم



تَوْثِيقٌ وَتَخْرِيجٌ

بابٌ يُعْنَى بِمَسَائِلِ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ
وَالْجُهُودِ الْخَاصَّةِ بِتَوْثِيقِ كُتُبِ السُّنَنِ وَسَمَاعَاتِهَا





صحيح البخاري بين الرواية والنسخة
قاعدة في كيفية نسبة النص للبخاري
نفي تأويله (صفة الضحك) أنموذجاً

صلاح فتحي هلال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

الحمد لله رب العالمين، «حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه»، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، صلّ اللهم وسلّم وبارك عليه ﷺ، وارض اللهم عن آله وصحبه الغر الميامين رضي الله عنهم، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد انماز «النص البخاري» بخصائص فريدة، تقوم على اتحاد أمرين، وهما: «الرواية» و«النسخة»، أو «السماع» و«الكتابة»، لم يُم على واحدٍ منهما دون الآخر، ولا استقل به أحدهما دون سواه، اتفقا جميعاً على حمليه إلى الأجيال اللاحقة، نُطقاً وحرّفاً، كلمةً وسطراً، فلم يثبت بسماعٍ - وإن سُمعَ - دون نسخةٍ، ولا بنسخةٍ - وإن كُتبت - دون سماعٍ.

على هذا جرى عملُ أئمة العلم، وبه سارت خطّتهم، عبر قرون طويلة، ترى فيها «النسخة» مقترنةً بـ«طباقي السماع»، تُعابُ إن غابت عنها «طباقيها»، وتكبر وتترنّين بأسماء كبار الأئمة، حين تُسجّل في السامعين.

فالنُّسخة بالسَّماع، والسَّماع بالنُّسخة، يأخذ كلُّ منهما بزمام الآخر، يحذر أن يفلته، فهو روحه وحياته.

وما أَكْرَمُ أُمَّ الكرام حين أَبَتِ التفريق بين الاثنين؟! وسيأتي صنعُها.

وَمِنْ عَجَبٍ أَنْ تَقَعَ الإجازة وتشتهر في الناس، ويصونه الله عز وجل أَنْ تكونَ هي عمدة المسلمين، في طريقهم إليه.

وقد سألتني أخُ كريم، عن صحَّة الزيادة المنسوبة للعقري البخاري في معنى «الضحك» في قول النبي ﷺ: «لَقَدْ عَجِبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - أَوْ ضَحِكَ ...» الحديث، فرأيتُ في الجواب عن سؤاله الكريم مناسبةً لبيان بعض الضوابط حول «قضية (النُّسخة) و(الرواية) في إثبات نصِّ صحيح البخاري»، وكيف يثبت «النص البخاري» من خلال عمل أهل العلم وطريقتهم التي ساروا عليها؟ وهل كلُّ زيادةٍ جاءتْ بها نسخةٌ يحقُّ لنا نسبُها للبخاري؟ وهل يؤثّر عدم وجود نسخة البخاري التي بخطّه بيننا اليوم على ثبوت «النصِّ البخاري»؟

وجعلتُ ذلك كله في: تمهيدٍ وأربعة مباحث، ثم خاتمة فيها ملخّص البحث.

فأما التمهيد: ففي أسباب اختيار الموضوع وأهدافه والغرض من ورائه.

وأما المبحث الأول: فعن «بناء النصِّ البخاريّ، وكيفية نسبته إليه».

والمبحث الثاني: نفي تأويل البخاري صفة «الضحك» الواردة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وهو في مطلبين:

أولهما: في نص الزيادة المنسوبة للبخاري ومصدرها.

وثانيهما: في تحليل ما نُسِبَ للبخاري على ضوء ما سبق، وبيان عدم صحته.

وأما المبحث الثالث: فهو كلمة عن «النسخة» و«الرواية» على ضوء ما سبق.

وجعلته في مطلبين:

أولهما: من حيث البناء.

وثانيهما: من حيث الظهور والشهرة في «تاريخ النص البخاري».

المبحث الرابع: نماذج وخلاصة. وهو في مطلبين:

أولهما: نماذج من صور مخطوطات «الرواية» و«النسخة».

وثانيهما: إشارة لموقف العلماء من الزيادة الواردة عن البخاري.

واضعاً ذلك كله بين يدي أهل العلم، غير مُدَّعٍ فيه عصمة، مؤملاً تكرمهم بالتسديد والإكمال، أو النصيحة والتصويب.

سائلاً الله عز وجل في ذلك كله القبول والسداد، وأن لا يجعل فيه شيئاً لأحد.
والحمد لله رب العالمين.

صلاح فتحي هلال

١٤٤٠ / ٦ / ٣



المبحث الأول

بناء النص البخاري، وكيفية نسبته إليه

يتوقف بناء «النص البخاري» على صحة نسبته إليه، وثبت النسبة بورود النص بطريق ورود المعتمدة لدى أهل العلم.

ويتحقق ذلك بأمور ثلاثة:

الأمر الأول: الرواية والسماع والمشاهدة والقراءة المباشرة، التي يلتقي فيها التلميذ بالشيخ مباشرة، فيسمع منه، أو يقرأ عليه، فيضبط لفظه، ويحرر ويدقق خلف شيخه مباشرة، وربما كانت هذه القراءة أو السماع سبباً في تأليف بعض الكتب المتصلة بالبخاري، كما حصل لسيبويه عصره ابن مالك عندما حضر مجالس تحديث شرف الدين اليونيني، فكان ذلك سبباً في كتابه «شواهد التوضيح».

وقد جاءت الرواية والسماع على رأس أعمدة المسلمين في بناء «النص البخاري»، ونقله وإثباته عبر العصور؛ إذ صانه الله عز وجل أن يكون العمدة في نقله وإثباته على إجازة أو وجادة أو غير ذلك من طرق النقل والإثبات المعروفة والمعتبرة بشروطها لدى أهل العلم؛ وأحلّه الله بالمحل الأعلى، والمكانة السامية.

بل امتنّ الله عز وجل على المسلمين بثبوت «النص البخاري» عبر تفسي سماعه وتداوله للناس كافة، وقد رزق البخاري وفرة السامعين له من صغره، وفي مرحلة مبكرة من عمره ﷺ.

فقال حاشد بن إسماعيل: «وكان أهل المعرفة من أهل البصرة يعدّون خلفه في طلب الحديث وهو شاب؛ حتى يغلبوه على نفسه، ويجلسونه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوف أكثرهم ممن يكتب عنه. وكان أبو عبد الله عند ذلك شاباً لم يخرج وجهه»^(١).

(١) «تاريخ مدينة السلام» (٢/ ٣٣٤). أي لم تنبت لحيته بعد.

ولم يقتصر هذا على البصرة وحدها؛ فقد رُزِقَ البخاري هذه الأعداد الكبيرة في كلِّ بلدٍ دَخَلَ إليه، وكلِّ مجلسٍ عَقَدَهُ.

وقد روى الخطيب بإسناده عن أبي عَلِيٍّ صالح بن محمدٍ البغدادي قال: «كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد، وكنتُ أَسْتَمِلِي له، ويجتمعُ في مجلسه أكثر من عشرين ألفاً»^(١).

وذكرَ الخطيب بعده قولَ محمد بن يوسف بن عاصم: «رأيتُ لمحمد بن إسماعيل ثلاثة مُسْتَمِلِينَ ببغداد، وكان اجتمعَ في مجلسه زيادة على عشرين ألف رجلٍ».

ولم يكن الحرص على مجالس البخاري خاصًّا بطلبة العِلْمِ وعامة الناس فقط؛ بل لمشايخهم أيضًا، لا يتخلَّفون عن مجالسه، ومُذَاكَرَتِهِ والسَّماعِ منه، وقد قال عليُّ بنُ الحسين بن عاصمِ البَيْكَنْدِيُّ: «قَدِمَ علينا محمدُ بنُ إسماعيل فاجتمعنا عنده، ولم يكن يتخلَّف عنه من المشايخ أحدٌ»^(٢).

ولما رجعَ إلى بخارى «نُصِبَتْ له القَبَابُ على فَرَسٍ من البلد، واستقبلُهُ عامةُ أهل البلد، حتَّى لم يَبْقَ مذكورٌ إِلَّا وقد استقبله، ونُبِرَ عليه الدنانير والدرَاهمُ والسُّكَّرُ الكثير»^(٣).

فهذه الألوف وهذه البلاد التي تخرج بكاملها لاستقباله رحمه الله؛ قد انطلقت تسمع منه «الصحيح»، وتحرص على ذلك، حتَّى حَصَرَ الفَرَبْرِيُّ الذين سَمِعُوهُ منه بتسعين ألف رجلٍ، كما سيأتي.

وهذا حَسَبَ عِلْمِ الفَرَبْرِيِّ، وما استطاعَ حَصَرَهُ منهم؛ لأنَّ هذا العدد الذي ذَكَرَهُ الفَرَبْرِيُّ هو في حقيقته قليلٌ جدًّا مقارنةً بهذه الألوف الكثيرة التي حرصتُ على

(١) المصدر السابق (٢/ ٣٤٠).

(٢) السابق (٢/ ٣٤٥).

(٣) «تقييد المهمل» للجباني (١/ ٤٢).

حضور مجالس البخاري في شتّى البلاد؛ بل يمكن حصر هذا العدد في مجلسين أو ثلاثة للبخاري، وربما في مجلس واحد.

ونظرًا لهذا الحرص الشائع على السماع من البخاري عامةً، وسماع «صحيحه» خاصةً؛ فقد برزت ظاهرة تكرار سماع الفرد الواحد للكتاب أكثر من مرة، وبدا هذا واضحًا في سماع أئمة المسلمين الذين درأت عليهم طرق الكتاب ورواياته.

وهي ظاهرة مشهورة متداولة، يمكن رصدها والوقوف عليها، منذ بدايته وولادته، وحتى يوم الناس هذا، ونشير هنا لأمثلة يسيرة في هذا الباب:

نبدأها بالحلقة الأولى، واليد الأولى التي تلقت الكتاب عن مؤلفه، والأذن الأولى التي هي عمدة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها اليوم.

وهو الفربري:

فقد قال ابن رُشيد: «محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري: الثقة الأمين، وسيلة المسلمين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، في كتاب البخاري، وحبّلهما المتين» قال: «وأبو عبد الله الفربري هذا عمدة المسلمين في كتاب البخاري»^(١)، ونقل ابن رُشيد عن أبي محمد الرُّشَاطِيّ^(٢) قال: «وعلى الفربري العمدة في رواية كتاب البخاري»، ثم قال ابن رُشيد: «فما ظنك بمن جعله المسلمون عمدتهم؟»^(٣). إلى أن قال: «والطريق المعروف اليوم إلى البخاري في مشارق الأرض ومغاربها باتّصال السماع: طريق الفربري، وعلى روايته اعتمد الناس»^(٤).

وقد سمع الفربري «الصحيح» من البخاري ثلاث مرات، ذكر الكلاباذي مرتين

(١) «إفادة النصيح» (ص / ١٤).

(٢) الإمام الحافظ المتقن النَّسَّابُ أبو محمد عبد الله بن عليّ الرُّشَاطِيّ. «سير أعلام النبلاء» (٢٠ / ٢٥٨).

(٣) السابق (ص / ١٥).

(٤) السابق (ص / ١٨ - ١٩).

منهما في قوله: «وكان سماعه محمد بن إسماعيل مرتين، مرة بفرب سنة ٢٤٨ ومرة ببخارى في سنة ٢٥٢»^(١).

ثم كانت المرة الثالثة بفرب أيضًا، كذا روى الإمام ابن نقطة^(٢) بإسناده إلى أبي عبد الله محمد بن أحمد الغنّجار في «تاريخ بخارى» قال: سمعت أبا عليّ إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب - يعني: الكشّاني - يقول: سمعتُ محمد بن يوسف بن مَطَر^(٣) يقول: «سمعتُ (الجامع الصحيح) من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفرب في ثلاث سنين، في سنة ثلاث وخمسين، وأربع وخمسين، وخمس وخمسين ومئتين».

ففي هذه المرة الثالثة استغرق سماع الفَرَبَرِيِّ الكتاب ثلاث سنين، وبذا صرّح السَّمْعَانِيُّ قائلًا: «وسمع الفربريُّ الكتاب من البخاري في ثلاث سنين: في سنة ثلاث، وأربع، وخمس وخمسين ومئتين»^(٤)، وكذا قال الحافظ أبو محمد عبد المؤمن الدميّاطي: «قال الفَرَبَرِيُّ: أنا الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري بالجامع الصحيح، في سنة ثلاث وخمسين ومئتين، فعلى هذا يكون سماعه للكتاب ثلاث مرات، والله أعلم»^(٥).

ووقعت تسمية سنة ٥٣ في أسانيد الجياني^(٦) وابن خير^(٧) إلى الفَرَبَرِيِّ. ونصوص أهل العلم يُفسّر بعضها بعضًا.

(١) «رجال البخاري» للكلاباذي (١/ ٢٤)، وكذا رواه الجيانيُّ في «تقييد المهمل» (١/ ٦٤)، وابن خير في «الفهرس» (ص/ ١٣٢، ط: الغرب)، وابن رشيد في «إفادة النصيح» (ص/ ١٦) بأسانيدهم إلى الكلاباذي. لكن وقع عند ابن خير: «ومرة ببخارى» ولم يذكر تاريخها.

(٢) «التقييد» (ص/ ٢٩١ - ٢٩٢) ط: قطر.

(٣) الفَرَبَرِيُّ.

(٤) «الأنساب» (١٠/ ١٧١).

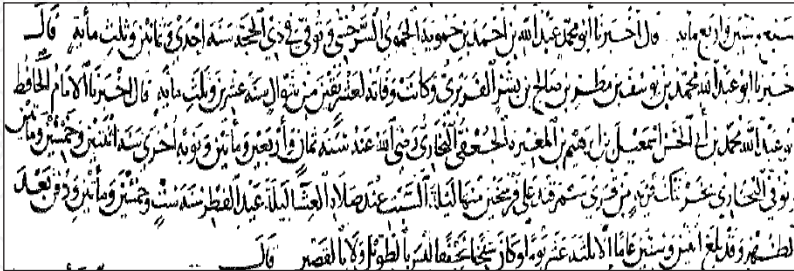
(٥) في حاشية «إفادة النصيح» لابن رشيد، مخطوط الإسكوريال (ق/ ٥ / أ) ما نصّه: «حاشية: قرأت بخط شيخنا الحافظ أبي محمد عبد المؤمن الدميّاطي: قال الفَرَبَرِيُّ إلى آخر ما نقلناه.

(٦) «تقييد المهمل» (١/ ٥٩).

(٧) «الفهرس» (ص/ ١٣٢، ١٣٣) ط: الغرب.

وقد وقع التصريح بالمرتين المذكورتين أولاً (سنة ٢٤٨، وسنة ٢٥٢) في عددٍ من النسخ الخطية المتداولة الآن، منها:

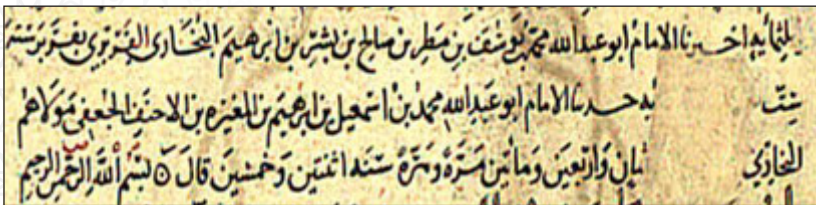
في أول «نسخة الحافظ شرف الدين الدمياطي»، مخطوط مكتبة تشتربريتي (رقم/٤١٧٦):



ومنها: في أول «نسخة النويري» الخامسة، مخطوط مكتبة كوبريلي (رقم/٣٦٢):



ومنها: في أول «نسخة البقاعي»، مخطوط مكتبة كوبريلي (رقم/٣٥٥):



وأول نسخة نفيسة من «رواية القلانسي عن أبي الوقت»، مخطوط مكتبة نور عثمانية (رقم/٧٠٣)، وغيرها كثير.

وعلى الرغم من هذه العناية وتكرار سماع القُرْبِيِّ للكتاب؛ فقد سمعته معه عددٌ هائلٌ يفوق الحصر، أحصى هو منه تسعين ألف رجلٍ؛ فقد ورد عنه «أنه كان يقول: سمع كتاب

(الصحيح) لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بَقِيَ أَحَدٌ يَرَوِي عَنْهُ غَيْرِي»^(١).
وقد ظلَّ الحرص على سماع «صحيح البخاري» ممتدًّا معه عبر الأيام والسنين،
منهم مَنْ يسمعه - أو يُقابله - مرَّة، ومنهم مَنْ يسمعه - أو يُقابله - مرَّاتٍ.
فَمِنْ هَؤُلَاءِ: موسى بن سعادة، صهر أبي عَلِيٍّ الصَّدَقِيِّ؛ فقد قال ابنُ الأَبَار: «وَكُتِبَ صحيحُ البخاري ومسلم بخطِّه، وتكرَّرَ السماعُ فيهما على أبي عليٍّ نحو ستِّين مرَّةً»^(٢).

وَمِنْ هَؤُلَاءِ: الحافظ الإمام، الشيخ علي بن محمد بن الحسين، شرف الدين، أبو عبدالله، اليونيني، الحنبلي، شيخ الإمام الذهبي، وصاحب النُّسخة اليونينية المشهورة، التي طُبِعَ «صحيح البخاري» في عهد السلطان عبد الحميد على فرعٍ من فروعها.
فقد قال الذهبيُّ في ترجمته: «اسْتَنْسَخَ (صحيح البخاري) وحرَّره. حدَّثني أنَّه قابله في سنةٍ واحدةٍ وأسمعه إحدى عشرة مرَّةً»^(٣). وقال الذهبيُّ في موضعٍ آخر: «الإمام العلامة الصالح العارف المُحدِّث المُتقن الدِّين شيخ العلماء» إلى أن قال الذهبيُّ: «وقرأ على الشيوخ، وكتب بخطِّه، ولزِمَ الحافظ المنذري، ثم قدِم واستنسخ (صحيح البخاري) وعُني به وقابله بضِعِّ عشرة مرَّةٍ في سنةٍ، وكان ذا عناية بالغريب والأسماء وضبطها مُدِيمًا للمطالعة» إلخ^(٤).

وقد رواه الشيخ علاء الدين أبو الحسن علي بن أيوب بن منصور الشافعيُّ عن اليونيني وابنِ سِبَاعٍ الْفَزَارِيِّ^(٥)، فرَوَاهُ مفتي المسلمين شهاب الدين أبو محمود

(١) «تاريخ مدينة السلام» للخطيب (٢/ ٣٢٨)، «تقييد المهمل» للجبائي (١/ ١٥)، «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ ٢٥٠)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٢/ ٧٤)، «جزء فيه خمسة أحاديث عن الأئمة الخمسة» لابن بلبان (ص/ ٣٠)، «جامع الأصول» لابن الأثير (١/ ١٨٦)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٤٤٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩٨، ٤٦٩) (١٥/ ١٢)، «إفادة النصيح» لابن رشيد (ص/ ١٨).

(٢) «معجم أصحاب الصَّدَقِيِّ» (ص/ ١٩٤ ط: الأبياري، ص/ ١٩٠ ط: الثقافة).

(٣) «معجم شيوخ الذهبي» (٢/ ٤٠ رقم ٥٤٢) ت الهيلة، (ص/ ٣٧٦ رقم ٥٤٣) ت: السيوفي.

(٤) «المعجم المختص بالمحدثين» (ص/ ١٦٨ - ١٦٩) ت: الهيلة.

(٥) المعروف بالفزكاح، وإليه انتهت رئاسة المذهب الشافعي. جَوَّدَ الذهبيُّ ترجمته في «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٦٦٠).

أحمد بن محمد بن إبراهيم الشافعي المقدسي عن الشيخ علاء الدين قال: «بقراةتي عليه وهو يسمع لجميع الكتاب أربع مرّات».

هكذا ورد في أول قطعة نفيسة من «صحيح البخاري»، مخطوط بمكتبة الدولة، برلين (٨٦٠)، عُقدت بعض مجالسها في المدرسة التنكزية بالقدس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَخْبَنِي فِي جَمِيعِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ الْمَخْصَرِ مِنْ أُمُورِ سَيِّدِنَا
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَسْنِيهِ وَأَيَّامِهِ تَصْنِيفَ الْإِمَامِ الْحَافِظِ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبُخَارِيِّ شَيْخِنَا الْإِمَامِ الْعَالِمِ
الْعَلَّامَةِ فَرَّخَةَ الْحَفَاطِ قُدْرَةَ الْمُحَدِّثِينَ مَقَرَّ الْمُسْلِمِينَ شَهَابَ الدِّينِ
أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّافِعِيِّ الْمَقْدِسِيِّ يَقْرَأَنِي عَلَيْهِ وَهُوَ
يَسْمَعُ لَجَمِيعِ الْكُتَّابِ بِالصَّخْرَةِ الشَّرِيفَةِ وَبَعْضِ الْمَجَالِسِ بِالْمَدْرَسَةِ
التَّنَكْزِيَّةِ بِالْقُدْسِ الشَّرِيفِ فِي شَهْرِ رَجَبِ سَنَةِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِينَ
قَالَ أَخْبَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ مَقَرَّ الْمُسْلِمِينَ عَلَاءُ
الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي يُونُسَ بْنِ مَنصُورٍ الشَّافِعِيُّ الْمَقْدِسِيُّ يَقْرَأَنِي
عَلَيْهِ وَهُوَ يَسْمَعُ لَجَمِيعِ الْكُتَّابِ أَنْ بَعَثَ مَرَاتٍ أَوَّلُهُنَّ فِي شَهْرِ رَجَبِ
خَمْسِينَ وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ بِأَيَّةِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى زَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى شَرَفًا
قَالَ لَهُ أَخْبِرْنَا الشَّيْخَ الْإِسْلَامَ تَاجَ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَبَّاحٍ الْفَرَّائِي الشَّافِعِيَّ يَقْرَأَنِي عَلَيْهِ

وَهُوَ يَسْمَعُ لَجَمِيعِ الْكُتَّابِ فِي شَهْرِ رَجَبِ سَنَةِ سَبْعِينَ وَثَمَانِينَ وَسَبْعِينَ
بِدَرْمَشَوْنِ وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ شَرَفُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ
عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْيُونَنِيِّ الْخَبَلِيُّ يَقْرَأَنِي عَلَيْهِ أَيْضًا بَعْدَ ذَلِكَ
قَالَ أَخْبَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ الْمُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
أَبْنِ الزَّيْدِ الْعَدَدَايَ قُرْآنَهُ عَلَيْهِ وَنَحْنُ نَسْمَعُ قَالَ

وسيأتي نحو هذا في نسخة الحافظ عبد الغني.

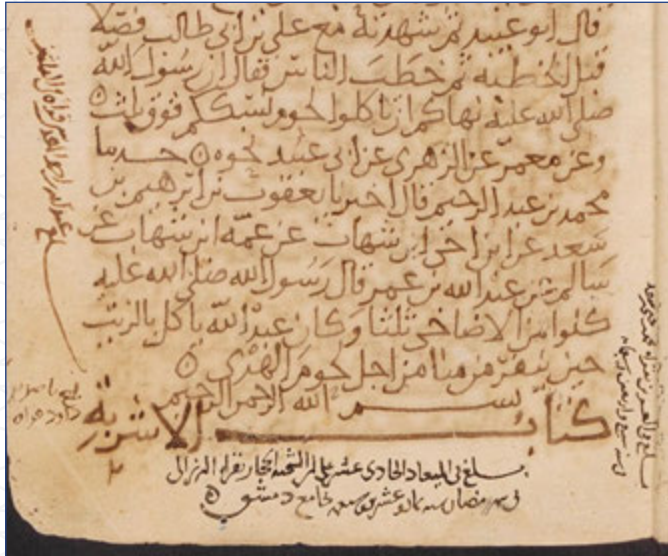
وأما طباق السماع وما يظهر فيها من حرص على السماع وتسجيل الأسماء؛ بل

وأسماء الأولاد وغيرهم؛ فمما لا يقع تحت حصر، لوفرتة جدًا، وهذا معلومٌ مشهورٌ، تُغني شهرته عن بيانه، وحسبنا هنا الإشارة إليه بإيراد صورة سماعات الجزء الخامس من نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي، وهي إحدى أصول النسخة اليونانية، وهذا الجزء ضمن مخطوطات مكتبة الدولة، برلين (٨٣٢٦)، وهو مثالٌ فريدٌ في بيان السماعات والبلاغات على هامش النسخة، وفي آخرها، بحيث يمكن للنظر فيه أن يعرف بدقة من سمع وماذا سمع؟

ففي هامش [ق/ ٢] منها:



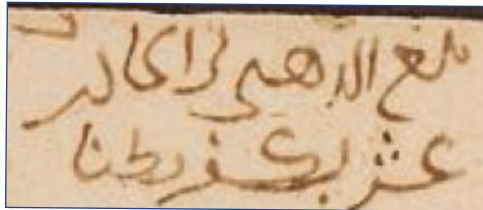
وفي [ق/٣]:



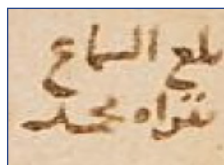
وفي [ق/٧]:



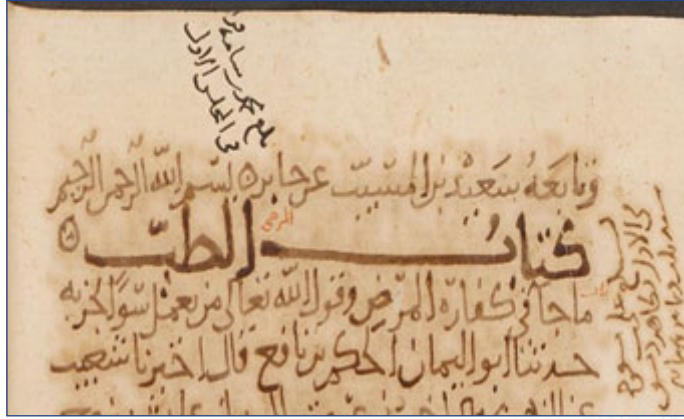
وفي [ق/٩]:



وفي [ق/١٠]:

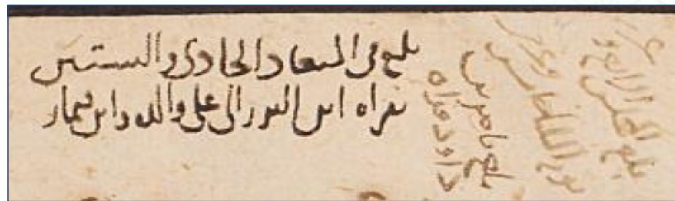


وفي [ق / ٤١]:

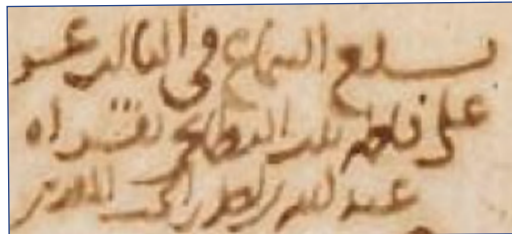


وفي [ق / ١٢]:

وتستمر النسخة على هذا المنوال حتى آخرها.
ولا يقتصر الأمر على الرجال فقط؛ فيشارك معهم الأبناء:



بل والنساء أيضًا كما في هامش [ق / ٣٣]:

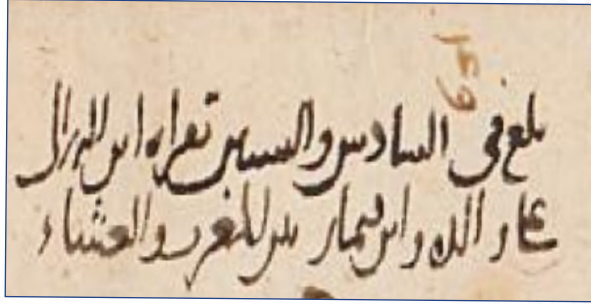


بلغ نوازلهم في علمهم على الدنيا لا يسلمون على احد من اهل الدنيا
في ريعان احوالهم من سنة ثمان وعشرين مائة ثمان مائة
واستقر من ريعان احوالهم في سنة ثمان وعشرين مائة
واستقر من ريعان احوالهم في سنة ثمان وعشرين مائة

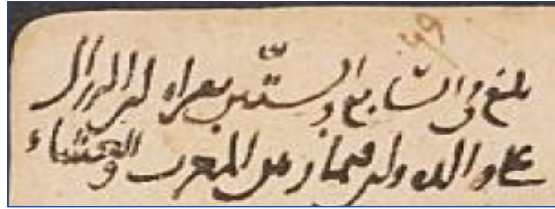
الهاء قراه
على عايسه
عبد الحادي
عراكار
احمد بن عبد

ولله الحمد والبركات
 عبد الله أحمد المحدثي
 لا يني ذل ولا يئس
 الله وعهد ونسبها
 ولم الله أشي مخفيا
 لله الحمد والبركات

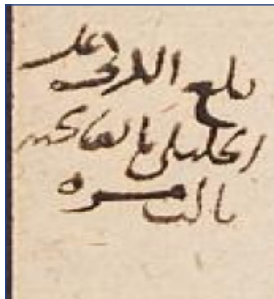
وربما قرأ الرجل على والده كما قرأ ابن البرزالي على والده، وتم تسجيل ذلك في [ق/٦٢١]:



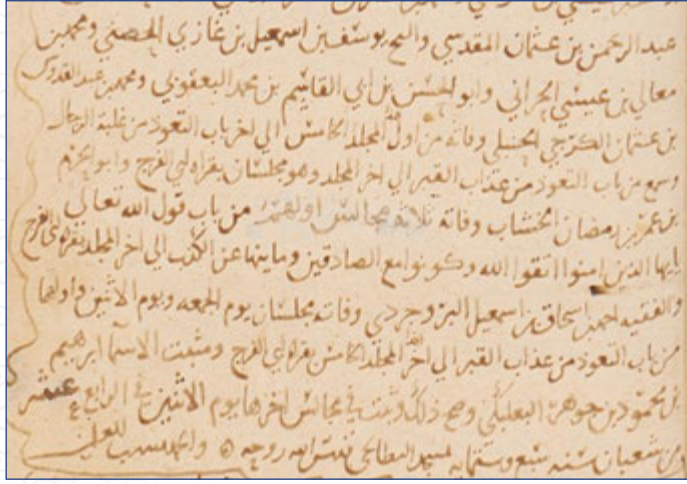
وكذلك في [ق/١٤٩]:



وكما أسلفناه في الحرص على تكرار القراءة والسماع، فقد رأينا هذه الظاهرة تتكرر في هذه النسخة أيضاً، مثلما ورد في هامش [ق/١٣٢]:



فإذا جاء آخر النسخة، رأينا طباق السماع تحتوي على عشرات الأسماء التي حضرت وسمعت، وما سمعته تحديداً، وما فات سماعه لهذا أو ذاك؟ ومن ذلك ما صورته:



ومن هذا السرد المختصر يتضح الآتي:

أولاً: اضطراد الحرص على سماع «صحيح البخاري» منذ ولادته، وعلى طول مسيرته. وما تزال مجالس السماع تُعقد لسماعه وإسماعه، بين حين وآخر، وفي أماكن شتى.

ثانياً: الحرص على تكرار سماعه، خاصةً ممن هم عمدة المسلمين في نقله وإثباته، وأن الحرص في هذا الباب لم يكن واقعة فردية؛ بل بلغ من الكثرة والتكرار أن يصبح ظاهرة تستحق الإشادة والتنويه، والبناء عليها.

ثالثاً: أن الحرص في ذلك لم يقتصر على الرجال دون النساء، ولهذا دلالة في شدة حرص هذه الأمة على هذا الكتاب خاصة، تدقيقاً ورواية وسماعاً وإسماعاً، بما يعنيه ذلك كله من دلالة على ضبطه وإتقانه، وتحريه، ومن ثم موثوقية هذا الكتاب، وموثوقية النص المُثبت فيه.

الأمر الثاني: الكتابة، حيث تختلط الحروف والأوراق المكتوبة بيد الكاتب وأعضائه، فتصل اليد بالأذن، فتسمع الأذن ويحفظ القلب ويعي العقل، وتأتي اليد لتعبر عن هذه العملية وتقوم بتقييدها بالخط والحرف المخطوط؛ كتابةً تقوم مقام

وتجدر الإشارة إلى الاتحاد الحاصل بين الطريقتين المذكورتين آنفاً، أعني: السماع والكتابة، فلا يفصل بينهما فاصل، فهما اثنان من حيث التسمية والتفصيل والشرح والبيان، واحد من حيث الاعتماد عليهما.

وفي هذا احترازٌ عما قد يُوَجَّه لفتنين من الناس: أولهما: الصُّحُفِيُّونَ الذين يعتمدون الصُّحُفَ دون سماع. وثانيهما: الذين يعتمدون على حفظهم لا يكتبون. فهؤلاء وأولئك قد يقعون ضحيةً للوهم والتصحيف والتحريف، ومن ثمَّ حذر العلماء من الصُّحُفِيِّين، مع المطالبة بتقييد العلم المسموع.

لكنَّا في حالة البخاري أمام اتحاد الأمرين معاً، السماع والكتابة.

وخلاصة ذلك ثبوت «النص البخاري» مسموعاً بالأسانيد المعهودة، ومكتوباً في النسخ المعتمدة عند أهل العلم، لم يكن المكتوب نصّاً حتى سُمِعَ، ولا المسموع حتى كُتِبَ.

وقد تحقَّق الجمع بين «الرواية» و«النسخة» في طبقات رواة البخاري، وجاء في تراجمهم ما يشير لهذه الحقيقة.

فمثلاً كانت أمُّ الكرام كريمة بنت أحمد المروزيّة المتوفّاة سنة ٤٦٥هـ؛ أحد أصحاب الروايات المشهورة، وفيها قال عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي في «السياق لتاريخ نيسابور»^(١): «امرأة عفيفة صالحة مشهورة، جاورت سنين، وروّت (صحيح البخاري) عن الكُشْمِينِيّ».

والناظر في ترجمتها سيرى بجلاء كيف جمعت كريمة بين الأمرين معاً (الرواية والنسخة)، أو الإسناد والكتابة.

وهي من مشايخ أبي بكر الخطيب البغدادي، وأبي الغنائم أبيّ الرّسبيّ، وأبي المظفر السّمْعَانِيّ، وغيرهم.

(١) كما في «منتخبه» (١٤٥٤).

وقد أراد أبو الغنائم أن يروي عنها، معتمداً على الرواية، وأن يقوم بالمعارضة بنفسه، فرفضت ذلك، حتى تعارض بنفسها.

يقول أبو الغنائم: «أَخْرَجْتُ إِلَيَّ النسخة، فقعدتُ بحذائنها، وكتبْتُ سبعَ أوراقٍ، وكنْتُ أريدُ أنْ أُعارضَ وحدي؛ فقالت: لا؛ حتى تُعارضَ معي، فعارضْتُ معها، وقرأتُ عليها من حديث زاهر»^(١). ولم تكن تلك خطتها في حديث زاهر فقط؛ بل كانت سمةً عامةً لها، كما يتضح ذلك من قول ابن نقطة: «حَدَّثْتُ بـ (صحيح البخاري) بمكة عن أبي الهيثم محمد بن المكي الكُشْمِيهَنِيِّ، وَسَمِعْتُ أَيضاً مِنْ زَاهِرِ بْنِ أَحْمَدَ السَّرَخْسِيِّ، وَكَانَتْ عَالِمَةً تَضْبِطُ كِتَابَهَا فِيمَا بَلَّغْنَا، سَمِعَ مِنْهَا الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ (صحيح البخاري)، وَأَبُو طَالِبِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّيْنِيِّ، وَحَدَّثَ عَنْهَا أَبُو الْغَنَائِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَيْمُونِ النَّزَّيْسِيِّ فِي (معجم شيوخه)»^(٢). وقول الإمام الذهبي عنها: «وكانت تضبط كتابها، وَإِذَا حَدَّثْتُ؛ قَابَلْتُ بِنُسَخَتِهَا، وَلَهَا فَهْمٌ وَمَعْرِفَةٌ، حَدَّثْتُ بـ (الصحيح) مرَّاتٍ كثيرة»^(٣).

وقد تداول أصحاب التراجم هذه الصفة المذكورة في ترجمة كريمة رحمها الله^(٤)، يعني: الجَمْعُ بين «الرواية» و«المعارضة والمقابلة» بنفسها.

الأمر الثالث: الشهرة والإمعان في الموافقة، وعدم التفرد بما لا يحتمل التفرد بمثله.

لأنَّه قد بان من الأمرين السابقين مدى حرص الأمة جميعاً على سماع وإسماع هذا الكتاب من جهة، وعلى تدقيقه وتحريره من جهة أخرى.

وقد تفرَّغ له أئمة كبار، سَمِعُوهُ وكتبوه وأَسَمَعُوهُ مراراً وتكراراً، كما سبق، فلم

(١) «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٠ / ٢٢٣).

(٢) «التقييد» لابن نقطة (٢ / ٨٨٦ رقم ٦٨٣ ط: قطر) (٢ / ٣٢٤ رقم ٦٨٢ ط: الهند).

(٣) «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٠ / ٢٢٣).

(٤) ينظر: «الوافي بالوفيات» (٢٤ / ٢٥٤)، «العقد الثمين» للفاسي (٦ / ٤٣٧).

يعد مقبولا والحالة هذه أن ينفرد منفرد من دونهم بما لا تتوفر له شروط القبول عندهم، كأن تنفرد نسخة بما لم يُسمع، ولم تأت به الروايات المعتبرة بين أهل العلم. وفي هذا احتراز من أوهام النسخ، أو جسارة بعض أهل اللغة على التعديل والتغيير في النص، فهذا كله غير مقبول ولا معمول به في هذا الكتاب، ولا يمكن إثبات «النص البخاري» واعتماده بناء على وهم واهم أو ظن ظان.

فترى أهل العلم يبادرون بإنكار هذا الخطأ، وبيان مصدره، فمثلا يقول الجياني: «هذا كتاب يتضمن التنبيه على الأوهام الواقعة في المُسندَيْن الصَّحِيحَيْنِ، وذلك فيما يخص الأسانيد وأسماء الرواة، والحمل فيها على نقله الكتائين عن البخاري ومسلم، وبيان الصواب في ذلك»^(١).

فلا مجال ولا تردد في إصلاح الخطأ الواقع من النقلة، مهما كان حجم الخطأ ومقام المخطئ.

ومن ثم برزت عشرات المؤلفات المعنية بضبط أسماء ومتون «الصحيح»، والكلام على كل مناحيه، مهما كانت.

وذاع واشتهر الكتاب، كما اشتهرت قضايا وأموره، وتداوله الناس بينهم، محفوظا في الصدور، ومكتوبا في الألواح، وأقيمت له مجالس السماع، وحُمِلَ في السَّفَر والحَضَر، وحَفِظَه الطلاب في الكتاتيب، فبلغ مرتبة لم يبلغها كتاب غيره من كتب السنة.

ومن ثم قال الإمام النووي: «اعلم أن (صحيح البخاري رحمه الله تعالى) متواتر عنه، واشتهر من رواية الفربري»^(٢).

(١) «تقييد المهمل» (٢/ ٥٦٥).

(٢) «التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري» (١/ ١٩٠).

وقال ابنُ رُشَيْدٍ: «والطريق المعروف اليوم إلى البخاري في مشارق الأرض ومغاربها باتِّصالِ السماع: طريقُ الفَرَبْرِيّ، وعلى روايته اعتمدَ الناسُ؛ لكمالها وقُرْبِها وشُهرة رجالها، وكان عنده أصل البخاري، ومنه نقل أصحابُ الفَرَبْرِيّ، فكان ذلك حجة له عاضدة، وبِصِدْقِهِ شاهدة، ثم تواترَ الكتابُ من^(١) الفَرَبْرِيّ؛ بل زاد، حتى كأنما عناه القائل:

تَوَاتَرَ حَتَّى لَمْ يَدَعْ لِي رِيَّةً وَلَمْ يَكْ عَمَّا خَبَرُوا مُتَعَقِّبُ

فَتَطَوَّقَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ، وانعقد الإجماع عليه، فَلَزِمَتِ الْحِجَّةُ، ووضحت المحجَّةُ، والحمد لله»^(٢).

وبناءً على ما سبق يمكن رصد بعض القرائن المُعِينة على معرفة «النص البخاري» وإثباته، وحمايته ممَّا ليس منه ابتداءً، أو تخليصه ممَّا قد يلحق به على سبيل الوهم من ناقلٍ أو كاتبٍ أو ناشرٍ.

القرينة الأولى: أن لا يكون النصُّ ممَّا تفرَّد به بعضُ الرواة أو بعضُ النسخ، دون جميع الرواة وجميع النسخ، خاصةً إذا كان المُتَفَرِّدُ بذلك غير مشهورٍ بين رواة الكتاب، أو بين نُسَخِهِ المعتمدة المتداولة.

القرينة الثانية: أن لا يكون النصُّ المُتَفَرِّدُ به يخالف اختيارات البخاري الواضحة، ومنهجه المعهود، وطريقته المشهورة.

القرينة الثالثة: أن لا يكون النصُّ غير مشهورٍ ولا مُتَدَاوِلٍ بين أهل العلم.

فمتى تحقَّقت هذه القرائن الثلاثة معاً في نصٍّ؛ تَجَلَّتْ نِسْبَتُهُ للبخاري، وأنَّه قدَّ صدرَ عنه.

(١) كذا في المطبوع، وكذا في مخطوط الإسكوريال (ق / ٧ / ب).

(٢) «إفادة النصيح» (ص / ١٨ - ١٩).

وإن كان النص قد انفرد به غير مشهور، أو غير مُتَدَاوِلٍ مِنَ النسخ، من بين جميع الرواة وجميع النسخ، مخالفاً بذلك لاختيارات البخاري الواضحة، ثم هو مهجور بين أهل العلم لم يشتهر بينهم، أو تَدَاوَلَهُ الواحد والاثنان على استحيا؛ توقَّفنا حيثنَّذ عن نسبته للبخاري، ولم نتجاسر على سبِّكَه ضمن «نص صحيح البخاري»، فربما كان وهم واهم، أو ظنٌّ ظانٌّ قد تجاسر على تعديله.

وبعبارة أخرى، متى وُجِدَتْ جميع القرائن الثلاثة في نصٍّ؛ تحقَّقنا من نسبته للبخاري.

ومتى فُقِدَتْ الثلاثة جميعاً في نصٍّ؛ تحقَّقنا من عدم نسبته للبخاري.

وإن وُجِدَتْ بعض هذه القرائن وفُقِدَتْ بعضها؛ فهنا يلزم التعمُّق في البحث، والصبر والتأني وتدبُّر الملابسات المحيطة بالنص، والبناء على ما يظهر منها، قُرْباً وبُعْداً، والاستنارة في ذلك بكلام أئمة المسلمين قديماً وحديثاً.

وهذا بابٌ دقيق جداً يحتاج إلى شُفوف نظرٍ، وخبرة وممارسة بمنهج البخاري وطريقته من جهة، مع الخبرة بروايات «الصحيح» ونسخه الخطيَّة من جهةٍ أخرى، إضافةً إلى طول نظرٍ وبَصَرٍ، مع صبرٍ وأناةٍ، وعدم التهجُّم على الأمر لأوَّل وهلة، مع النظر في القرائن والملابسات، والاهتداء بضوء كلام أهل العلم. وقبل هذا وبعده: صِدْق التوجُّه إلى الله بالدعاء حتى يَهَبَ سبحانه وتعالى الفهمَ والمعرفة.

خاصة وقد استقرَّ الكتاب في صدور الرجال، وبطون الكتب، وذاعت شهرته، بل ذاعت معه شهرة ما أخطأ فيه بعضُ نقلته، ودَوَّنَ ذلك أهل العلم؛ كالجبائي وغيره. فصار الخارج عن ذلك؛ خارجاً عن إجماع أهل العلم ومعارفهم وما دَوَّنُوهُ.

وأضحى البحث الآن في تحرير هذا الميراث العظيم الذي تركه لنا أجدادنا حول «صحيح البخاري»، وكيفية الاستفادة منه في المحافظة على «بناء النص البخاري»،

وتخليصه مما قد يُنسب إليه وليس منه، وذلك بأمرين: أولهما: تقعيد القواعد الصحيحة المبنية على عمل أهل العلم وطرائقهم، مع حُسن تطبيقها فيما بعد. وثانيهما: التفتيش في الروايات والنُسخ العتيقة لتأكيد الحقائق، وتزييف الخطأ. ويتضح ذلك من المبحث الآتي:



المبحث الثاني

نفي تأويل البخاري صفة «الضحك» الواردة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه

ويتضح ما ذكرناه آنفاً بمثالٍ يشرح المطلوب، ويُجَلِّي الصورة، وهو ما نذكره في
المطلبين التاليين:

المطلب الأول

نص الزيادة المنسوبة للبخاري وبيان مصدرها

روى الإمام البخاري^(١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أتى رجلُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَنِي الْجَهْدُ، فَأَرْسَلَ إِلَى نِسَائِهِ فَلَمْ يَجِدْ عِنْدَهُنَّ
شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا رَجُلٌ يُضَيِّفُهُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ، يَرْحُمُهُ اللَّهُ؟» فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ
الْأَنْصَارِ فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ، فَقَالَ لِمَرْأَتِهِ: ضَيِّفِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
لَا تَدْخِرِيهِ شَيْئًا، قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا عِنْدِي إِلَّا قُوتُ الصَّبِيَّةِ، قَالَ: فَإِذَا أَرَادَ الصَّبِيَّةُ الْعِشَاءَ
فَنَوِّمِيهِمْ، وَتَعَالَي فَاطْفِئِي السَّرَاجَ وَنَطْوِي بُطُونَنَا اللَّيْلَةَ، فَفَعَلْتُ، ثُمَّ غَدَا الرَّجُلُ عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَقَدْ عَجِبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - أَوْ ضَحِكَ - مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانَةٍ» فَأَنْزَلَ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

هكذا ورد الحديث عند البخاري في «صحيحه»، في «مناقب الأنصار»، وفي
«التفسير». ليس فيه أية زيادات بعده عن تفسير «الضحك» المذكور في الحديث.

وهكذا وقع في طبعات «صحيح البخاري» المتداولة، مثل: «السلطانية» (٥/ ٣٣، ٦/

(١) «صحيح البخاري» (٤٨٨٩).

١٤٨ رقم (٤٨٨٩، ٣٧٨٩)، «السلفية» (٣/ ٤٢، ٣٠٦، رقم ٣٧٩٨، ٤٨٨٩)، «التأصيل» (٥/ ٨٤، ٦/ ٤٢٤ رقم ٣٧٨٥، ٤٨٧٣)، «بيت الأفكار» (ص/ ٧٢٢، ٩٦١).

وقد اعتمدت الطبعة «السلطانية» على نسخة فرع عبد الله بن سالم البصري، ونسخة خطية صحّحها الحافظان المزيّ والذهبي، وغير ذلك^(١).

لكن جاءت عقب هذا الحديث زيادة منسوبة للبخاري، ومع أنّها قد وقعت في أكثر من مصدر؛ إلّا أنّها تعود في أصلها إلى مصدر واحد فقط، كما سيأتي.

فقد ذكّرها الخطّابي^(٢) في شرحه للبخاري عقب الحديث فقال: «قال أبو عبد الله^(٣): معنى (الضحك): الرحمة. وهذا من رواية الفربري، ليس عن ابن معقل» اهـ.

وكذلك قال البيهقي^(٤): «وأما (الضحك) المذكور في الخبر؛ فقد روى الفربري عن محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله؛ أنّه قال: معنى (الضحك) فيه: الرحمة. ونحن نبسّط الكلام فيه إنّ شاء الله عند ذكر صفات الفعل» اهـ. وعاد البيهقي إلى ذلك ثانية - كما وعد - في «باب ما جاء في (الضحك)»^(٥) فقال: «قال أبو سليمان الخطّابي»، فنقل عنه بعض كلامه في تفسير «الضحك»، ثم روى البيهقي حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال عقبه: «قال البخاري: معنى (الضحك): الرحمة. قال أبو سليمان» إلخ. فعاد الأمر إلى الخطّابي، وظهر من كلام البيهقي هذا؛ أنّه قد اقتبس هذه الزيادة بواسطة الخطّابي، ولا يظهر لي الآن اطلاعاً على نسخة الفربري المشتملة على هذه الزيادة، وقد أجريت

(١) كما نقلته عنهم في «تحرير الأصل المعتمد في (الطبعة السلطانية) من (صحيح البخاري)»، الناشر: معهد المخطوطات العربية، المكتبة الإلكترونية المحكّمة، بحوث تراثنا (٣)، السنة الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م، رقم توثيق الألكسو: ط/ ٠٠٩ / ٠٥ / ٢٠١٨. ويقال غير ذلك. فيُنظر.

(٢) «أعلام الحديث» (٢/ ١٣٦٦ - ١٣٦٧ رقم ٦٣٥/ ٤٨٨٩) (٣/ ١٩٢١، رقم ٩٥٥/ ٤٨٨٩).

(٣) البخاري.

(٤) «الأسماء والصفات» (٢/ ٧٢ رقم ٦٤٣).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٤٠٢ - ٤٠٣ رقم ٩٧٩).

بحثاً قصيراً على بعض كتبه فلم أظفر بما يفيد اطلاعاً عليها، والأمر يحتاج لمزيد بحث، غير أن ظاهر كلامه هنا يفيد اقتباسه الزيادة بواسطة الخطابي.

وما قيل عن البيهقي؛ يقال كذلك عن ابن الملقن^(١) حيث قال في كتاب «التفسير»: «وقول أبي عبد الله: معنى (الضحك) الرحمة؛ غريب؛ كما نبّه عليه ابن التّين». فظاهر كلامه أنه قد اقتبس الزيادة من ابن التّين، وقد كان ابن التّين يرجع للخطابي وينقل عنه أيضاً^(٢). فعاد الأمر إلى الخطابي.

وكذلك ذكر ابن حجر^(٣) هذه الزيادة نقلاً عن الخطابي، ثم قال ابن حجر: «ولم أر ذلك في النسخ التي وقعت لنا من البخاري» اهـ.

وقد وقفت عليها في نسخة خطية من «صحيح البخاري»، تحتفظ بها مكتبة «راغب باشا» بتركيا (رقم / ٣٣٨)، وردت فيها الزيادة المذكورة في موضع واحد فقط، في أثناء كتاب «التفسير» [ق / ٣٥٧ / ب]:



لكنها لم ترد في الموضع الآخر للحديث أثناء «المناقب» [ق / ٢٦٤ / ب] [ق / ٢٦٥ / أ]:

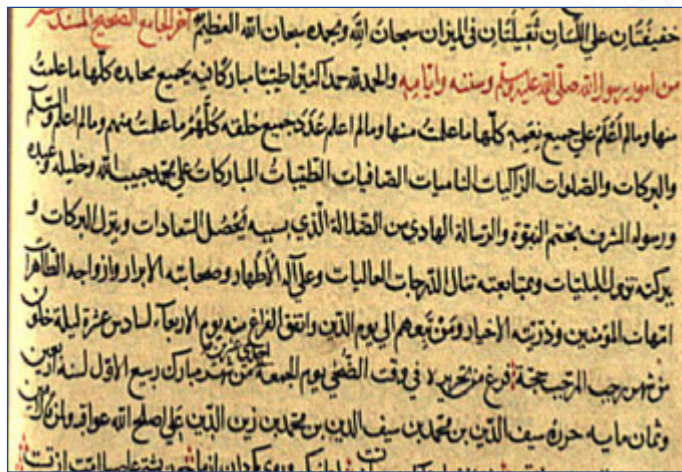
(١) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٣ / ٣٧٧)، وكذا حكاه أيضاً في موضع لاحق من كتابه (٣٣ / ٢٢٩).

(٢) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (١ / ١٥، ٢ / ١٠٩، ٤٥٢، ٣٧٤، ٤ / ٣٢٣).

(٣) «فتح الباري» (٨ / ٦٣٢).



وهي نسخة متأخرة، يرجع تاريخ نسخها إلى عام ٨٤٠ كما في آخرها:



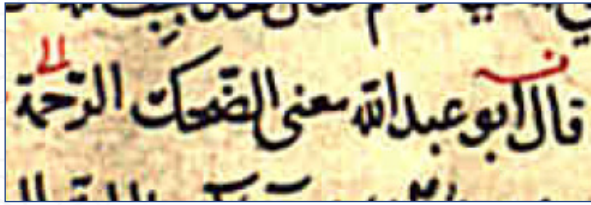
ولم يرد إسناد النسخة في آخرها، كما لم يرد من قبل في أولها:



ورغم هذا يظهر من حواشيتها وآخرها أنها قد نُسخَتْ أو قُوبِلت على نسخة الصَّغَانِيَّ أو فرع عنها. ففي آخرها ما صورته:



كما يُلاحظ أنَّها قد رُمِزَتْ للزيادة المذكورة برمز الفريري وحده.



وبذلك يرجع الأمر إلى نفس المصدر الذي نقل منه الخطابي، وهو «الفَرَبَرِيُّ». والفَرَبَرِيُّ مشهورٌ معروفٌ، غنيٌّ عن البيان والإشادة، ورغم هذا لا ينبغي التعجُّل في هذا الموضوع بالجزم بأمورٍ قد لا توافق الحقيقة، ولا ترتضيها أصول البحث العلمي الجادَّ والرصين.

فمجرد وجود اسم «الفَرَبَرِيُّ» هنا لا ينبغي أن يكون دافعاً أو حائلاً دون البحث والتعمُّق فيما وراء هذا الاسم الكبير، ومعرفة هل المقصود به رواية الفَرَبَرِيِّ المشهورة المتداولة في الناس؟ أم نسخة له نَسَخَهَا بخطه من أولها إلى آخرها؟ أم نسخة أخرى أجازَ بها بعضُ تلامذته؟ أم غير ذلك كله؟

كما أنَّ وجود اسم «الصَّغَانِيَّ» على النسخة التي وجدنا فيها الزيادة؛ لن يحول

دون البحث والتقصي، خاصة في مثل هذا الموضوع الشائك، المخالف للمشهور المعروف المستقر عن البخاري في باب «الأسماء والصفات»، وموافقة لعقائد أهل السنة والجماعة في هذا الباب.

فمثل هذه الزيادة حين يراها الباحث لا بد أن يتوقف عندها طويلاً، خاصة وهو يرى البخاري يروي في نفس الكتاب أحاديث أخرى تُثبت صفة «الضحك» لله عز وجل، فلا يتعرّض لها بالتأويل.

من ذلك: ما رواه البخاري ^(١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «هَلْ تُمَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ، وَفِيهِ: «حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ رَحْمَةً مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ: أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، فَيُخْرِجُونَهُمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ، فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ، فَذَامَتَحَشُوا فَيَصْبُ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُشُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةَ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ قِبَلَ النَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، قَدْ قَسَبَنِي رِيحُهَا وَأَحْرَقَنِي ذُكَاؤُهَا، فَيَقُولُ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ، فَيُعْطِي اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ، فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ رَأَى بِهَجَّتَهَا، سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ قَدَّمَنِي عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعُهُودَ وَالْمِيثَاقَ، أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لَا أَكُونُ أَشَقَى خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: فَمَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ، لَا أَسْأَلُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَيُعْطِي رَبُّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ، فَيَقْدُمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا بَلَغَ بَابَهَا، فَرَأَى زَهْرَتَهَا، وَمَا

(١) «صحيح البخاري» (٨٠٦).

فِيهَا مِنَ النَّصْرِ وَالسُّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللَّهُ: وَيَحْكُ يَا ابْنَ آدَمَ، مَا أَغْدَرَكُ، أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعُهُودَ وَالْمِيثَاقَ، أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي أَشَقَى خَلْقِكَ، فَيَضْحَكُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ، ثُمَّ يَأْذَنُ لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ» الحديث.

فلا يمكن في مثل هذا الموضع الصريح أن يتأوَّل مُتَأَوَّلُ صفة «الضحك» على شيء سوى ما دلَّ عليه اللفظ صراحةً من إثبات الصفة لله عز وجل، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، بغير تأويل ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، وإنَّما تَمَرُّ كما جاءت، وتُتَعَدُّ كما وردت لا تُغَيَّرُ ولا تُبَدَّلُ، حسب المنصوص عليه في عقائد أهل السنة والجماعة^(١)، كما لا يمكن - مع صراحة اللفظ الوارد هنا - أن يُحْمَلَ على الرضى، أو يُصَرَّفَ معناه إلى الرحمة، فهذا كله يخالف صراحة اللفظ ومنطوقه. وإن كان الله عز وجل «لا يضحك إلى أحدٍ إلا عن رضى»، فيجتمع منه الضحك والرضا، ولا يصرفه إلا عن عدو^(٢)، لكن الكلام في الزيادة عن «معنى صفة الضحك» لا عن لازمها أو ما يمكن أن يجتمع معها، فالزيادة صريحة في صرف «معنى» الضحك إلى الرحمة، فالزيادة تتكلم عن «المعنى» لا عن اللازم أو ما يمكن اقترانه أو اجتماعه بالصفة.

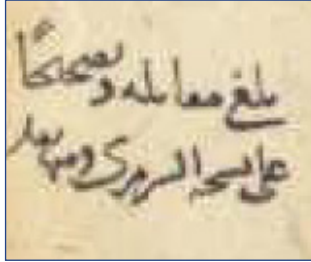
فحين يرى الباحث مخالفةً مثل هذه، مهما كانت درجة هذه المخالفة، ومهما كان بُعدها عن المنهج العام المعهود للبخاري؛ فعليه أن يتوقَّفَ ويبحث في أمرين: أولهما: صحَّة الوارد عن البخاري، وثانيهما: صحَّة هذا المعنى.

خاصة أنَّه لم يُعْهَد عن البخاري تفسيره أحاديث الصفات في كتابه بمثل هذه الطريقة من التفسير؛ إنَّما كان يقتصر على بيان مقصوده من خلال الإشارة في تراجم الأبواب وإيراد الأحاديث الدالة على مراده، دون تعقيبٍ وتفسيرٍ بعدها.

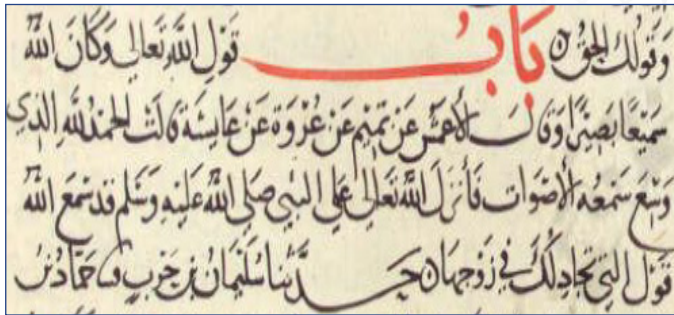
(١) ينظر: «نقض الدارمي على المريسي» (٢/ ٧٦٩ - ٧٩٩).

(٢) تضمين من المصدر السابق (٢/ ٧٧٣).

فتراه يقول مثلاً: «باب قول الله تعالى ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾، وقال الأعمش: عن تميم عن عروة عن عائشة قالت: (الحمد لله الذي وَسِعَ سَمْعُهُ الأصوات)»، وأوردَ أحاديث الباب، ولم يتكلم بعدها بشيء. هكذا وردَ في «الصحيح»^(١) ليس فيه أي تفسير عقب الأحاديث، وهكذا في النسخ النفيضة، منها قطعة خطية نفيسة من فرعٍ على نسخة السُّرْمَرِيِّ^(٢)؛



مخطوطة الأزهرية (رقم ٣٠٢١) [ق / ١١٥ / ب]:



فلم تُعْهَد مثل هذه التفاسير عن البخاري، في موضعها المتبادر، في «كتاب التوحيد» بآخر «الصحيح» في أبوابه التي عقدها للذات والنعوت والأسماء والنفس واليد وغيرها من الصفات الإلهية^(٣)، ولم يتكلم عليها في موضعها الذي عقده لأجلها، ورغم هذا؛ تأتي مثل هذه الزيادة المنسوبة إليه في تفسير «معنى الضحك» في أثناء كتاب «التفسير».

(١) «صحيح البخاري» (٩ / ١١٧ رقم ٧٣٨٦ - ٧٣٨٨).

(٢) وهذا الفرع مما أنعم الله على العبد الضعيف بالكشف عنه من تراث أسلافنا، فالحمد لله أولاً وآخرًا.

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٩ / ١٢٠ - ١٢٣).

فهنا لا بد أن يتوقف الباحث عند هذه الملابسات، ويبدأ بالبحث والتقصي في صحة ورود هذه الزيادة.

ولا يكون البحث في صحة المعنى إلا بعد التأكد من صحة وروده.

وينقضي وينتهي البحث في صحة المعنى، ويتوقف التفتيش فيه متى تأكد بطلان نسبته إليه، وعدم صحة إسناده عنه.

وليس سهلاً أن يجزم الباحث بشيء هنا إلا بعد كد واجتهاد، وسعي خلف الحقيقة حتى الوصول إليها، من خلال القرائن والملابسات المحيطة، ومدى إمكانية قبول ذلك من عدمه، بناءً على صحة الورد، سماعاً وكتابة، ومعرفةً عند أهل العلم، وموافقة ذلك للمشهور المتداول الثابت عندهم، مع تحاشي الموانع والريب.

وعندما يأتي الباحث إلى المثال الذي معنا، ويرى فيه هذه المخالفة؛ لا بد أن تثور في داخله الشكوك حول صحة نسبة هذه الزيادة إلى البخاري.

وهنا لا بد أن يلجأ الباحث إلى تحليل الملابسات التي أمامه واحدة واحدة، للوصول إلى هدفه.

وأول ما يمكن أن يقوم الباحث بتحليله، هو النظر في تلك النسخة الخطية التي احتوت على الزيادة المنسوبة للبخاري.

وكان أول ما لاحظناه عليها هو: رمزها لهذه الزيادة برمز القُرْبَرِيِّ فقط. وهذا الرمز وحده يكفي لإثارة السؤال في نفس الباحث؛ إذ القُرْبَرِيُّ هو أشهر رواة «صحيح البخاري»، وعليه العمدية في نقله، بل وفي نقل هذه الزيادة خاصة كما سبق؛ فما الداعي للرمز إليه هنا؟ وما دلالة هذا الرمز؟ وهل يدل هذا الرمز على انفصال ما بين القُرْبَرِيِّ المقصود هنا، وبين القُرْبَرِيِّ العمدية في الرواية؟

عُدنا إلى نهاية النسخة فوجدنا في نهايتها ما سبق وذكرنا صورته هكذا:



فإذا بنا نجد هذه العبارة: «نسخة الفربري».

وقد ورد ما يدل على ذلك أيضاً في مواضع من هوامش النسخة منها ما وقع في هامش [ق/ ٢٢٦ / أ]^(١):



ومثله في هامش [ق/ ٢٣٨ / ب] وغير ذلك.

وهنا اتضح الأمر، وظهر أن الكلام ليس عاماً عن رواية الفربري بإطلاق، وليس نقلاً عنه في كل أحواله، وإنما النقل المقصود هنا عن «نسخة مكتوبة للفربري» تحديداً. وقد أثارت هذه الصورة عدة أمور:

أولها: مخالفة «نسخة الفربري» المكتوبة في هذا الموضع، لما هو مشهور متداول في روايته - كما مضى وسيأتي - من طريقه عن البخاري من دون هذه الزيادة.

(١) وسيأتي المزيد بعد عن «نسخة الفربري» و«أصل الشام» أو «النسخة الشامية».

وثانيها: الرمز في فرع الصَّغَانِيَّ لهذه الزيادة بنسخة الفَرَبْرِِّي دون المُسْتَمْلِي وغيره من المذكورين في كلام الصَّغَانِيَّ؛ يدل على عدم وجودها في رواياتهم أو نُسخهم، وسيأتي ما يؤكِّد هذا بالفعل.

وقد نَقَلَ المُسْتَمْلِي نسخته من خطِّ البخاري نفسه، الذي كان موجوداً عند الفَرَبْرِِّي، حيث قال أبو إسحاق المُسْتَمْلِي: «انتسختُ كتاب البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفَرَبْرِِّي»^(١). ومن ثمَّ قال ابنُ رُشَيْدٍ: «سَمِعَ أبو إسحاق من أبي عبد الله الفَرَبْرِِّي (صحيح البخاري) وَحَدَّثَ به عنه، ونَقَلَ أبو إسحاق فَرَعَهُ من أصل البخاري»، قال ابنُ رُشَيْدٍ: «وكان عنده أصل البخاري، ومنه نقل أصحابُ الفَرَبْرِِّي»^(٢).

وهذا وحده يقضي على هذه الزيادة بعدم الثبوت عن البخاري؛ إذ لا توجد في رواية المُسْتَمْلِي ونسخته التي نَقَلَهَا من خطِّ البخاري نفسه.

ورغم هذا لم يَنْتَهِ البحثُ بعدُ، فلا بد من البحث عن الحقيقة حول «نسخة الفَرَبْرِِّي» التي زادت هذه الزيادة، وهل فعلاً ثَمَّة خلاف بين «رواية الفَرَبْرِِّي» و«نُسخته»، كما يظهر لأول وهلة هنا؟ هذا ما لا ينبغي للباحث المرور عليه وتركه كما هو يثيرُ الشكَّ هنا وهناك، أو يُلقِي بظلالٍ غير صحيحة على رواية عمدة المسلمين في نَقْل «صحيح البخاري». فماذا جرى وكان؟

رجعنا إلى فرع الصَّغَانِيَّة السابق، الذي نَقَلَ الزيادة المنسوبة للبخاري، ورمز لها برمز الفَرَبْرِِّي وحده، وبأن من خاتمته أنه يعني «نسخة الفَرَبْرِِّي» لا «روايته».

لكن أية نسخة تلك التي ذَكَرَ فيها الفَرَبْرِِّي هذه الزيادة المنسوبة للبخاري؟ وهل خالفَ نسخة البخاري التي كانت بحوزته بخطِّ البخاري؟ وكيف نَقَلَ المُسْتَمْلِي

(١) «التعديل والتجريح» للباجي (١/ ٣١٠ - ٣١١ ط: السعودية) (١/ ٢٨٧ ط: المغرب).

(٢) «إفادة النصيح» لابن رشيد (ص/ ١٩).

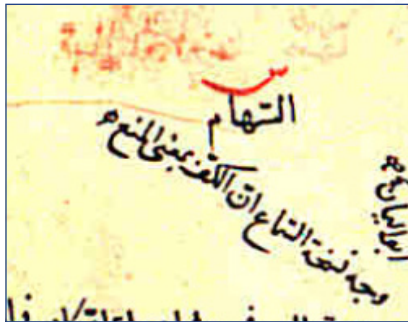
مِنْ خَطِّ الْبَخَارِيِّ مَا يُوَافِقُ رَوَايَةَ الْفَرَبْرِِيِّ؛ بَلْ وَمَا يُوَافِقُ النُّسخَ المتداولة عنه؟ بينما خالفت النسخة المنسوبة للفربري ذلك كله؟

تتبعنا ذلك كله في النسخة السابقة من فرع الصَّغَانِيَّة، فإذا بها نسخة خالية عن ذِكْرِ إِسْنَادِهَا فِي أَوَّلِهَا وَآخِرِهَا، لَكِنَّا اشْتَمَلْتُ فِي هَوَامِشِهَا عَلَى تَعْلِيقَاتٍ وَتَنْبِيهَاتٍ لِلصَّغَانِيِّ.

لَكِنْ بِدِرَاسَةِ النسخة والتعليقات التي على هَوَامِشِهَا فَهَمَّ أَنَّهَا تَنْتَمِي لِنسخة الصَّغَانِيِّ^(١)، وَأَنَّهَا إِمَّا مَأْخُوذَةٌ عَنْهَا مَبَاشَرَةً، أَوْ بِوَسْطَةِ فِرْعٍ عَنِ الصَّغَانِيِّ.

وَقَدْ ظَهَرَتْ مِنْهَا بَعْضُ الْحَقَائِقِ الْخَاصَةِ بِنسخة الصَّغَانِيِّ، مِنْهَا: أَنَّه قَدْ بَنَى نُسخَتَهُ عَلَى نسخةٍ أَصْلِيَّةٍ هِيَ نسخة السَّمَاعِ، ثُمَّ تَمَّتْ مُقَابَلَتُهَا عَلَى أَصُولٍ أُخْرَى، مِنْهَا نسخة الْفَرَبْرِِيِّ كَمَا سَيَأْتِي، وَهَذَا يَشِي بِعَدَمِ سَمَاعِهِ أَوْ رَوَايَتِهِ لِتِلْكَ النسخة التي بَيْنَ يَدَيْهِ مَنسُوبَةٌ لِلْفَرَبْرِِيِّ، وَإِنَّمَا هِيَ وَجَادَةٌ أَوْ إِجَازَةٌ أَوْ نَحْوُ هَذَا، فَلَيْسَتْ هِيَ عَلَى كُلِّ حَالٍ نسخة السَّمَاعِ بِالنسبة له.

فَفِي هَامِشٍ [ق / ٣٤ / ب] مَا صَوَّرْتُهُ:



(١) وقد تأكد هذا الانتماء بمقارنتها بقطعتين من فرعين آخرين عن الصَّغَانِيَّة، تأتي الإشارة إليهما، لكن ليس فيهما موضع الزيادة المذكورة.

وفي هامش [ق / ٣٩ / ب]:

هكذا رواية هذا الكتاب والاموال التي
ورواية الاسمي والاموال المعروفة والتي
غالبها

وبعد ذلك قابل الصغاني نسخة السماع أو الرواية عنده؛ بنسخ أخرى.

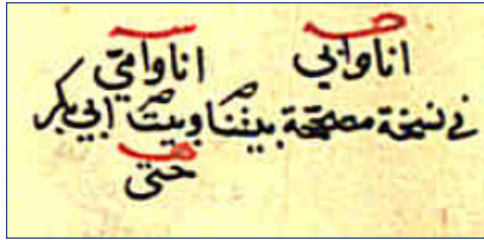
ففي هامش [ق / ٤٠ / ب]:

وفي نسخة هنا وقال ابو اسامة غشام
من فخر حجة به
وقد هذا في المنع عن بعد
قوله وقت العصر وقيل
ما ابراهيم وذيقظ والظاهر
ان بعد قوله من حجرتها
وقيل ما قتيبة

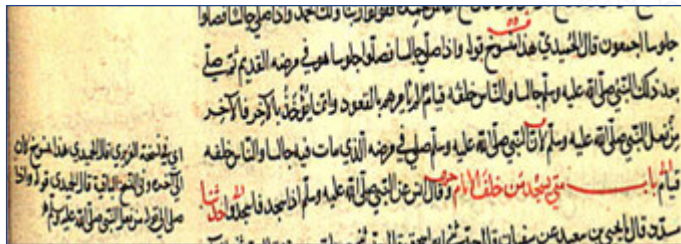
وقع في بعض النسخ فوجدنا

وفي هامش [ق / ٤٤ / أ]:

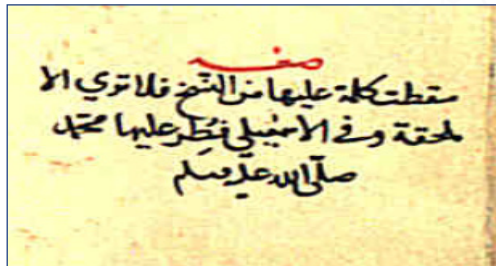
صغاني
غشام في اربع روايات غشام يفتح العين المهملة
ويفتح الشا. المعجمة ما شين من فوقها وهو
الذي لا يقرأ في نسخة من نسخة غشام
بضم العين المهملة وفتح الشا. المعجمة بالسين
من فوقها رواها خلف الحسام عن ابي عبد الله
غشام في نسخة من نسخة غشام. المثلثة
نقروا في نسخة من نسخة غشام
نقروا في نسخة من نسخة غشام
كتاب الخصال
وهو الذي في نسخة من نسخة غشام
وهو الذي في نسخة من نسخة غشام
وهو الذي في نسخة من نسخة غشام
وهو الذي في نسخة من نسخة غشام



وفي هامش [ق / ٤٩ / ب]:

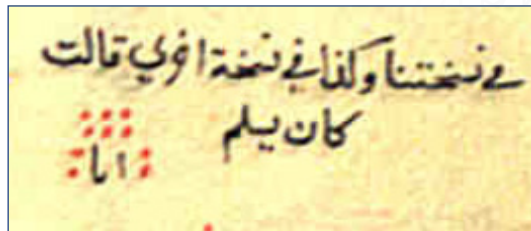


وفي هامش [ق / ٥٦ / أ]:

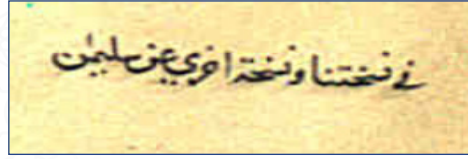


وهذا يفيد مقابلة الصَّغَانِيَّ نسخته على أكثر من نسخة.

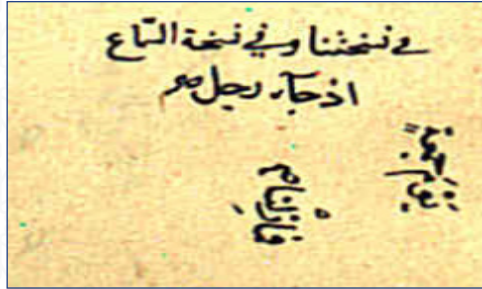
صرَّح في بعض المواضع بنسخة، كما في هامش [ق / ٦٠ / أ]:



وفي بعضها بنسختين كما في هامش [ق / ٦٠ / أ]:



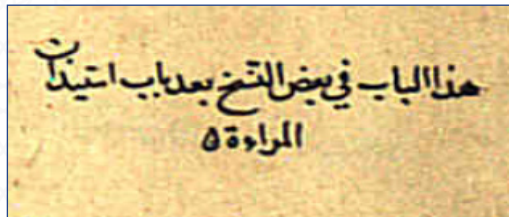
ووردت نحو هذه المعارضة بنسختين في مواضع من هوامش النسخة المذكورة،



منها [ق / ٧٠ / أ]:

ونحو هذه التشية في هوامش [ق / ١٣٢ / ب].

وجرت الإشارة للنسخ بالجمع في مواضع أخرى كما سبق، وكما في هامش [ق /



٦١ / أ]:

وكذلك جاءت الإشارة للنسخ بالجمع في مواضع أخرى كثيرة من هوامش

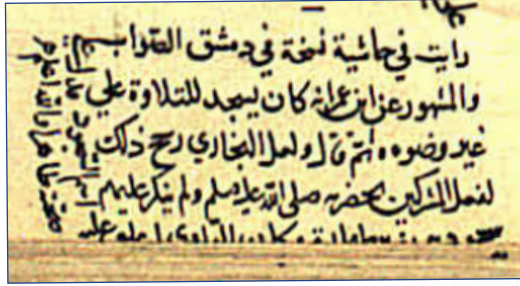
النسخة المذكورة منها: [ق / ٦٥ / أ، ب] [ق / ٦٩ / ب] [ق / ٧١ / ب] [ق / ٧٨ /

ب] [ق / ٧٩ / ب] [ق / ٨٢ / ب]، وغير ذلك كثير.

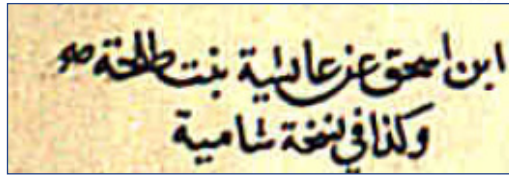
وقد وردت الإشارة إلى أسماء بعض النسخ المستخدمة في المقابلة والمعارضة،

منها نسخة دمشق أو الشامية أو أصل أهل الشام^(١)، كما وقع في هامش [ق / ٧٥ / أ]:

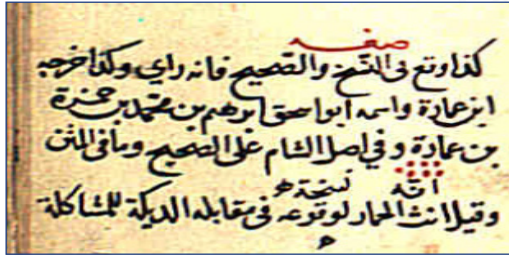
(١) والظاهر أنه كان يعني «نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله»، وهي أحد أصول «البونينية».



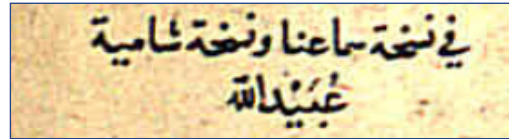
والظاهر أنها هي التي سمّاها بالشامية في هامش [ق / ١٩٥ / ب]:



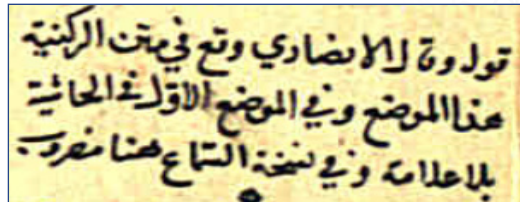
أو «أصل الشام» كما سبق قريباً، وكما في هامش [ق / ٢٢٧ / ب]:



وقد جَمَعَ بين نسخة السماع والشامية في هامش [ق / ٢٠٤ / ب]:



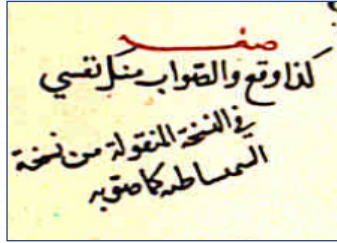
ومنها: النسخة الركنية^(١) كما وقع في هامش [ق / ٢٣٣ / أ]:



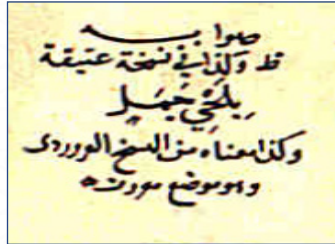
(١) للسيوطي كتاب بعنوان: «بلوغ الأمنية في الخانقاه الركنية».

ونحوه في هامش [ق / ٢٦٥ / ب] لكن يُنظر هوامش: [ق / ١٨٨ / أ] [ق / ٧٠ / أ] [ق / ١٥٤ / ب].

ومنها: فرع السمساطية^(١)، كما وقع في هامش [ق / ٣٧٧]:



ومنها: نسخة عتيقة، كما في هامش [ق / ١٢٥ / ب]:

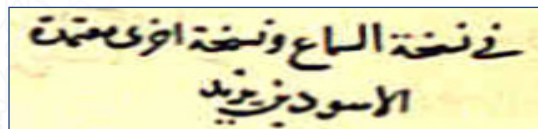


ونحوه في [ق / ١٣٨ / ب] [ق / ١٣٩ / أ] [ق / ١٤٠ / ب] [ق / ١٤٢ / أ] وغير ذلك.

أو في نسخة دون تسمية كما وقع في [ق / ٤٠ / ب]:



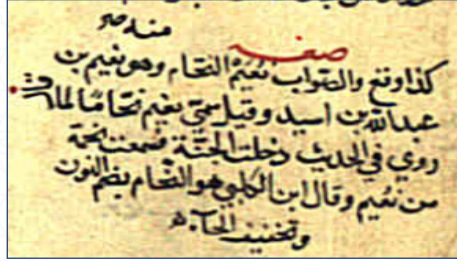
أو نسخة معتمدة كما في هامش [ق / ٢٢٨ / أ]:



(١) وإلى هذا الفرع أيضًا رجع اليوناني في بناء نسخته المشهورة.

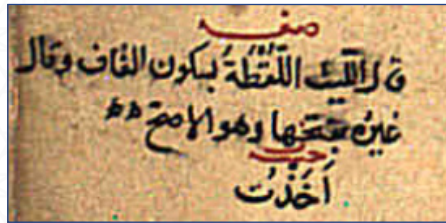
ونحوه في [ق / ١١٥ / ب] [ق / ١٢٢ / ب] [ق / ١٤٨ / أ] [ق / ٢١٥ / أ] وغير ذلك.

وقال الصَّغَانِيّ - كما في هامش [ق / ١٦٠ / أ] - :



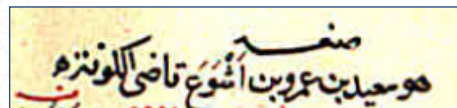
وربما نبّه الصَّغَانِيّ على الخلاف في ضبط بعض الكلمات، كما ورد [ق/

١٦٠ / ب]:

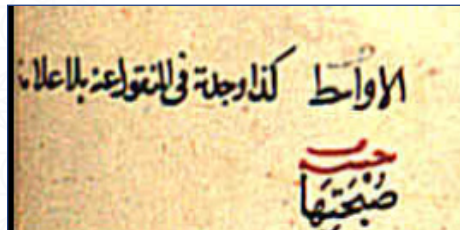


وقد يُنبّه على فائدة فيما يخص بعض الأسماء، وجدتُ هذا في هامش [ق/

١٧٩ / ب]:

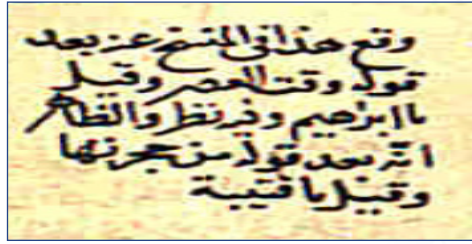


وتشير هذه النسخة للأصل المنقول عنه كما في هامش [ق / ١٣٦ / ب]:



ومثله في [ق / ١٥١ / ب] [ق / ٢٥١ / أ] وغير ذلك.

أو المتسخ عنه كما وقع في هامش [ق / ٤٠ / ب]:



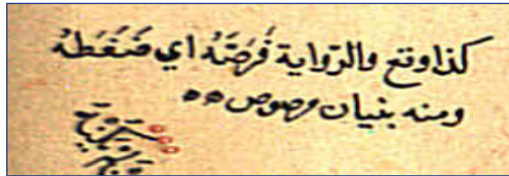
ونحوه في هامش [ق / ١٨٨ / أ] وغير ذلك.

كما يلاحظ على هوامش هذه النسخة التنبيه على بعض المواضع نقلاً عن الخطابي، ومن ذلك ما وقع في هامش [ق / ٧١ / أ]:



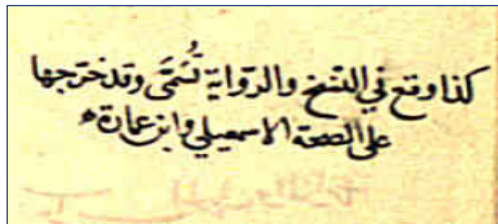
ونحوه في هامش [ق / ١٩٧ / ب] [ق / ٢٤٠ / ب].

كما قد يُنبّه في هوامشها على ما وقع في «النسخة» وما وقع في «الرواية»، مثلما في هامش [ق / ٩٢ / ب]:

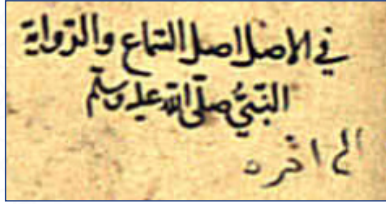


وفيه الإشارة إلى قضية «النسخة» و«الرواية» واجتماعهما أو اختلافهما.

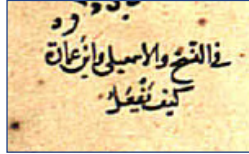
ونحوه في [ق / ١٥٤ / أ]:



وقال في هامش [ق / ٣٢٧ / أ]:



وفي هامش [ق / ٣٤٣ / ب]:



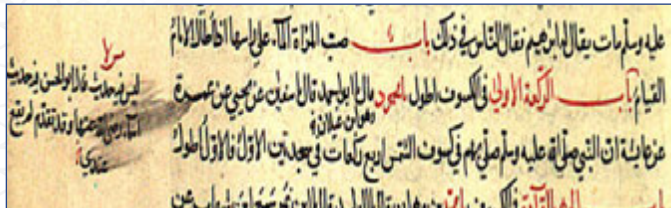
وقد يشار في هوامش النسخة إلى ما وقع في بعض الروايات مثل رواية كريمة؛ كما

ورد في [ق / ١٢٣ / أ]:



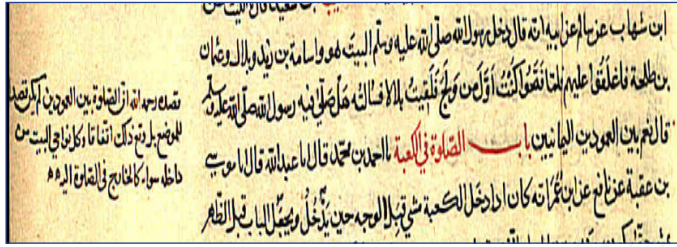
وقد يُنبّه في هوامش هذه النسخة على بعض النكات العلمية، مثلما وقع في [ق /

٧٣ / ب]:



وينظر معه: «شرح ابن بطل» (٣ / ٤٨).

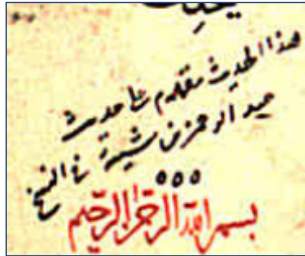
أو يشار لمقصد البخاري في بعض المواضع كما في [ق / ١١٠ / ب]:



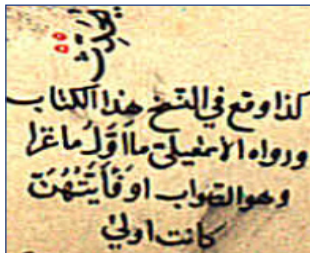
ونحوه في هامش [ق / ١٣٠ / ب] [ق / ١٤٥ / أ] [ق / ١٤٧ / ب] [ق / ١٤٨ / ب] [ق / ١٥٢ / أ] [ق / ١٥٤ / ب] [ق / ١٥٦ / ب] [ق / ١٩٥ / ب] [ق / ٢٠١ / ب] [ق / ٢١٢ / ب] [ق / ٢١٣ / أ] وغير ذلك.

وغالبًا ما يذكر في هوامش النسخة مطابقة بعض الأحاديث للترجمة، مثلما وقع في هوامش [ق / ٧٧ / ب] [ق / ٧٨ / ب] [ق / ٨٥ / ب] [ق / ١١٠ / أ] [ق / ١٤٧ / ب] وغير ذلك.

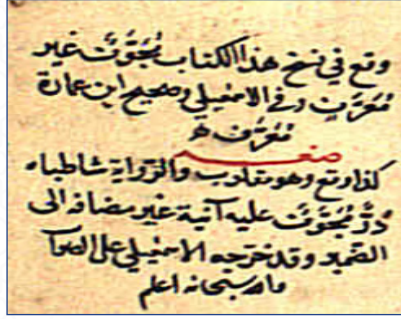
وقد يشار إلى التقديم والتأخير، كما في هامش [ق / ٢٥٣ / ب]:



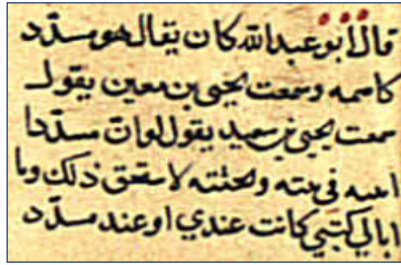
وقد يشار في هوامش النسخة لما في روايات أو نسخٍ أخرى، وقد أشار في هامشها للأصيلي أكثر من مرة، كما للإسماعيلي وغيره منها ما ورد في هامش [ق / ٢٧٧ / ب]:



وفي هامش [ق / ٣٦٥ / ب]:



ويلاحظ على هذه النسخة كثرة إلحاق ما تنقله من تعليقات البخاري بالهامش، مع الإشارة لموضعها في المتن، وقد تكرر ذلك في مواضع منها [ق / ١٠٢ / ب] [ق / ١٠٣ / أ] [ق / ١٢٣ / أ] [ق / ١٢٧ / أ] [ق / ١٥١ / أ] [ق / ١٥٦ / ب] [ق / ١٥٨ / أ] [ق / ١٧١ / ب] وغير ذلك.



ومنها في هامش [ق / ١٠٩ / أ]:



ويلاحظ على هذه النسخة عنايتها ببيان فوارق النسخ في المقابلات والمعارضات، مع قلة الإشارة في هوامشها لاختلاف الروايات، كما هو واضح من العرض السابق.

كما يلاحظ كثرة إشارتها لما وقع في «نسخة الفربري»؛ بل ورد ذكر حاشية نسخة الفربري كذلك، كما وقع في [ق / ١٥٧ / ب]:

الله عليه وسلم في نعيم يومئذ قال وأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم شارفا آخرني ما
عند باب رجل من الأنصار وأنا أريد أن أخجل عليها أنخدا لأبيعه وبقي طالع من بني قينقار
علي وليمة فاطمة وحمد بن عبد المطلب يشرب في ذلك البيت معه قينة فقالت أياكم خير لأخوتي
باليها خمنع بالسيف فحبب أئمتها وبقر خواصها ثم أخذ من ألبانها ثلث لأن شهاب ومن

وفي هامش [ق / ٢٣١ / ب]:

حاشية الزبيري الحبلية والخر
مخطوط الاصل

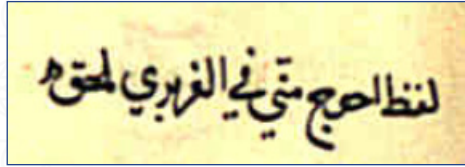
ونحوه في هامش [ق / ٢٣٢ / أ] وغير ذلك.

وذكرت متن «نسخة القزبري» مع حاشيتها كذلك في هامش [ق / ٢٠٩ / ب]:

صواب
صوتلقى
عليه
في متن نسخة القزبري على الطواب
أخبرني

تذكر
ذكر
بالفارسية
ووجه حديث الحسن علي في المصنف دون النسخة
أنه خطاب بما ينفعه ويخطب به الأبطال خاصة
ولا يخاطب به الرجال فاشبه ما يخاطب به
البعض لمساء وأهل كل لسان بلسانهم دون غيرهم
وأتا وجهه علي في الحاشية فظاهره
لها لك
التي

وهذا يشير إلى دقة النقل والتفريق فيه بين المتن والحاشية؛ بل والإشارة إلى ما كان لاحقاً بوضوح، كما في هامش [ق / ٤٤٣ / أ]:



ورغم هذا فثمة إشارات إلى تعديل النص في بعض المواضع بناءً على النظرة اللغوية، ومن ذلك ما ورد في [ق / ٣٤٨ / ب]:



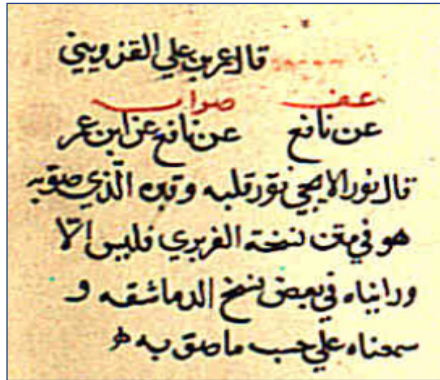
لكن بقي ذلك محصوراً نادراً، لا يُمثِّل ظاهرة في النسخة.

وبعض المواضع في هامش النسخة قد يشي بكثيرٍ من المعاني، فمثلاً في هامش [ق / ٢٢٠ / ب]:

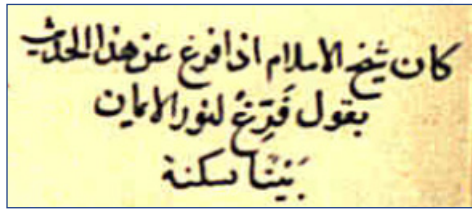


فقوله: «في النسخ: (عنهم) والصواب: (منه)» عبارة تامة المعنى، تشي بأن الاستدراك بعدها: «وفي تصويبه نظر» صدر من قلم آخر غير الذي صدرت منه العبارة الأولى.

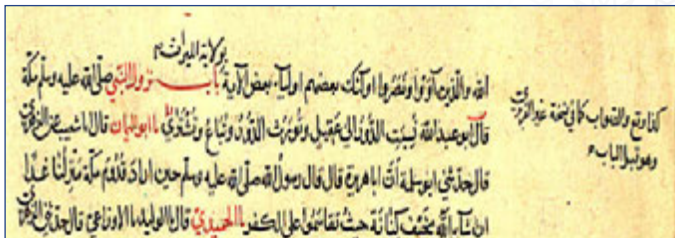
ويدل على ذلك أيضاً ما وقع في هامش [ق / ٤٨٠ / ب]:



فهذا الأمر أيضًا جديرٌ بدراسةٍ ليس هذا موضعها، ويمكن التوصل لصاحب هذا الكلام أو ذاك من خلال دراسة الإشارات الموجودة في هامش النسخة، مثل ما وقع في هامش [ق / ٤٨٢ / أ]:



وفي هذه النسخة أكثر من زيادة منسوبة لنسخة الفريدي، تحتاج إلى جمعٍ ودراسة، ولعل الله يُيسِّرُ ذلك لاحقاً^(١). ومن تلك الزيادات - سوى زيادة «الضحك» - :
أولاً: ما ورد في [ق / ١١٠ / أ]:

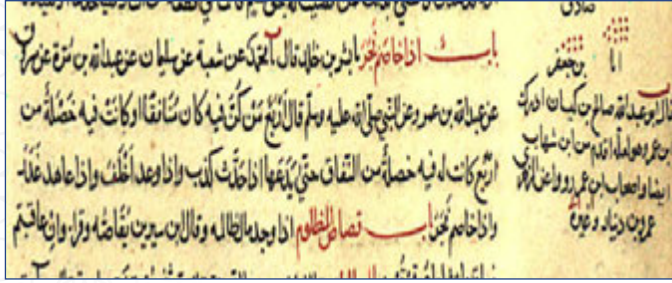


(١) ولعصرنا الشيخ أحمد السليم وفقه الله، دراسة عن «نسخة الصَّغَانِيَّ وقيمتها العلمية» بناها على ما أورده ابن حجر في «فتح الباري»، والأمر بحاجة لمزيد دراسة من خلال هذه النسخ الخطية التي ظهرت مؤخراً. وفي النِّبَةِ أَنَّ أَفْعَلَ هذا لاحقاً إنَّ يَسَّرَ الله ذلك وأراده.

ولم تردّ هذه الزيادة أيضًا في مطبوع البخاري^(١). ونقلها ابن حجر^(٢) عن نسخة الصَّغَانِيّ وقال: «والمحل اللائق بهذه الزيادة: الباب الذي قبله؛ لما تقدّم تقريره».

ثانيًا: ومِمَّا وردَ في هذه النسخة كذلك من زيادات نسخة الفَرَبْرِيّ ما وقع [ق/

١٦٣ / أ]:



ولم تردّ هذه الزيادة أيضًا في مطبوع البخاري^(٣).

ورغم هذا وقعت في موضع آخر من «الصحيح»^(٤) بعيد جدًا عن هذا الموضع؛ إذ وقعت عقب حديث أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ ثُمَّ يَغْدُو - أَحْسِبُهُ قَالَ: - إِلَى الْجَبَلِ» الحديث. وعزاها ابن الملقن^(٥) إلى «بعض نسخ البخاري» قال: «ومشى عليها ابن التين فقط». وحقّها أن تكون عقب الحديث قبل السابق عليه في ذاك الموضع^(٦) فهو اللائق بها، وفيه وردت في «الصحيح» برواية أبي ذرّ الهروي^(٧). لكنه موضع بعيد جدًا عن الموضع المذكور في النسخة الخطيّة المنتمية لنسخة الصَّغَانِيّ.

(١) «السلطانية» (٢/ ١٤٧ - ١٤٨ رقم ١٥٨٨ - ١٥٨٩).

(٢) «فتح الباري» (٣/ ٤٥٣).

(٣) «السلطانية» (٣/ ١٣١ رقم ٢٤٥٩).

(٤) السابق (٢/ ١٢٥ رقم ١٤٨٠).

(٥) «التوضيح» (١٠/ ٥٢١).

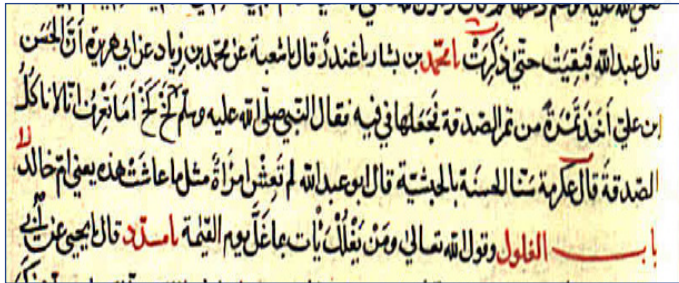
(٦) «الطبعة السلطانية» (٢/ ١٢٥ رقم ١٤٧٨).

(٧) «صحيح البخاري برواية أبي ذرّ الهروي» (١/ ٤٠٤ رقم ١٤٤٥).

وثمة خلاف آخر، فالذي وقع في رواية أبي ذرّ نصه: «صالح بن كيسان هو أكبر من الزهري وهو قد أدرك ابن عمر»، وهذا أقل لفظاً ومعنى من الزيادة المذكورة في النسخة الخطية هنا.

ولبيان ذلك أيضاً موضع آخر حتى لا نخرج عن المقصود.

ثالثاً: ما ورد في [ق / ٢٠٩ / ب]:



ولم تردّ هذه الزيادة أيضاً في مطبوع البخاري^(١). وقد نقلها ابن حجر^(٢) أيضاً عن نسخة الصّغانيّ.

وخلاصة هذا العرض الذي قدّمناه لهذه النسخة: التأكد من انتمائها لنسخة الصّغانيّ، إمّا مباشرة، أو بواسطة فرع من فروع الصّغانيّ.

وهي وإن جاءت متأخرة في الزمن، لكنها نسخة نفيسة جداً من حيث الوضوح والدقة، والمقابلات والمعارضات التي عليها، وما تلقى من ضوء حول نسخة القربريّ التي كانت عند الصّغانيّ، مشتملة على تلك الزيادة المنسوبة للبخاري.

وصورة «نسخة القربريّ» التي كانت عند الصّغانيّ، حسبما أظهرته هذه النسخة الممتمة لنسخة الصّغانيّ؛ كالتالي:

أولاً: فيها زيادات لم تردّ فيما يتداوله الناس الآن وما وقفنا عليه من روايات

(١) «الطبعة السلطانية» (٤ / ٧٤ رقم ٢٠٧٢).

(٢) «فتح الباري» (٦ / ١٨٤).

الكتاب، ونفائس نُسَخه الخطيَّة، التي سبق - وستأتي - الإشارة لبعضها.

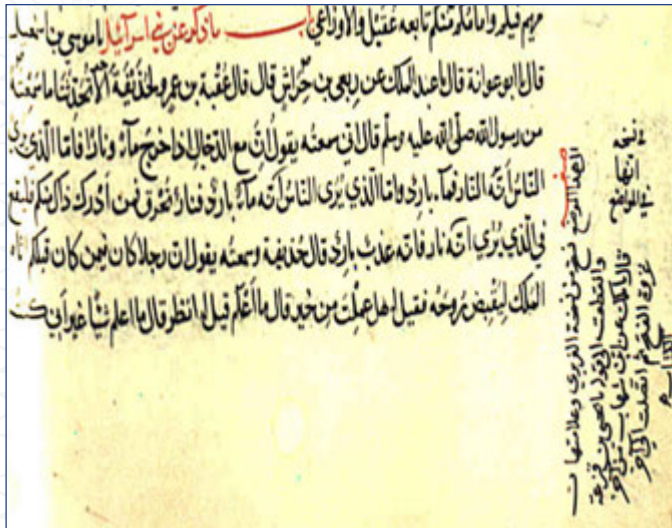
ثانيًا: أنَّ فيها سقطًا أيضًا، وقد أشار لبعضه على سبيل المثال في هامش [ق/

٣٤٥ / ب]:

سقطت من نسخة الفري عليها

ثالثًا: وجود فَوْتُ وانقطاع كبير فيها، بدايته في أثناء «باب ما ذُكِرَ عن بني إسرائيل»^(١)، إلى بداية إسناد حديث أنس بن مالك رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ»^(٢). بفَوْتُ (٨٣٦) حديثًا حسب ترقيم عبد الباقي.

وقد جاء التنبيه على ذلك في هامش النسخة [ق/ ٢٤١ / أ]:



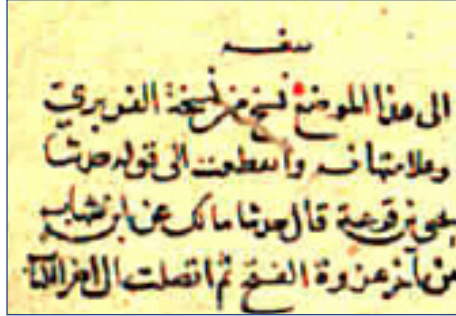
أي أنَّ هذا الفَوْتُ قد بدأ في أثناء [ق/ ٢٤١ / أ] وانتهى في أثناء [ق/ ٣٠٣ / أ]

بنحو ٦٢ لوحة من النسخة الحالية.

(١) «صحيح البخاري» (٤/ ١٦٨ رقم ٣٤٥٠).

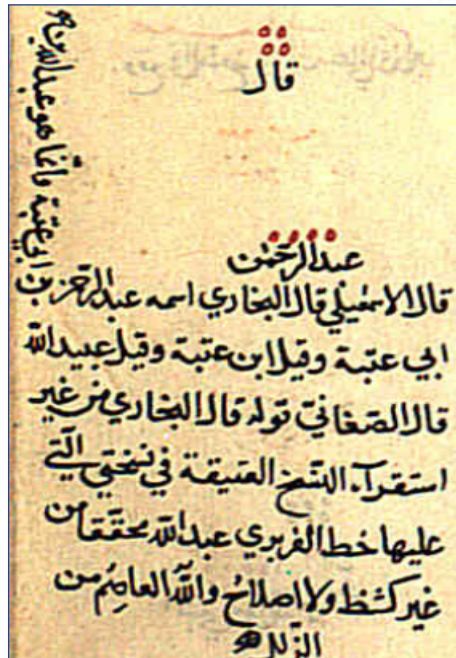
(٢) المصدر السابق (٥/ ١٣٨ رقم ٤٢٨٦).

وقد اتفق هذا الفرع السابق المنتمي لنسخة الصَّغَانِيّ، مع فرع ابن أبي القاسم -
الآتي - عن الصَّغَانِيَّةِ أيضًا [ق / ٤٨٠ / ب]

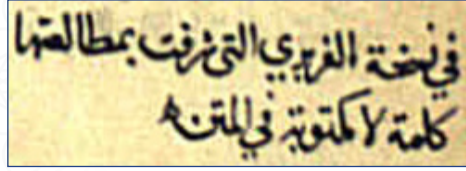


وهذه الصورة التي بدت عليها «نسخة الفربري» المعتمدة في بناء هذه النسخة الصَّغَانِيَّةِ؛ يشير إلى حقيقة مهمة، وهي أَنَّ «نسخة الفربري» التي وقعت للصَّغَانِيّ لم تكن هي النسخة المعتمدة المشهورة في الروايات عن الفربري أصلاً، وقد نُسِبَتْ للفربري لوجود خطّه عليها.

وقد صرَّح الصَّغَانِيّ بذلك صراحةً، كما وقع في هامش [ق / ٤٣٩ / ب]:



فهي نسخة عليها خطُ الفربري، وهذا باعثٌ على الحرص عليها، والتشرف بمطالعتها عند العثور عليها، كما وقع في هامش [ق / ٤٩٢ / أ]:



لكنّها - رغم هذا - ليست نسخة نهائية عن البخاري؛ لكن الظاهر أنها هي نفسها التي نقلَ منها الخطابي تلك الزيادة المذكورة في تفسير «الضحك»، ومنه أخذها البيهقي وغيره كما سبق، ومع ذلك فهي تخالف رواية الخطابي كما سيأتي في ختام «المبحث الثالث».

وقد وقعت في «نسخة الصّغاني» هذه مواضع مشكّلة، انتقد ابن حجر^(١) بعضها، ونَبّه على ما وقع في متنها من تفسير بعض الألفاظ^(٢)، ولعلّ بعض هذه التفسيرات الواردة فيها من قبل حاشية «نسخة الفربري» المذكورة، أو غير ذلك.

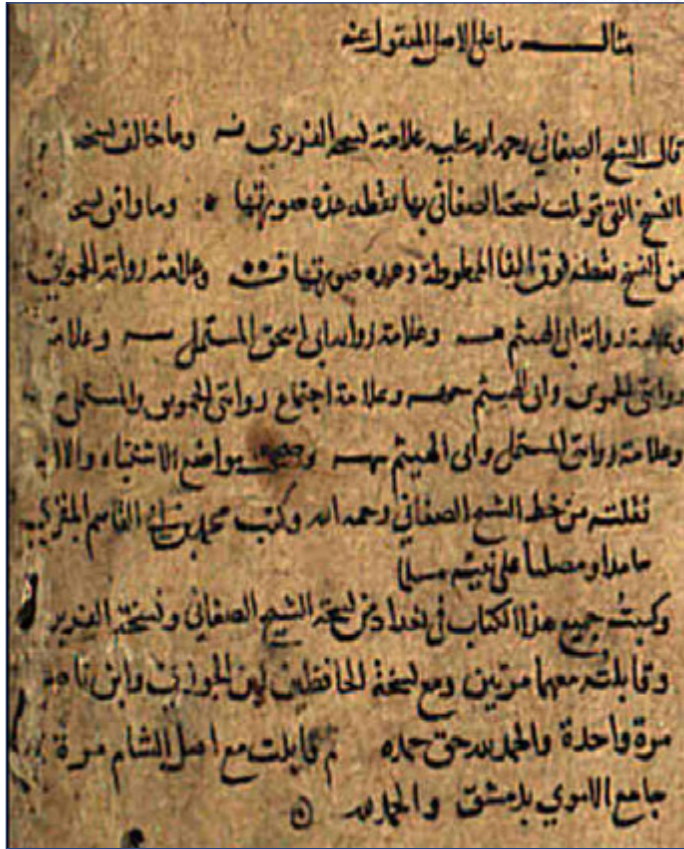
و«نسخة الفربري» هذه قد وصفها الصغاني بأنها «قُرئت على الفربري وعليها خطّه»^(٣)، كذا نقل ابن حجر عن الصّغاني، في أثناء «كتاب العلم» قبل باب «ما يُذكر في المناولة».

ولهذا الغرض راجعتُ فرعين من فروع نسخة الصّغاني، في الموضع المذكور، أولهما: مخطوط مكتبة راغب باشا هذه التي معنا [ق / ١٤ - ١٥]، وثانيهما: قطعة من فرع ابن أبي القاسم عن «نسخة الفربري» المذكورة، وعن «نسخة الصّغاني»، مخطوط مكتبة آيا صوفيا (٨٢١) [ق / ١٥ / أ]:

(١) «فتح الباري» (١ / ١٨٣، ٥٤٢) (٢ / ١٠٩، ٣٥٠، ٥٤٠) (٣ / ٣٣، ٤٥٣) (٨ / ١٧، ١٨٩، ٥١٦) إلخ.

(٢) المصدر السابق (١ / ٤٠١).

(٣) كذا نقل ابن حجر في «فتح الباري» (١ / ١٥٣) عن الصغاني.

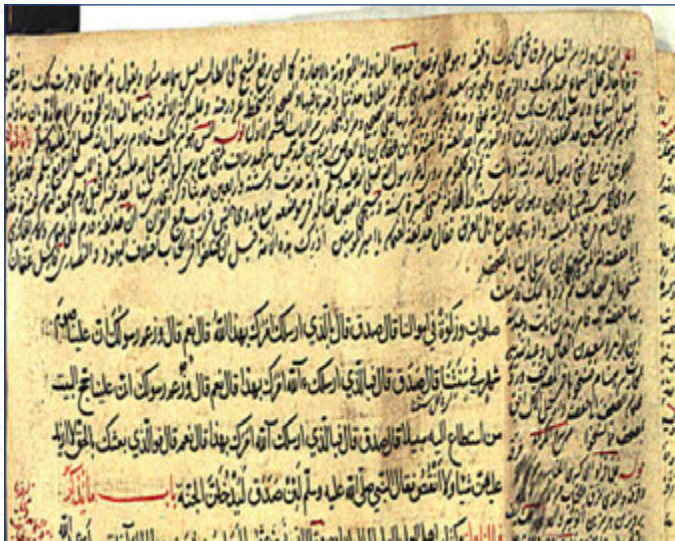
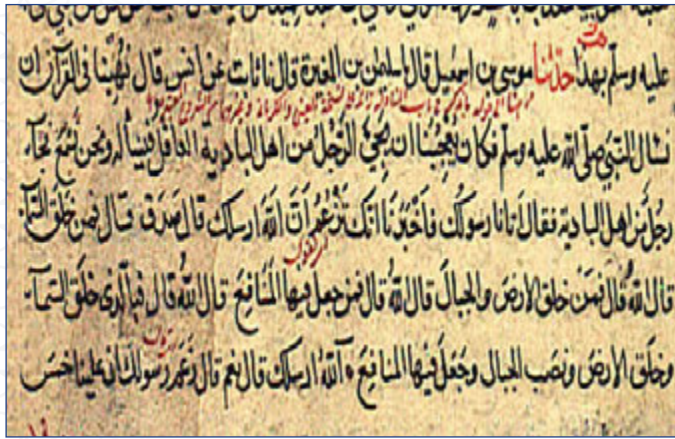


فلم أجد شيئاً في النسختين المذكورتين.

وأياً ما كان الأمر بخصوص «نسخة الفربري» التي تَصَمَّتْهَا «نسخة الصَّغَانِي»؛ فلم تكن هي النسخة النهائية ولا المعتمدة، لا عن البخاري، ولا عن الفربري، وقد وقعت فيها مواضع ظاهرة في عدم نِسْبَتِهَا للبخاري، مثل تلك التفسيرات التي تبدأ بقوله: «يعني» وقد أشار إليها ابنُ حجر كما أسلفنا.

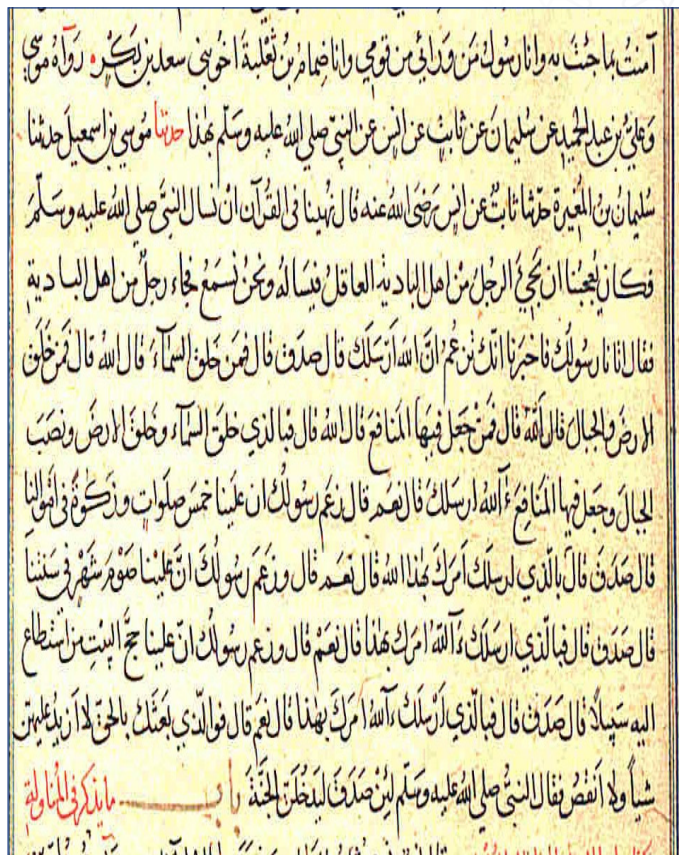
وفيهما كذلك مواضع تخالف المعهود المعروف من طريقة البخاري ومنهجه في سرد نصوص الكتاب ورواياته.

ومن ذلك ما وقع في الكتاب عقب حديث أنس رضي الله عنه^(١) حيث قال البخاري: «رواه موسى وعلي بن عبد الحميد عن سليمان عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ، بهذا»، فطريقة البخاري تؤيد أنه لن يذكر شيئاً بعد كلامه هذا، ورغم ذلك فقد ورد حديث موسى بن إسماعيل في «نسخة الصَّغَانِي» مخطوط خزانة راغب باشا [ق/٧/ب] [ق/٨/أ]:



(١) «صحيح البخاري» (١/ ٢٣ رقم ٦٢م).

ومثله في مخطوط خزانة الفاتح (رقم/ ١٠٤٧) عن الصَّغَانِيَّة [ق / ٨ / أ]:



المغيرة حدثنا ثابت عن أنس، وساق الحديث بتمامه. وقال الصَّغَانِي في الهامش: هذا الحديث ساقطٌ مِنَ النُّسخِ كُلِّها إِلَّا في النسخة التي قُرِئَتْ على الفَرَبْرِيِّ صاحب البخاري وعليها خطُّه. قلتُ^(١): وكذا سقطت في جميع النُّسخ التي وقفت عليها، والله تعالى أعلم بالصواب»^(٢).

ولم أجد قول الصَّغَانِي هذا في حاشية النسختين المذكورتين، ولكن الظاهر من الصورة المرفقة لنسخة مكتبة راغب باشا؛ أنَّه قد حصل تصويرُ بعض الأوراق على الأخرى، فلعلَّ ما نقله ابن حجر قد ورد ضمن ورقة لم يتم تصويرها، أو اختفت تحت ورقة أخرى في أثناء التصوير.

لكن يبقى إيراد حديث موسى لا يتماشى مع المعهد المشهور من طريقة البخاري ومنهجه في سرد روايات كتابه، وسبكه.

كما يبقى قوله: «قُرِئَتْ على الفَرَبْرِيِّ» على إشكاله كما أشرت من قبل.

في حين يبقى وجود الحديث كذلك بهذا الإسناد وهذا السرد موضع سؤال دائم عن المصدر الذي جاء منه؟ وهل وضعه البخاري في قصاصة ورقية ألحقها بكتابه في إبرازة سابقة؟ أم ذكره في أثناء التحديث توضيحاً للسياق؛ فنقل عنه إلى هنا؟ أم غير ذلك من الاحتمالات؟

لكن يبقى الثابت النهائي عن البخاري في تلك النسخ والروايات المشهورة المعتمدة عن الفَرَبْرِيِّ والمُستَمَلِّي وغيرهما من المشهور المتداول لدى أهل العلم. وسيتضح هذا أكثر في المطلب الآتي.

(١) ابن حجر القائل.

(٢) «فتح الباري» (١/ ١٥٣).

المطلب الثاني

تحليل ما نُسِبَ للبخاري على ضوء ما سبق

وبيان عدم صحته

وعلى ضوء ما سبق يتضح لنا أنَّ الزيادة المذكورة إنما جاءت من «نسخة» لم تتوفر فيها أمارات القبول المعتبرة في «بناء النص البخاري»؛ نظرًا لانزوائها بعيدًا عن التداول والشهرة بين أهل العلم، والإمعان في مخالفة بقية النسخ والروايات، والمعتاد من منهج البخاري وطريقته، مع ما اعترأها من فوت واختلافٍ عن بقية الأصول المعتمدة المشهورة.

فقد تفرَّدت «النسخة» من بين جميع نسخ البخاري بهذه الزيادة وبغيرها من الزيادات، ولم تشتهر هذه «النسخة» بين العلماء اشتهاها غيرها من الأصول المعتمدة، المشهورة في الرواية والسماع.

ولم يقف الأمر هنا، بل تعدَّاه إلى صاحب «النسخة» نفسه، وهو الإمام الصَّغَانِيّ الذي وجدنا له نسخةً أخرى تُمَعِّن بالفعل في موافقة بقية النسخ وبقية الروايات، ولا تذكر شيئًا من الزيادة المذكورة.

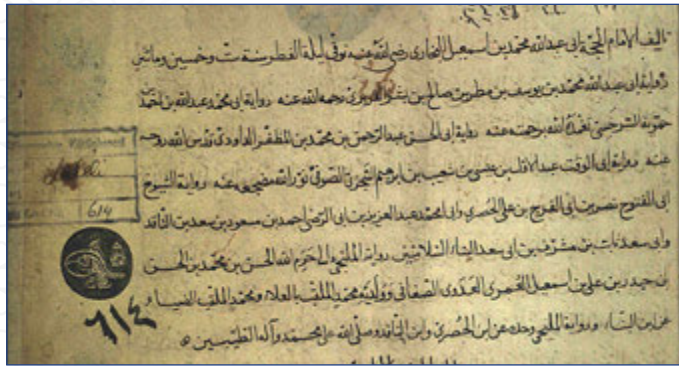
فأصبحنا أمام نسختين للصَّغَانِيّ أيضًا:

الأولى: تُخالف وتنفرد، ولم تشتهر في الناس شهرة الثانية.

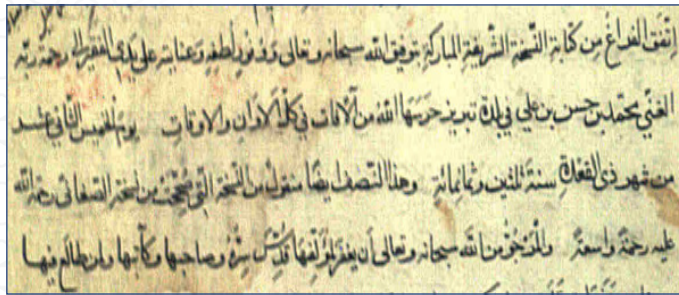
والثانية: تُمَعِّن في الموافقة والشهرة والرواية والسماع.

وهذه الثانية، قد وردت من روايته نفسه عن مشايخه، ويوجد منها مجلدٌ محفوظٌ

بمكتبة «لاله لي» (٦١٤):



وهي نسخة نفيسة، نُقلت من نسخة مُصحَّحة على نسخة الصغاني، كما قال في آخرها:



وقد ورد إسناد النسخة في أولها كالتالي:



فهي أيضًا فرعٌ على أحد فروع نسخة الصَّغاني؛ فقد نُقِلَتْ مِنْ نسخةٍ قد صُحِّحَتْ على نسخة الصَّغَانِي.

وتزداد أهميتها مِنْ جهةٍ أخرى؛ كونها مِنْ رواية الصَّغَانِي نفسه، عن مشايخه السَّلَامِيِّين: ابنِ الحُصْرِيِّ وغيره، مِنْ طريق أبي الوقت بإسناده المعهود.

وابن الحُصْرِيِّ شيخ الصَّغَانِي، هو: الإمام الحافظ المُسْنِدُ المُقَرَّرُ نَصْرُ بن أبي الفَرَج محمد بن عَلِيٍّ بن أَبِي الفَرَج، الحَافِظُ المُسْنِدُ، أَبُو الفَتْوح، بُرْهَان الدِّين البَغْدَادِيُّ الحَنْبَلِيُّ، المعروف بابن الحُصْرِيِّ، نزيل مكة، وُلِدَ فِي رَمَضَانَ سَنَةِ ٥٣٦، وَأَرَخَ وَفَاتَهُ ابْنُ نَقْطَةَ وَابْنُ الدُّبَيْثِيِّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ٦١٨، وَأَرَخَهُ الضِّيَاءُ فِي الْمَحْرَمِ سَنَةِ ٦١٩، فَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الدُّبَيْثِيِّ بِقَوْلِهِ: «وَلَعَلَّهُ بَلَغَهُ مَوْتُهُ فِي هَذَا الْوَقْتُ». وَأَرَخَهُ غَيْرُهُمَا فِي رَبِيعِ الْآخِرِ مِنَ السَّنَةِ نَفْسِهَا ٦١٩. وَكَانَ ثَقَّةً نَبِيلاً، حَافِظًا ضَابِطًا مُتَقَنَّاً، كَثِيرَ السَّمَاعِ وَالرَّوَايَةِ، عَالِي الْإِسْنَادِ.

سَمِعَ مِنْ أَبِي الْوَقْتِ وَطَبَقَتِهِ، وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ مِنْهُمْ: الضِّيَاءُ، وَابْنُ الدُّبَيْثِيِّ، وَرَضِيَ الدِّينُ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّغَانِيُّ اللَّغَوِيُّ^(١).

وعلى النسخة تعليقات وتصويبات للصَّغَانِي؛ تظهر فيها مراجعته شَرَحَ الْخَطَّابِيِّ للبخاري، وإفادته منه^(٢).

ولم تَرُدْ الزيادة المذكورة في هذه النسخة.

لا في المناقب [ق / ٤ / أ]:

(١) «ذيل تاريخ الخطيب» لابن الدبيشي (٥ / ٧٩)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٣ / ٥٨٨)، «سير أعلام النبلاء» (٢٢ / ١٦٣).

(٢) ينظر منها: [ق / ٥ / ب]، مع «أعلام الحديث» للخطابي (٢ / ١٣٨٥، ٣ / ١٦٥٢).

وأخرى فيها فوتٌ وزياداتٌ وتقديمٌ وتأخيرٌ، لا يوجد في الأصول والروايات المعهودة. وبِعَصِّ النظر الآن عن تكوين رأي معينٍ في «نسخة الفَرَبْرِيّ» المُصَمَّمة في «الصَّغَانِيَّة»، ونشأتها وتسميتها، وهل كانت إفرازة أولى للكتاب؟ أم كانت نسخةً حكى الفَرَبْرِيّ أثناء إملائها أو كتابتها بعض ما سَمِعَهُ مِنَ البخاري أثناء التحديث، وما استفاده عنه مِنْ وَرَاقِهِ أو مِنْ نُسخَتِهِ التي بخطِّه، حسبما ظهر منها، لَمَنْ كَتَبَ النسخة المذكورة للفَرَبْرِيّ؛ حيثُ أفاد الصَّغَانِيّ - كما سَبَقَ - بوجود خطِّ الفَرَبْرِيّ عليها؛ أي أنها لم تكن بخطِّ الفَرَبْرِيّ في الأساس، فلعلَّه دَفَعَ أصلَ البخاريِّ لبعض الورَّاقين ليكتب منه نسخةً، وأملَى عليه بعض الأشياء أو حدَّدها له، كان قد سَمِعَهَا مِنَ البخاري أثناء التحديث، فخلط الكاتب بين كلام البخاري، وتعليقات الفَرَبْرِيّ.

خاصةً مع وجود إلحاقات في طُرُر ورُقَع ملحقة بنسخة الكتاب، كما يظهر ذلك مِنْ صورة فرع الصَّغَانِيَّة:



وكذلك قال الباجي: «وقد أخبرنا أبو ذرَّ عبدُ بن أحمد الهرويُّ الحافظ رحمته الله، ثنا أبو إسحاق المُستَملي إبراهيم بن أحمد قال انتسختُ كتابَ البخاريِّ مِنْ أصلِهِ، كان عند محمد بن يوسف الفَرَبْرِي، فرأيتُه لم يَتَمَّ بَعْدُ، وقد بقيت عليه مواضع مُبَيَّضَة كثيرة، منها: تراجم لم يُثَبِّت بعدها شيئاً، ومنها: أحاديث لم يُترَجِّم عليها^(١)، فأضفنا بعض ذلك إلى بعضٍ». فعَقَّبَ الباجيُّ قائلاً: «ومِمَّا يدلُّ على صِحَّةِ هذا القول أنَّ روايةَ أبي إسحاق [المُستَملي] وروايةَ أبي محمد [السَّرْحَسي] وروايةَ أبي الهيثم [الكُشمِيني] وروايةَ أبي زَيْد [المَرَوَزي]، وقد نسخوا مِنْ أصلٍ واحدٍ فيها التقديم والتأخير، وإِنَّمَا ذلك بحسب ما قَدَّرَ كُلُّ واحدٍ منهم في ما كان في طَرَّةٍ أو رُقْعَةٍ مضافَةٍ؛ أَنَّهُ مِنْ موضعٍ ما فَأَصَافَهُ إِلَيْهِ»^(٢).

فهذا يُؤَكِّد وجود إلحاقات في طَرَرٍ ورُقَعٍ ملحقةٍ بالأوراق الأصلية للكتاب في نسخته الأصلية التي كانت عند الفَرَبْرِي، فَمَنْ قَابَلَ الرواية والسَّماع بالمكتوب في النُّسخة؛ فقد أَتَقَنَ روايته، وحازَ السَّبْقَ فيها، وَمَنْ اعْتَمَدَ على المكتوب فقط لم يستطع الوصول لمراد البخاري رحمته الله.

ويظهر أَنَّ الفَرَبْرِيَّ قد أَحَسَّ بهذا في عمل الكاتب الذي كَتَبَ النسخة التي وقعت للخطابي ثم الصَّغَانِيَّ لاحقاً، وَمِنْ ثَمَّ لم يعتمدها الفَرَبْرِيُّ في التحديث بالكتاب مراراً، ولم تُسَمَّع وتَشْتَهَر عنه، وَإِنْ بقيت في زاويةٍ مِنَ الأرض حتى وقف عليها الخطابي مرةً، والصَّغَانِيَّ أخرى، ولعل قول الصَّغَانِيَّ السابق في حقِّها: «قُرِئَتْ على الفَرَبْرِيَّ» مِنْ تَصَرُّفِهِ في اللفظ حسب فهمه لا حسب ما رآه ونَقَلَهُ. ولعلنا نرجع لهذا في الكلام على «نسخة الصَّغَانِيَّ» إِنْ يَسَّرَهُ اللهُ وأَرَادَهُ حتى لا نخرج عن المراد هنا.

(١) تكلمت على القول بعدم التمام في غير هذا الموضع، بما يغني عن الإعادة.

(٢) «التعديل والتجريح» (١/ ٣١٠).

والمقصود الإشارة لما وقع من اختلاف بين نسختين منقولتين عن القُرْبَرِيِّ.
إحدهما: مشهورةٌ متداولةٌ، وصَلَتْ روايةٌ سماعًا وكتابةً خطأً، بغير هذه الزيادات.

والثانية: في زاويةٍ ما، لم تشتهر، ولم يتداولها الناس، رغم ما فيها من زيادات، بعضها صريح في المخالفة لمنهج البخاري وطريقته وما عُرِف عنه، وبعضها يقطع السياق بعدم نسبته للبخاري، نعم؛ وبعضها يقطع السياق بنسبته للبخاري.
فهذا الاختلافُ الجوهرِيُّ بين النُسَخَتَيْنِ يبعث على التوقُّف في قبول زيادات النسخة «المُضَمَّنَةِ فِي الصَّغَانِيَّةِ» الصريحة في المخالفة، مثل تلك الزيادة الخاصة بتفسير «الضحك»، وذلك لأسباب عديدة، منها:

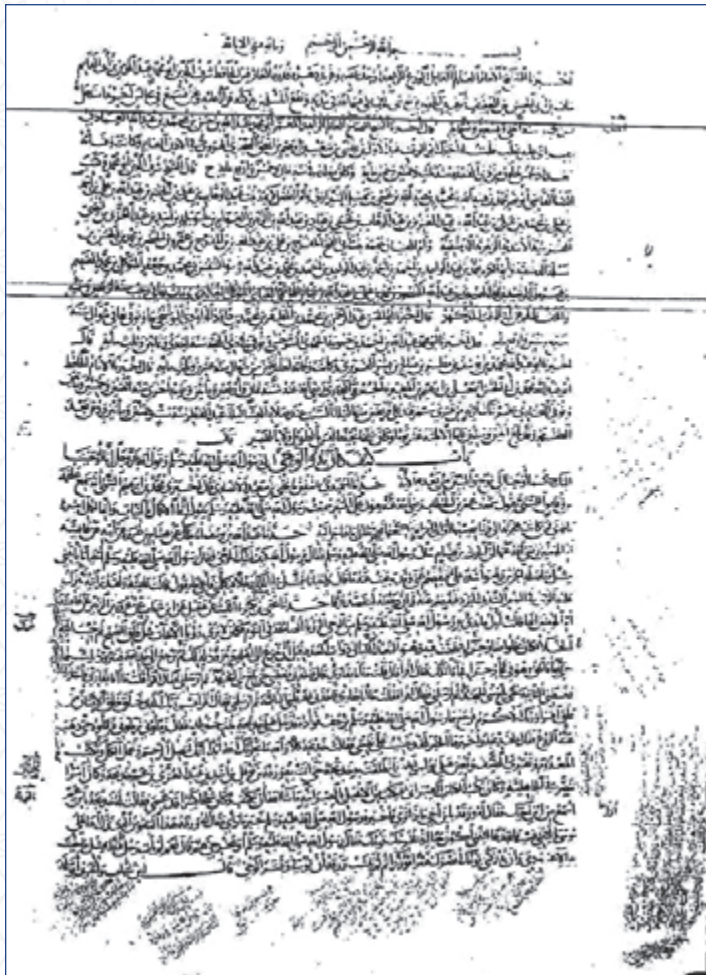
أولاً: تفرَّد تلك النسخة بهذه الزيادة، وعدم وجودها في المعتمد المشهور المُتَفَسِّس عن القُرْبَرِيِّ بين أهل العلم، والمحفوظ في صدور الرجال، وبطون الكتب المعروفة.

وما يقال عن القُرْبَرِيِّ من هذه الجهة يقال عن الصَّغَانِيِّ كذلك.

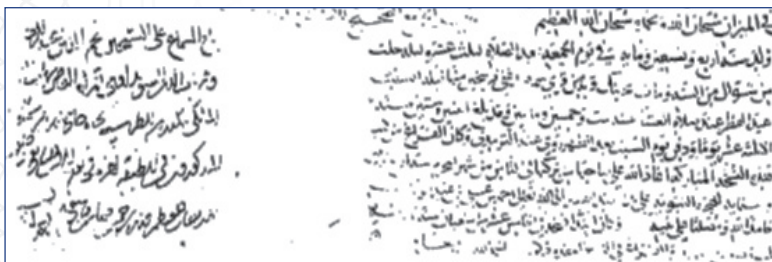
ثانياً: عدم وجود الزيادة في رواية المُسْتَمْلِي، الذي نقل نسخته هو أيضاً من أصل البخاري الذي كان عند القُرْبَرِيِّ. فهذه متابعة تامةٌ لنسخة القُرْبَرِيِّ المعتمدة المُتَدَاوَلَة عنه.

وقد بحثت كثيراً عن هذه الزيادة في عددٍ كبيرٍ من الأصول والنسخ المهمة؛ فلم أجد لها أثراً، ومن هذه الأصول:

النسخة الأولى: «نسخة الحافظ شرف الدين الدمياطي» بأسانيده المتصلة لأبي الوقت بإسناده السابق عن البخاري.



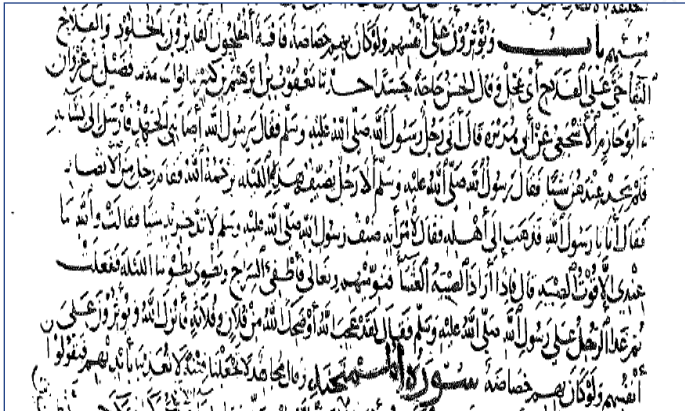
وهي نسخة نفيسة جداً من محفوظات مكتبة تشستر بيتي، وقد ذكر الديمياطي أسانيدَه في أولها، وجاء في آخرها:



ولا توجد فيها هذه الزيادة، لا في المناقب [ق/ ١٧٩ / أ]:



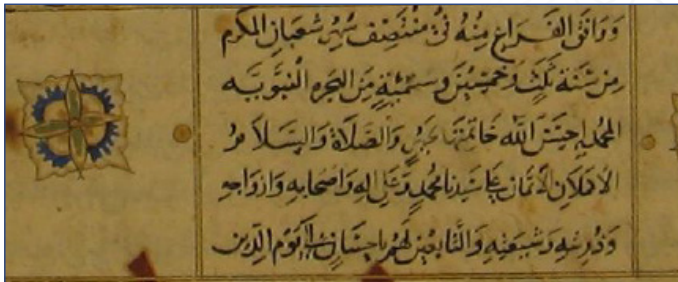
ولا في التفسير [ق/ ٢٤٢ / ب]:



النسخة الثانية: «نسخة الأئمة»، مخطوط مكتبة نور عثمانية بتركيا (٧٠٣) من

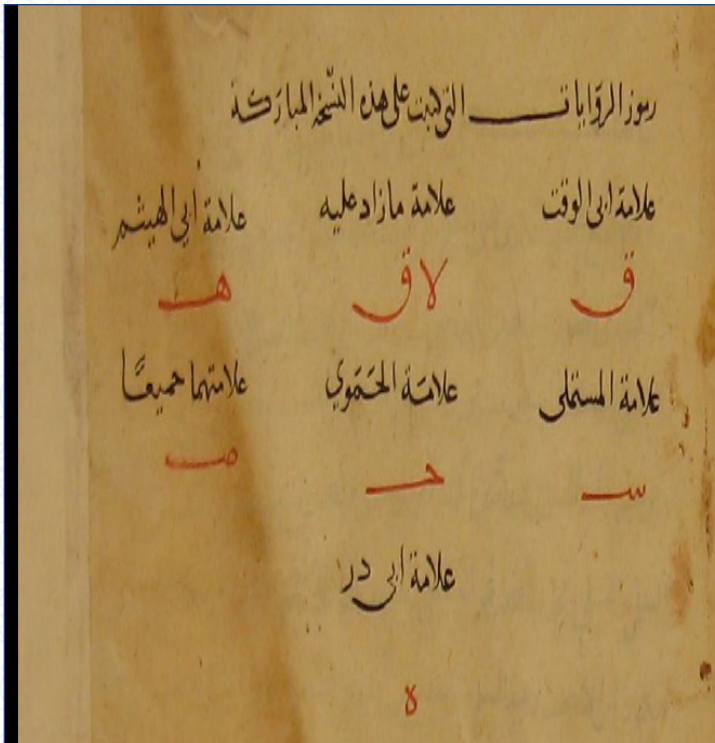
رواية أبي الوقت عن الداودي عن ابن حمويه السرخسي عن الفربري، عن البخاري.

انتهى نسخها سنة ٦٥٣.



وهي نسخة غاية في الأهمية، لتوارد الأئمة على العناية بها، كالمنذري وغيره، وقد وردت في طباق السماع أسماء أكثر من إمام كالْمِزِّي والذهبي وابن كثير؛ بل واليونياني أيضًا. وقد شاهد ذلك كله أحمد ابن تقي الدين السبكي، ونقله كما شاهده. ومن ثمَّ أَسْمَيْتُهَا بنسخة الأئمة.

وتزداد أهمية هذه النسخة لمقابلتها على عدة أصولٍ أخرى مهمة، مثل «أصل المكيين المسموع على أبي ذرٍّ عن مشايخه»، و«أصل الحافظ شرف الدين الدمياطي»، وغيرها من الأصول التي شاهدها ابنُ السبكي ونقلها كما شاهدها. وصورة ذلك كله في أول النسخة كالاتي:

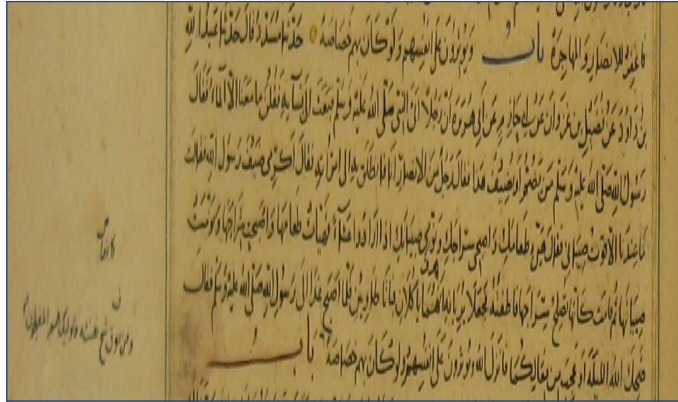




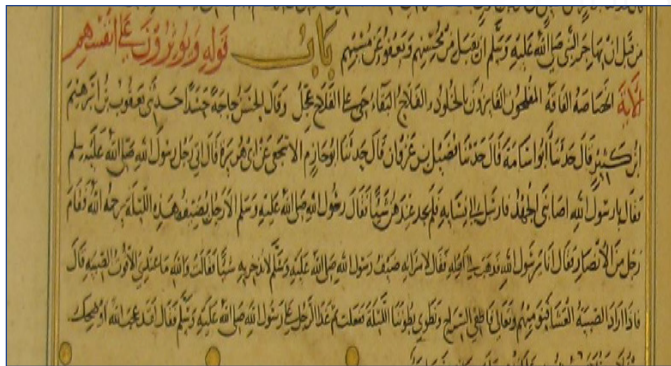
وذكر إسنادها في أولها من رواية أبي الوقت كما أشرنا آنفاً:



ولا توجد الزيادة في هذه النسخة لا في «المناقب» [ق/ ٢٠٤/ ب]:



ولا في «التفسير» [ق/ ٢٧٩/ ب]:

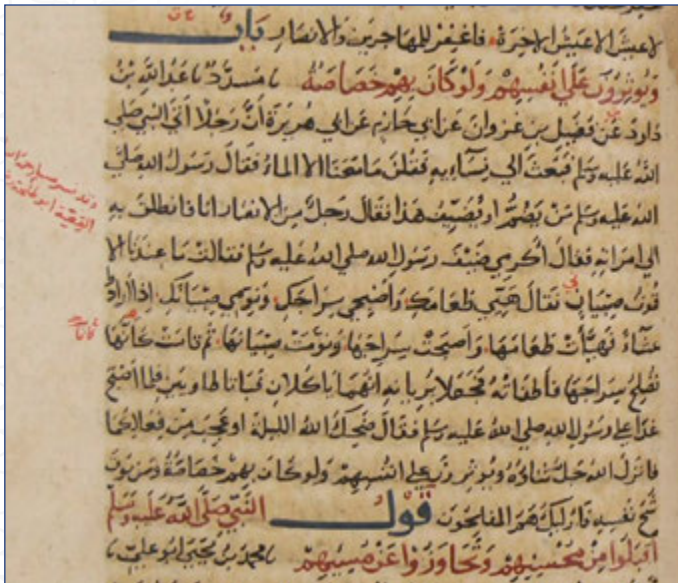


النسخة الثالثة: «نسخة ابن عمران»، مخطوط مكتبة فيض الله (رقم/ ٤٧٧ - ٤٨٠) بخط الشيخ الإمام المقرئ محمد بن موسى بن عمران، قرأها على الحافظ ابن حجر العسقلاني، صاحب «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، وكتب له ابن حجر إجازةً بها، بأسانيد من طريق أبي ذرّ الهروي، وكريمة المروزيّة، وأبي الوقت، بطرقهم المتصلة عن القُرْبِيِّ عن البخاري.

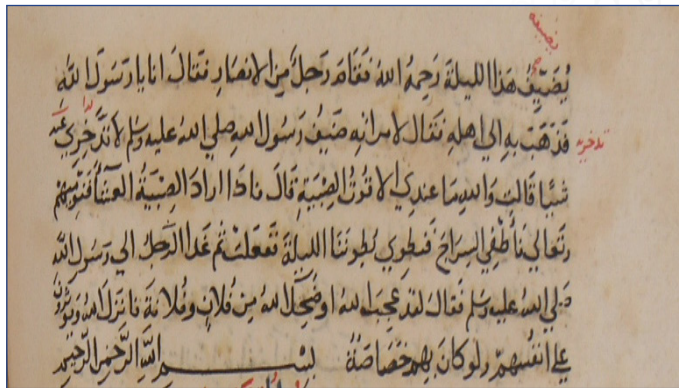
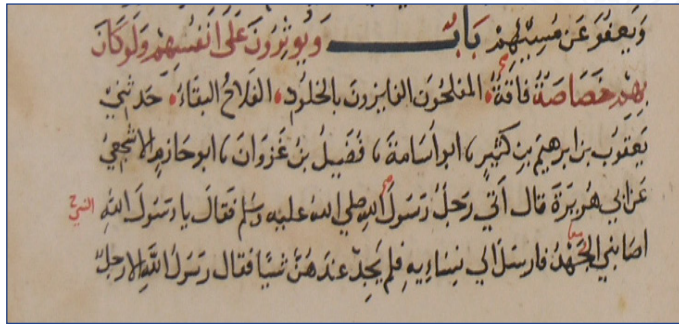
وكتب ابن حجر إجازته بذلك على كل مجلد من مجلداتها الأربعة، ونصّها في آخر المجلد الرابع بخط ابن حجر ما صورته:



ولم تردّ الزيادة المذكورة في هذه النسخة لا في « المناقب »:



ولا في «التفسير»:



وأخيراً: مطبوع «الجامع الصحيح للبخاري» من رواية أبي ذرّ الهروي عن مشايخه الثلاثة: الكُشَمِيهَنِيِّ والمُسْتَمَلِيِّ والسَّرَخَسِيِّ (٢/ ٣٧٤، ٣٦٦٢).

وقد أخذ هؤلاء الثلاثة عن الفَرَبَرِيِّ مباشرةً.

بل نَقَلَ أحدهم - وهو المُسْتَمَلِيُّ - نسخته من خطّ البخاري نفسه، الذي كان موجوداً عند الفربري، وقد ذكرتُ آنفاً قولَ أبي إسحاق المُسْتَمَلِيِّ: «انْتَسَخْتُ كِتَابَ الْبُخَارِيِّ مِنْ أَصْلِهِ، كَانَ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسُفَ الْفَرَبَرِيِّ»^(١). ومن ثَمَّ قال ابنُ رُشَيْدٍ: «سَمِعَ أَبُو إِسْحَاقَ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْفَرَبَرِيِّ (صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ) وَحَدَّثَ بِهِ عَنْهُ، وَنَقَلَ أَبُو إِسْحَاقَ قَرَعَهُ مِنْ أَصْلِ الْبُخَارِيِّ»، قال ابنُ رُشَيْدٍ: «وَكَانَ عِنْدَهُ أَصْلُ الْبُخَارِيِّ،

(١) «التعديل والتجريح» للباغي (١/ ٣١٠ - ٣١١ ط: السعودية) (١/ ٢٨٧ ط: المغرب).

ومنه نقل أصحاب الفربري^(١).

ورغم ذلك فلا وجود لهذه الزيادة، لا في رواية المشايخ الثلاثة عن الفربري عن البخاري، ولا فيما نقله المستملي من خط البخاري نفسه.
وكما لم ترد هذه الزيادة في أصول الكتاب وروايته؛ لم ترد كذلك في «مختصراته»، ومنها:

ما ذكره المهلب - مثلاً - في «مختصره» حيث أورد الحديث في «المناقب» (٩٩ / ٤) ولم يكرره في «التفسير» (٣٣٥ / ٤)، وضم إسناده في الموضع الأول، وسرد فروق الروایتين، مما يؤكد يقظته ودقته وحرصه على نقل أي لفظ يتعلق بهذا الحديث^(٢)، ورغم هذا لم يذكر أي أثر لتلك الزيادة في تفسير «الضحك».

وقد بنى المهلب مختصره على روايتي الأصيلي والقاسبي عن المروزي عن الفربري.

فقد قال المهلب (١ / ١٥٨): «وها أنا حين أبتدئ بتهديب الكتاب الجامع الصحيح، الذي: حدثنا به سماعاً الفقيه الحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن جعفر الأصيلي، رضي الله عنه وأرضاه، واللفظ له، ولم ألق مثله. وحدثنا به أيضاً: الشيخ الفقيه الفاضل أبو الحسن محمد بن خلف القاسبي، رحمه الله وأكرم مثواه، إجازة» اهـ.



(١) «إفادة النصيح» لابن رشيد (ص / ١٩).

(٢) وهذا الحرص على التمييز بين الألفاظ هو جزء من منهجه الذي لم ينع بسواه. ينظر: «مختصره» (١ / ١٤٨).

المبحث الثالث

كلمة عن «النسخة» و«الرواية»

وعلى ضوء ما سبق يمكن لنا أن نضع هنا كلمة مختصرة عن «النسخة» و«الرواية» في نقل «صحيح البخاري»، حيث يختلف بناء الأولى عن بناء الثانية. ويمكننا الإشارة لشيء من وجوه الاختلاف والاتفاق بين «الرواية» و«النسخة»، وأثر ذلك، من خلال المطالبين الآتين:

المطلب الأول

من حيث البناء

فيكفي في «الرواية» أن تشمل السماع من شيخ واحد أو أكثر، وأن تشمل نسختها الخطية تفاصيل هذه الرواية عن ذلك الشيخ، فيكتب التلميذ بخطه، أو يستنسخ غيره من أهل العلم أو الورّاقين؛ من يقوم بكتابة نسخة خطية خاصة بالرواية وتفصيلها، تشمل على إثبات التلقي والسماع من الشيخ، وسرد الرواية المسموعة بما فيها من وقائع وتفصيل خاصة بمواضع السماع وتاريخه وأماكنه، وغير ذلك من الوقائع الخاصة بالرواية.

بينما تتسع دائرة «النسخة» لتعم ما سبق في الرواية، وتزيد عليه: اجتماع عدة روايات أخرى، فهي تعم أكثر من سماع وأكثر من خطّ وارد.

ومن ثم كانت «النسخة» من حيث البناء أشمل وأعم من «الرواية».

ف«الرواية»: عملٌ مُفردٌ، و«النسخة»: جَمْعٌ.

و«الرواية»: تعبيرٌ عن حالة راوٍ واحد، سَمِعَ وَحَضَرَ أو أُحْضِرَ، وَكَتَبَ أو اسْتَكْتَبَ، و«النسخة»: تعبيرٌ عن حالة عددٍ من الرواة.

فرواية الراوي الواحد مهما كثرت مرّات السماع، ومهما ضيّبت بالخطّ والكتابة؛ تبقى رواية منفردة لراوٍ واحدٍ، ضبطَ سماعه، وأتقنَ كتابته، وأدّى ما تحمّله، كما سمّعه.

بينما تتسع دائرة «النسخة» لتشمل رواية هذا الواحد مع روايات آخرين.

ويتضح هذا من خلال مقارنة روايات المُستملّي وغيره عن القُرْبَرِيّ، أو روايات الطبقات التالية، مثل روايات أبي الوقت أو كريمة، وغيرها من الروايات المشهورة المتداولة، فهي في حقيقتها روايات، اشتهر بها صاحبها، به تُعرف، وإليه تُنسب.

لكنها حين تستقرّ في نسخةٍ من «النسخ المشهورة» تصبح جزءاً من عملية بناء «النسخة» الجديدة، فتشارك غيرها في هذا البناء، وتفقد من ثمّ استقلالها بخطّ أو كتابٍ، كما تفقد استقلالها بطريقتها الخاصة في تنابع السرد؛ إذ تلتزم الدخول مع غيرها في بناءٍ جديدٍ، يقوم على سردٍ جديدٍ، يختاره صاحب «النسخة» الجديدة، فيضع ما يشاء من الروايات في متن نُسخته، ويُفرّق بقية الروايات على هامشها، عند وجود اختلاف بين هذه الروايات.

وهذه «النسخ» هي في حقيقتها جراب «الروايات»، أو «جوامع حافظة»، تحفظ بعض الروايات من عوادي الأيام، وربما ساهمت هذه «النسخ الكبار» في دخول بعض «الروايات» إلى بلادٍ نائية لم تكن لتصل إليها وحدها.

ويظهر أثر الفارق بين «الرواية» و«النسخة» في هذا الباب عند وقوع الاختلاف بينهما، والتعارض في بعض المسائل، فحينئذٍ لا بد من تحليل «النسخة» إلى مفرداتها؛ لنرى حقيقة الخلاف ومصدره، والرواية التي تقف خلفه بدقة، وهل هو خلاف بين مجموع روايات النسخة ضد روايةٍ أخرى؟ أم هو مجرد اختلاف بين روايتين إحداها خارج النسخة والأخرى داخلها؟ أو خلاف بين روايتين داخلها؟.

وعلى ضوء ما سبق يمكن رصد بعض الاتفاقات والاختلافات بين «الرواية» و«النسخة» فيما يلي:

أولاً: تتفق «الرواية» و«النسخة» في قصد الانتقاء من الشيوخ والنسخ، فيقدم السماع من الأعلام والأشهر والأتقن على من دونه، كما يعتمد في بناء «النسخة» على نسخ محررة متقنة.

ثانياً: تختلف «الرواية» عن «النسخة» من حيث الكم، فـ «الرواية» مفردة خاصة برواية طالب عن شيخ، بينما «النسخة» جمع بين عدد من الروايات، فـ «النسخة» أعم وأشمل من «الرواية»، ومن ثم فكل «رواية» يمكن أن تدخل في «نسخة» وليس العكس.

ثالثاً: تختلف «الرواية» عن «النسخة» من حيث الكيف، فـ «الرواية» تعتمد على سرد وسبك سماع راوٍ واحد، من أوله حتى آخره، دون تقديم أو تأخير، أو حذف أو تغيير، بينما يجوز ذلك كله في «النسخة»، فيمكن فيها الاقتصار على بيان فوارق بعض ألفاظ «الرواية» مع غيرها في هامش «النسخة»، كما يمكن التقديم والتأخير حسب سبك وسرد متن «النسخة» الذي قد يختلف في ترتيبه مع «الرواية» تقديمًا وتأخيرًا.

رابعاً: تقوم «الرواية» على الشيوخ ابتداءً، لا تنشأ بدونهم، ولا يتصور وجودها بغيرهم، حيث يقصد الطالب - أو من يقوم بأمره - إلى شيخ، فيذهب - أو يذهب به - إليه، لسمع منه، ويتحمل عنه روايته، وبناءً عليه لا تنشأ رواية بغير شيخ، ولا تقوم قبل وجوده، فالشيخ شرطٌ لنشأة الرواية.

بينما «النسخة»: ليست كذلك، فيمكن أن تتم مقابلتها ومقارنة متنها ببعض «النسخ الخطية» الأخرى المتلكاة إجازةً أو وجادة، إذا توفرت فيها شروط القبول المعتمدة لدى أهل العلم، وإنما السماع في «النسخة» شرطٌ في أصول رواياتها، وليس شرطاً في «النسخ الخطية» المعتمد عليها في المقابلة والمعارضة في هوامشها.

ومن ثمَّ فـ«الرواية» لا تكون إلا عن شيخ، بينما تجتمع في «النسخة الجامعة» الروايات المسموعة لصاحبها، مع «نسخ خطية» لم تقع له بالسماع، لكن قد تقع له بالإجازة أو الوجداء ونحوها من طرق الرواية بشروطها المعتمدة.

وهذا باب آخر من التفريق بين «الرواية» و«النسخة»، فلم تقع الإجازة والوجداء في روايات «صحيح البخاري» المعتمدة المشهورة المتداولة بين أهل العلم، لكن قد يوجد ذلك في هوامش بعض «النسخ الكبار».

ويجدر التأكيد إلى أن الكلام هنا عن جمع «النسخة الجامعة» بين «نسخ خطية» غير مسموعة لصاحبها، مع روايات مسموعة له، مثلما سمع الصَّغَانِيّ - مثلاً - «الصحيح» ورواه، لكنه رجع في نسخته لنسخ خطية عتيقة في وقف السمساطية، أو غير ذلك. وهذه النسخ التي رجع إليها قد تحتوي على رواية مسموعة له أصلاً، ورغم ذلك لم يكتب الصَّغَانِيّ بالمسموع له حتى عارضه وقابله بسماع آخرين أيضاً.

فأما المسموع له فأمره ظاهرٌ، وأما سماع الآخرين ونسخهم الخطية فقد يحوزها كذلك سماعاً وقد يحوزها وجداءً صحيحةً أو إجازةً معتبرةً.

فالكلام هنا عن طريقة وصول سماعات الآخرين ونسخهم الخطية الخاصة بمسموعاتهم إلى يد الصَّغَانِيّ أو غيره من أصحاب «النسخ الكبار»، فقد تصلهم هذه السماعات والنسخ الخطية سماعاً لهم فيضاف سماعهم لها إلى سماعهم للروايات التي هي أصل «نسختهم الجامعة»، وقد تصلهم مسموعات غيرهم ونسخهم وجداءً أو إجازةً أو مناوله، فحينئذٍ تجمع «نسخهم الجامعة الكبيرة» بين السماع ابتداءً وبين هذه الإضافة الحاصلة من الإجازة أو المناولة أو الوجداء.

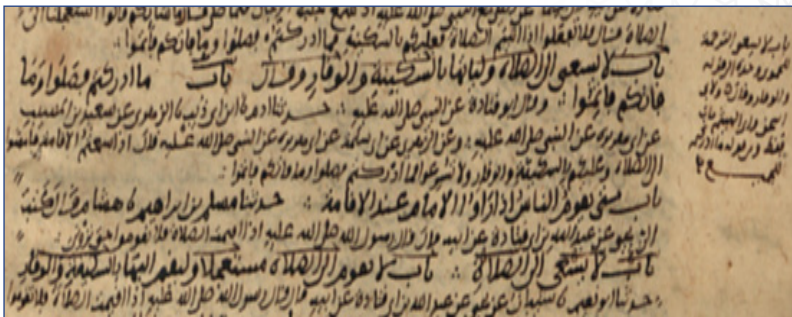
وعلى ضوء ذلك:

خامساً: تتفق «الرواية» مع «النسخة» من حيث اتصال السماع إلى البخاري، لكنه في «النسخة» أكد وأكثر تفصيلاً من «الرواية» الواحدة المجردة.

لكنّا في «الحالة البخارية» لا نكاد نلمس هذا الفرق بين «الرواية» و«النسخة»؛ للحرص على تكرار السّماع أكثر من مرة - كما أسلفْتُ -، مما جعل «الرواية» بتكرار سماعها ك«النسخة» في شمولها وعمومها.

سادساً: أفراد «الرواية» وخصوصيتها تحميها من إمكانية دمجها وخلطها بغيرها، على خلاف «النسخة» التي قد يلجأ صاحبها إلى التلقيق بين عددٍ من الروايات، ومن ثمّ يصعب التفريق بينها، وهذا لا يكاد يوجد في مسيرة «نسخ البخاري» عامة، وإن وُجد فهو نادرٌ جداً ولا أذكر منه شيئاً الآن، ولا وجود لهذا في أصوله المشهورة المعتمدة خاصة.

وما فعله أبو ذرّ في «نُسَخَتِهِ»؛ فليس تلفيقاً بين الروايات وإن جَمَعَ بين روايات ثلاثة من شيوخه في «نُسَخَةٍ واحدة»؛ لكنه ميّز بينها - عند اختلافها - بالرموز؛ فكأنّه قرّنها وذكرها في مواضع رغم وجودها في موضعٍ ومثّن واحد داخل نُسَخَتِهِ؛ لكنّه لما ميّز بينها برموزه؛ انمازت كلّ واحدة منها عن الأخرى رغم المجاورة والاشتراك في «متنٍ واحدٍ» و«نُسَخَةٍ واحدةٍ»، وخَرَجَتْ بذلك من جنس التلقيق الذي تذوب معه فوارق الروايات وتختفي، فليست من ذلك بسبيل، ويمكن الوقوف على هذا بجلاء، بالنظر في صورٍ من مخطوطة خزانة مراد ملا (رقم/ ٥٧٧) [ق/ ٣٠ / أ]:



سابعاً: «الرواية» أسبق وجوداً على «النسخة» كما سيأتي في المطلب الآتي.

ثامناً: من حيث اضطراد الهيئة والبناء؛ فتظل «الرواية» على حالتها باضطراد، من

حيث شكلها وسبكها وطريقة بنائها، فلا يجوز التغيير والتعديل في الرواية التي قصد الراوي سماعها في وقت لاحق له، فلا يجوز له حمل رواية على أخرى، أو وضع رواية مكان أخرى على أنها هي نفسها.

لكن يجوز لصاحب «النسخة» التعديل على قصده فيما يخص عموم «النسخة» بأن يزيد فيها بعض الروايات، أو يستدرك ما فاتته في رواية موجودة عنده ابتداءً، ومن ثم يجوز له التعديل على الرواية نفسها فلا يلتزم في بنائها بسردها كما وردت، بل يكفي الإشارة في حاشية «النسخة» لما وقع في هذه الرواية أو تلك مقارنة بالرواية الأصلية التي اختارها في متن «النسخة»؛ نعم مع المحافظة على التمييز بين الوارد في الروايات وبيان ذلك وتفصيله.

وخلاصة ذلك محافظة الراوي على سرد وسبك الرواية وألفاظها واختياراتها كما هي، بينما يكفي في «النسخة» المحافظة على بيان ألفاظ الرواية واختياراتها الواردة مقارنة بغيرها.

تاسعاً: من حيث التحديث والأداء: فيمكن لحامل «الرواية» عقد مجالس السماع لإسماع روايته وتلقينها لتلاميذه، بحملتها، بينما يقتصر صاحب «النسخة» على المسموع له فقط إذا أراد عقد مجالس إسماع ورواية لمسموعاته، والإجازة والمناولة بما وقع له إجازة أو مناولة من مسموعات الآخرين أو نسخهم الخطية التي وقعت له.



المطلب الثاني

مِنْ حَيْثُ الظُّهُورُ وَالشُّهُرَةُ فِي «تَارِيخِ النَّصِّ الْبَخَارِيِّ»

وبناءً على ما سبق، كانت «الرواية» أسبق وجوداً من «النُّسخة»؛ إذ ظهرت «الرواية» مُدُّ ظهر الكتاب أول مرة، فجلس البخاريُّ لإسماعه والتحديث به، فتبارى الناس في سماعه وتلقّيه عنه مباشرة، ومن ثمَّ اتخذ الناسُ أصولاً لهذه الروايات تجمع بين السماع والخط، وتقيّد لهم مسموعاتهم، ثم جاءت مرحلة «النُّسخ الجامعة» في وقتٍ لاحقٍ؛ لتجمع بين المسموعات والأصول في «نُسخة جامعة واحدة».

وعلى الرغم من ذلك؛ فقد بدأ ظهور «النُّسخ الجامعة» في «تاريخ البخاري» مبكراً أيضاً، مُدُّ وضع أبو ذرٍّ روايته عن ثلاثة من مشايخه، من أصحاب الفَرَبْرِ، عن البخاري، وهي أول محاولة مشهورة ظاهرة لبناء «نسخة» تقوم على أكثر من رواية، ومن ثمَّ تلاه قومٌ آخرون، اشتهرت نُسخهم، وصار الناس يتبارون في وضع هذه «النُّسخ والأصول الجامعة»، التي تجمع بين أكثر من رواية، كما يتبارون من جهةٍ أخرى على سماع الروايات وإتقانها، والقيام بأمورها، والحرص على اتصالها.

ولعلَّ أشهر «نسختين جامعَتَيْن» اشتهرتا في هذا الباب في عصرٍ واحدٍ، وذاع صيتهما لدى أهل عصرنا؛ هما: نسختا الحافظين الصَّغَانِيّ، واليُونِينِيّ.

وقد تعاصرا وتشابها في كثيرٍ من الأمور.

فأما الأولى: فُنُسِبَ إلى الحافظ الحسن بن محمد بن الحسن، رَضِيَ الدِّينُ أبي الفضائل، القرشيُّ العدويُّ العُمريُّ الصَّغَانِيُّ الأَصْل، المحدث الفقيه، الحنفيُّ، اللغويُّ. وُلِدَ في عاشر صفر سنة ٥٧٧، وتُوفِّي ليلة الجمعة تاسع عشر شعبان سنة ٦٥٠، وكان إليه المنتهى في معرفة اللسان العربي. أخذ عن ابن الحُصَريِّ وطبقته، وعنه العلامة الدميّاطي. وهو صاحب المصنّفات المشهورة مثل «العباب» وغيره^(١).

وفي هذه الطبقة أيضاً الحافظ العلامة علي بن محمد، أبو الحُسين، البعلبَكِيّ،

(١) «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٤ / ٦٣٦).

اليُونِنِيُّ، شيخ العلماء، الغني عن التعريف، وُلِدَ سنة ٦٢١، ومات في رمضان سنة ٧٠١، رحمهما الله جميعاً^(١).

فقد أدرك اليُونِنِيُّ نحو ٢٩ سنة من حياة الصَّغَانِيِّ، وعاش بعده ٥١ عاماً.

ونظراً لهذه المعاصرة والتقارب؛ فقد اتفق لهما الاطلاع على بعض الأصول والإفادة منها، مثل الأصل العتيق لأهل الشام، أو الشامية، كما سبق في فرع الصَّغَانِيِّ، وهو نفسه أصل عبد الغني المقدسي الذي رجَعَ إليه اليُونِنِيُّ في بناء نسخته.

وقد أفاض الناس في الكلام على «النسخة اليُونِنِيَّة»، لكنهم اعتمدوا على كلام ابن حجر عن «نسخة الصَّغَانِيِّ»، وقد أشرتُ لبعض ما يخصها سابقاً، ولتكملة الكلام عليها موضع آخر إن شاء الله تعالى.

لكن يمكن من خلال «نسخة الصَّغَانِيِّ» بيان الفارق بين «النسخة» و«الرواية»، وذلك إذا ما قارنَّا بين «نسخة الصَّغَانِيِّ»، وبين أي «رواية» من «روايات البخاري».

فحيثُ تعتمد «الرواية» على صاحبها المشهورة به؛ كأبي الوقت وغيره؛ نجد كل هذه الروايات أو أكثرها تجتمع معاً في «نسخة الصَّغَانِيِّ»، مع بيان الفارق بين هذه الروايات في الهوامش مقارنةً بالرواية المتن.

وتوجد عدة فروع تنتمي لنسخة الصَّغَانِيِّ، منها ما ذكرناه آنفاً، ومنها القطعة الموجودة بمكتبة داماد إبراهيم (رقم/ ٢٦٧) وفي آخرها: «قد فرغ من كتابة النصف الأول من الصحيح الفاخر للإمام العالم، إمام الدنيا، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجُعْفِيِّ البخاري الأنصاري، أعلى الله درجته، من النسخة المنقولة عن النسخة المحرَّرة بخط الإمام العلامة رَضِي الدِّين الحسن بن محمد الصَّغَانِيِّ، رحمه الله، مع قلة فراغ البال، وكثرة الحزن والمَلال، والمذاكرة مع الإخوان بالقليل والمقال، ببلدة الموحدِّين: تبريز، حماها الله عن الزلزال: العبدُ الفقيرُ حسين بن يوسف الوُسْطَانِيِّ، عفا الله عنه وعن والديه، وأحسنَ إليهما وإليه، يوم الجمعة، قبل صلاتها، سلخ ذي

(١) «المعجم المختص بالمحدثين» للذهبي (ص/ ١٦٨).

الحجة، حجة اثنتين وثلاثين وثمانمائة.

وقال في الورقة التالية: «صورة خط الصغاني رحمة الله عليه رحمة واسعة: نجر النصف الأول من الجامع الصحيح، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وعلى رُسُلِهِ الصلوات الزاكيات، على يَدَي مَنْ أَوْبَقَتْهُ آثَامُهُ، وَأَوْبَقَتْهُ أَجْرَامُهُ: الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي بن إسماعيل الصَّغَانِي، عَيْنَ اللَّهِ لَهُ بُقْعَةٌ يَتَّخِذُهَا مُتَعَبِّدًا، واعتزل عبادة العباد وعمارة البلاد مُتَرَهِّدًا، نَسَخَهُ مِنْ نَسَخَةٍ كُتِبَتْ فِي زَمَانِ الْبَخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَعَلَيْهَا خَطُّ الْفَرَبِيِّ، تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ؛ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ كَانَتْ قَدْ ضَاعَتْ مِنْ نَسَخَةِ الْفَرَبِيِّ وَنُسِخَ بَدَلُهَا».

ثم ذَكَرَ الصغاني علامات «نسخة الفَرَبِيِّ» التي عليها خطُّه وما قُوبِلَ عليها، وما خالفها، وعلامات الروايات التي جمعها في نسخه هذه.



وإذا كان أصحاب الروايات المذكورة، يملكون زمامها، فيتممون لها وتنتمي لهم، فإنها تبقى على أفرادها، كرواية واحدة، بملاساتها المحيطة بها؛ لكنها الآن تجتمع مع بعضها لتُمثِّل وحدة واحدة في بناء «النسخة الصَّغَانِيَّة» في هذه الحالة، ومن ثمَّ يتأكد الفارق بين «الرواية» و«النسخة» من جهة، ويعطي دلالة وإشارة لما عليه «نسخة الصَّغَانِيَّة» من جهة أخرى.

وقد كشف هذا النصّ الوارد في آخر هذا «الفرع»؛ أنَّ «نسخة الفَرَبْرِيَّ» التي وقعت للصَّغَانِيَّ؛ إنّما كانت موجودة في زمن البخاري، وعليها خطُّ الفَرَبْرِيَّ، وأنَّه ليس فيها ما قيل بأنها قد قُرأت على الفَرَبْرِيَّ كما سبق نقله، فإنَّ صحَّ ذلك في نسخة خطيَّة أخرى فيكون مشكلاً جداً، ولا أحسبه يصح، ولو صحَّ لرُوِيَتْ عن الفَرَبْرِيَّ برواية ما، ولم أر ذلك، فلعلَّها حكاية جَرَتْ بالمعنى فكان ما كان. فالله أعلم.

ثم هي تخالف المشهور المتداول عن الفَرَبْرِيَّ.

كما تخالف «نسخة المُسْتَمْلِيَّ» التي نقلها من «أصل البخاري» الذي كان عند الفَرَبْرِيَّ.

كما أنها تخالف الوارد عن الصَّغَانِيَّ نفسه عن شيوخه السَّلاميين برواية أبي الوقت بإسناده المشهور.

وتخالف روايات آخرين عن أبي الوقت بإسناده.

ورغم هذا فلا بد من تحليل «نسخة الصَّغَانِيَّ»، وعدم نسبة المخالفة لها جملةً، فإنما المخالفة من نسخة وردت داخل «الصَّغَانِيَّة».

حيثُ يكشف النص السابق - وما ذكرناه آنفاً - أنَّ المخالفة إنما هي لنسخة عليها خطُّ الفَرَبْرِيَّ، خالفت غيرها من الروايات والنسخ الواردة من طريق الفَرَبْرِيَّ نفسه، ومن طريق غيره أيضاً.

وهنا لابد من تقديم وترجيح الوارد عن جماعة الرواة وجماعة النسخ، خاصةً وهو الموافق للروايات والنسخ الواردة عَمَّنْ نُسِبَتْ إِلَيْهِ هذه النسخة المخالفة أو نقلوها عنه.

فهذا إجماع في وجهها، وهو المقدم عليها بلا شك.

بل الظاهر من كتاب الخطابي نفسه أَنَّهُ لم يكن يعتمد على هذه النسخة فقط، فقد أسلفنا الإشارة إلى الفوت الواقع في وسطها تقريبها.

بينما قال الخطابي: «سَمِعْنَا سَائِرَ الْكِتَابِ إِلَّا أَحَادِيثَ مِنْ آخِرِهِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسُفَ الْفَرَبَرِيِّ، حَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَرَبَرِيُّ، عَنْهُ»^(١).

فالخطابي لم يذكر الفوت الكبير المذكور في الفرع المنقول من تلك النسخة التي وقع عليها خطُّ الْفَرَبَرِيِّ، كما صرَّحَ الخطابي بسماعه الكتاب كله من رواية الْفَرَبَرِيِّ إِلَّا أَحَادِيثَ مِنْ آخِرِهِ، وهذا يدل على أَنَّهُ لم يَفُتْهُ شَيْءٌ إِلَّا أَحَادِيثَ يَسِيرَةٍ مِنْ آخِرِ الْكِتَابِ.

وهذا يختلف عن «نسخة الْفَرَبَرِيِّ» الْمُضْمَنَةِ فِي «نسخة الصَّغَانِي»، مما يكشف عن وجود روايةٍ أُخْرَى لَدَى الْخَطَّابِيِّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْفَرَبَرِيِّ، تتفق مع تلك الروايات المشهورة المتداولة عن الْفَرَبَرِيِّ، على خلاف تلك «النسخة» التي وقع عليها «خطُّ الْفَرَبَرِيِّ».

(١) «أعلام الحديث» (١/ ١٠٥ - ١٠٦).

المبحث الرابع

نماذج وخلاصة

وقد رأيتُ أنْ أختِمَ هذا البحثَ بنماذجٍ منْ صورِ بعضِ المخطوطاتِ الخاصةِ بـ «الرَّوَايَةِ» و«النُّسخَةِ»، وخلاصةٍ أذكرُ فيها إشارةً سريعةً لموقفِ العلماءِ منْ الزيادةِ الخاصةِ بتفسيرِ «الضحك».

وذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

نماذج منْ صورِ مخطوطاتِ «الرَّوَايَةِ» و«النُّسخَةِ»

وسيلَاحِظُ القارئُ الفارقَ الجوهرِيَّ بينهما، منْ خلالِ هذهِ النماذجِ، فيشعرُ بوحدةِ «الرواية»، كما يشعرُ بسَعَةِ «النُّسخَةِ»، بحيثِ تجمعُ عددًا منْ «الرواياتِ»، يجدُ رموزها مرقومةً في هوامشِ نماذجِ «النُّسخَةِ» الآتيةِ، متمثلةً في فرْعِي «البصري» و«القيصري» عنِ النونيةِ، وقد أسلفتُ نماذجَ أخرى منْ فروعِ «الصَّغَانِيَّةِ».

١- «نماذج صورِ مخطوطاتِ الرَّوَايَةِ»

أولاً: روايةُ الكُشَّانِي^(١):

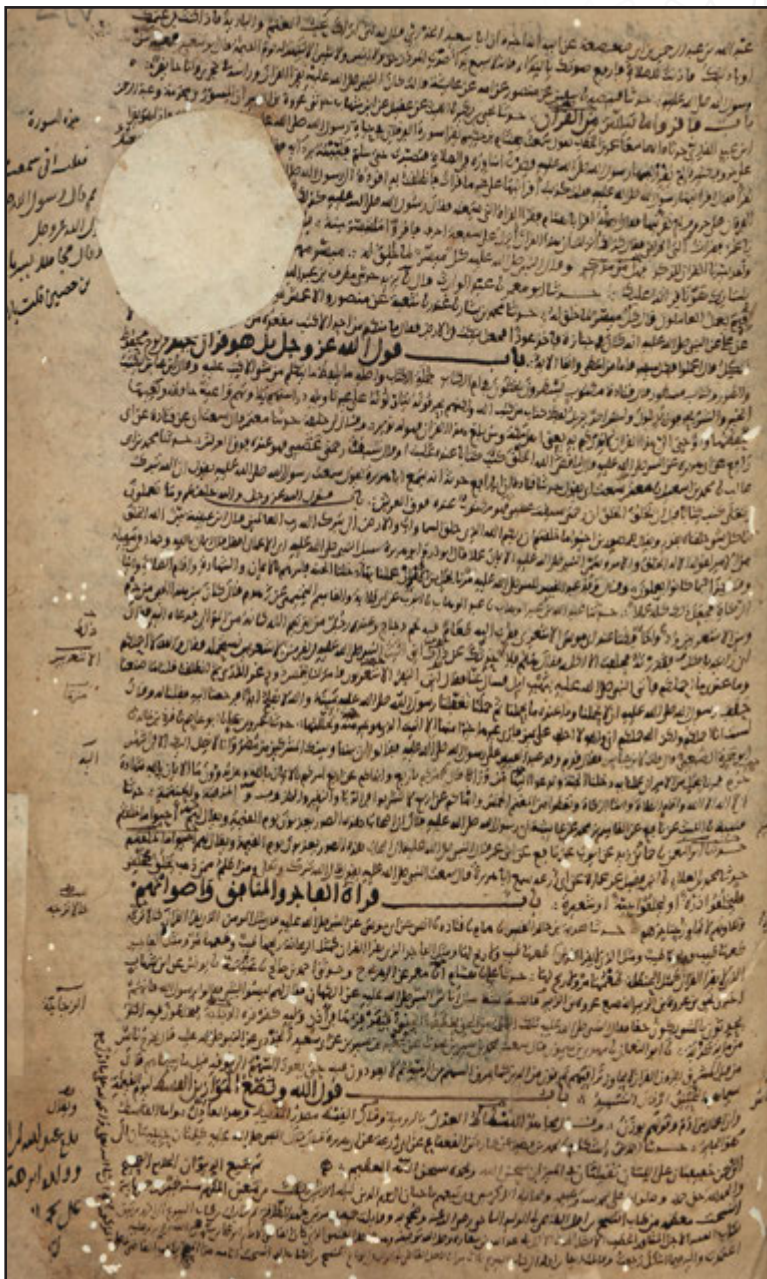
(١) نسبةً إلى «الكُشَّانِيَّةِ»، وقد ضبطها ابنُ ماكولا في «الإكمال» (٧/ ١٨٥) والسَّمعانيُّ في «الأنساب» (١١/ ١١٩) والفيروز آبادي في «القاموس» (ص/ ١٢٢٧) وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٧/ ٣٣٢) وابن حجر في «تبصير المنتبه» (٣/ ١٢١٦) بضم الكاف، زاد السمعاني: «وفتح الشين». لكن قال ياقوت في «معجم البلدان» (٤/ ٤٦١): «بالفتح ثم التخفيف وبعد الألف نون وياء خفيفة» إلى أن قال: «وقد رواه بعضهم بالضمِّ والأول أظهر».

مخطوط مكتبة طرخان والدة السلطان (رقم / ٦٧):

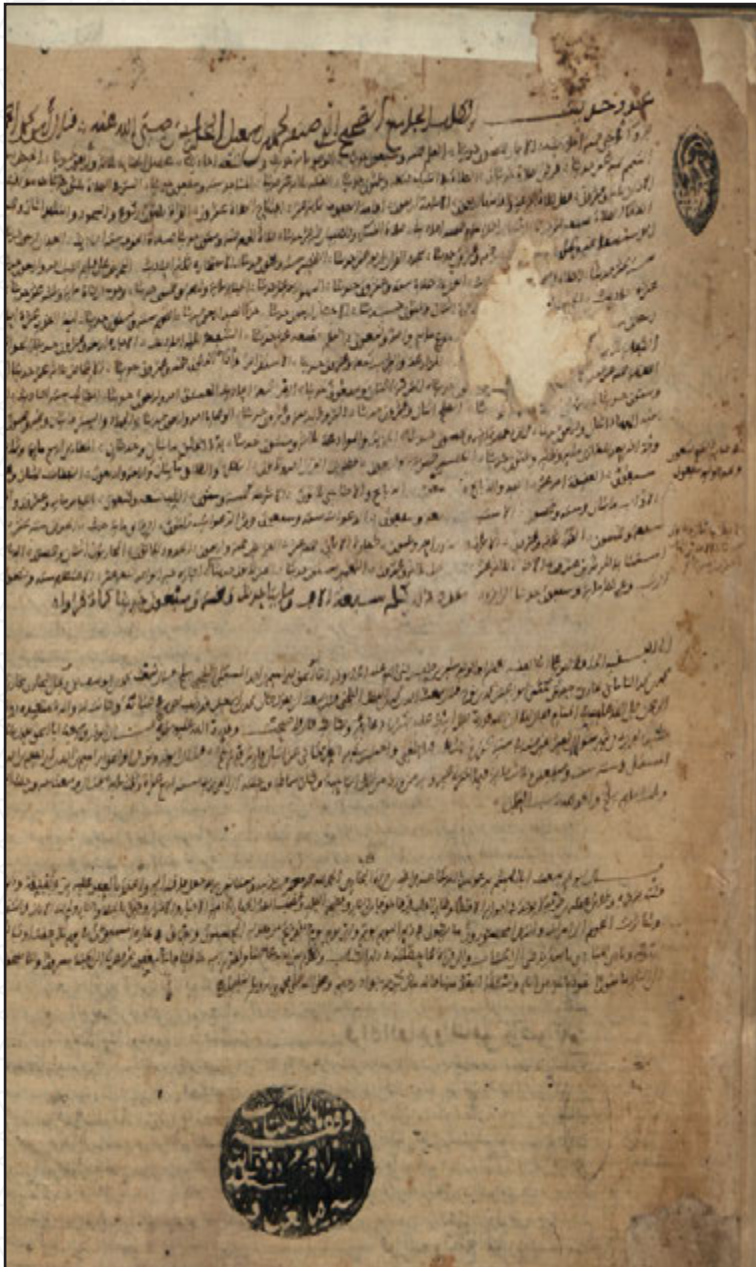
الورقة الأولى:



الورقة الأخيرة:



طباق السماع بآخره:



الورقة الأخيرة:

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المغازي باب حيدر حيدر بن محمد وال جدنا هب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
معلمًا للناس

٢- « نماذج صور مخطوطات النُّسخة »

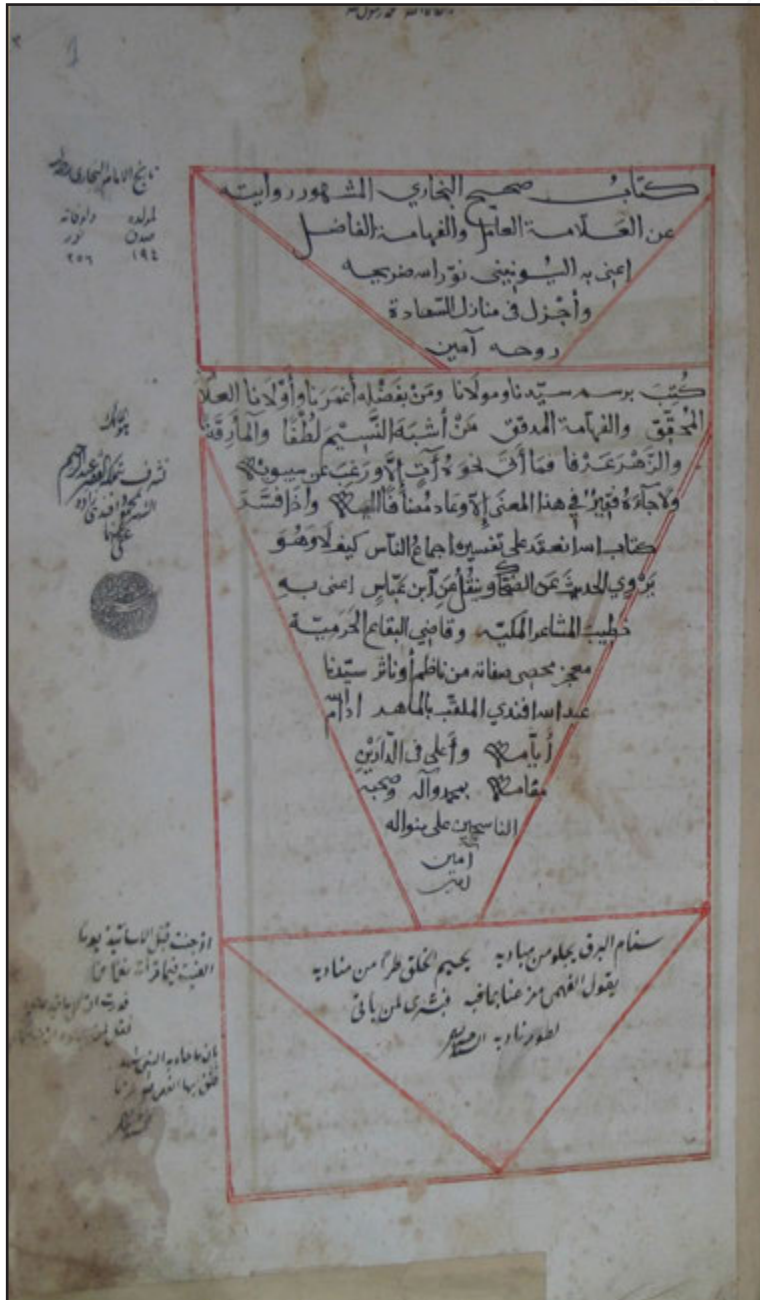
أولاً: «نسخة الصَّغَانِيَّ»: وقد سبقت نماذج منها، تغني عن الإعادة.

ثانياً: «نسخة البُونِينِيَّ»: وقد اخترت هنا إيراد صور فرعين عنها، وهما:

أولاً: فرع «البصري»:



ثانياً: فرع «القيصري»:



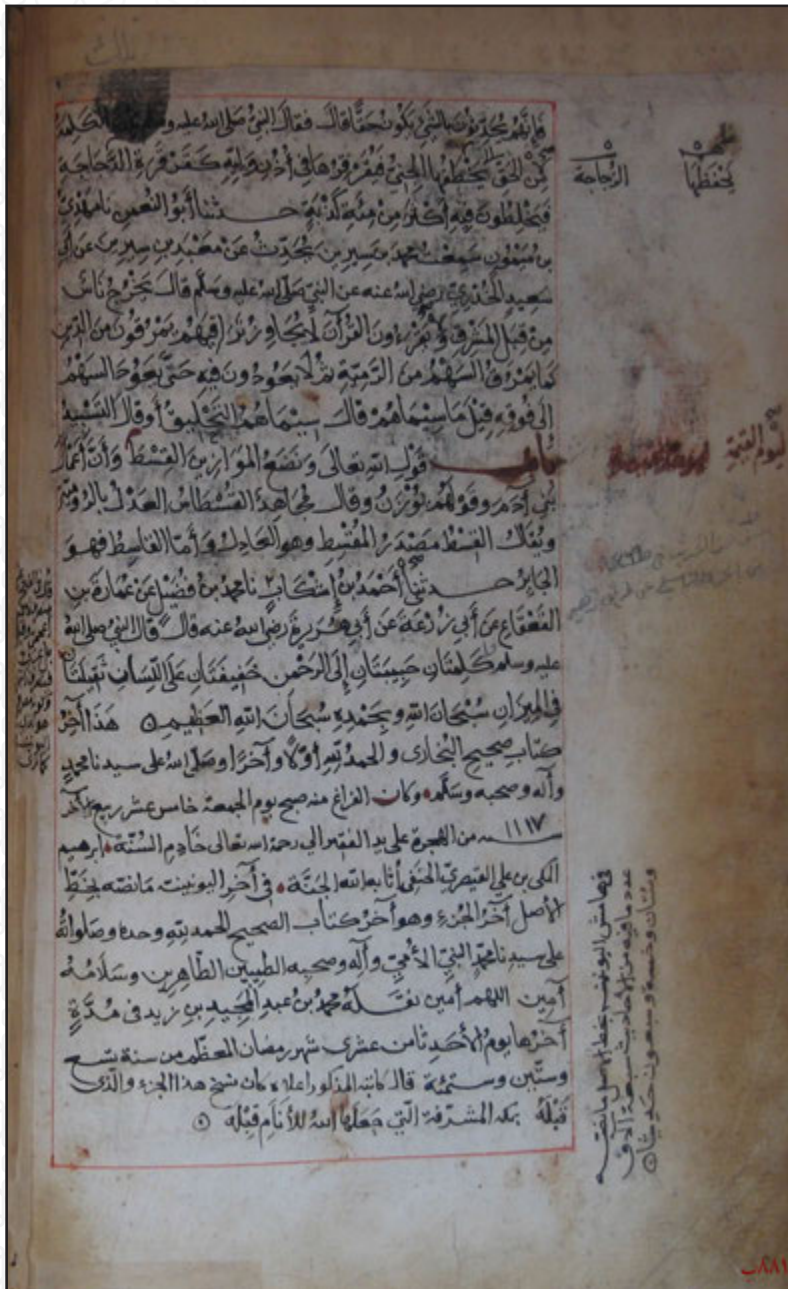
بسم الله الرحمن الرحيم
عن رجل
الأنبياء

عن
عن
طائفة من
يؤلف
أولاً

الورقة الثانية:



الورقة الأخيرة:



المطلب الثاني

إشارة لموقف العلماء

من الزيادة المنسوبة للبخاري في تفسير «الضحك»

وقد بات واضحاً موقف العلماء تجاه تلك الزيادة المنسوبة للبخاري في تفسير «معنى الضحك»؛ فلم تجد منهم الرضا والقبول التام، وإن نقلها بعضهم فعلى استحياء؛ بل واعتراضٍ أو تعديل.

وقد بدأ هذا مبكراً جداً، منذ نقلها الخطابي، ابتداءً، فرغم أنه أوّل من نقلها وعنه تسرّبت؛ لكنها لم تمرّ عنده دون تعقيب.

فقد نقل الخطابي الزيادة قائلاً: «قال أبو عبد الله: معنى الضحك: الرحمة». ثم عقب الخطابي على هذا بأمرين، أحدهما: خاصٌّ بالنسبة، والآخر: خاصٌّ بالمعنى. فأما الخاصٌّ بالنسبة: فقال الخطابي عقب الزيادة: «وهذا من رواية الفربريّ، ليس عن ابن معقل».

وأما الخاص بالمعنى: فقال الخطابي عقب ذلك: «قول أبي عبد الله^(١) قريب، وتأويله على معنى الرضا لفعليهما أقرب وأشبه»^(٢). وأعاد الخطابي تأكيد ذلك مرة أخرى في كتابه قائلاً: «وقول أبي عبد الله: معنى الضحك: الرحمة؛ فتأويله على معنى الرضا أشبه وأقرب»^(٣).

فمن حيث النسبة: ليس مُجمَعاً على نسبة ذلك عن البخاري عند الخطابي. ومن حيث المعنى: فثمة معنى آخر أقرب وأشبه من الوارد في تلك الزيادة.

(١) البخاري.

(٢) «أعلام الحديث» (٢/ ١٣٦٧).

(٣) المصدر السابق (٣/ ١٩٢١).

ونقل الكرمانى^(١) كلام الخطابي الخاص بتعقب المعنى، محتجاً به.

ومن ثم استغرب ابن التين معناها حين وصلت إليه، وتبعه ابن الملقن^(٢) فقال في كتاب «التفسير»: «وقول أبي عبد الله: معنى (الضحك) الرحمة؛ غريب؛ كما نبه عليه ابن التين».

ويؤكد الإمامان ابن حجر^(٣) والعيني على نفي رؤيتها في نسخ البخاري التي وقعت لهما.

فيقول الحافظ ابن حجر^(٣) عن الزيادة: «ولم أر ذلك في النسخ التي وقعت لنا من البخاري» اهـ.

وقد كانت عند ابن حجر النسخة «الصغانية»، ونقل زياداتها على غيرها، ورغم هذا لم ينقل عنها تلك الزيادة، ولا نص على وجودها فيها، وأطلق قوله بعدم رؤيته لها في النسخ التي وقعت له، وقد وقعت له «الصغانية» كما أسلفت.

وهذا يؤكد عدم وجودها في نسخ موثوقة من «الصغانية» ذات الزيادات، فضلاً عما أسلفته من عدم وجودها أيضاً في نسخ موثوقة من رواية «الصغانية» عن مشايخه السلاطين: ابن الحصري وغيره.

وقال الإمام العيني: «وليس في النسخ التي في أيدي الناس ما نسب الخطابي إلى البخاري باللفظ المذكور، والله أعلم»^(٤).

فأفاد العيني أن ليست الزيادة في شيء من النسخ التي في أيدي الناس آنذاك، ولم

(١) «الكواكب الدراري» (١٨ / ١٣٥).

(٢) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٣ / ٣٧٧)، وكذا حكاه أيضاً في موضع لاحق من كتابه (٣٣ / ٢٢٩).

(٣) «فتح الباري» (٨ / ٦٣٢).

(٤) «عمدة القاري» (١٩ / ٢٢٨).

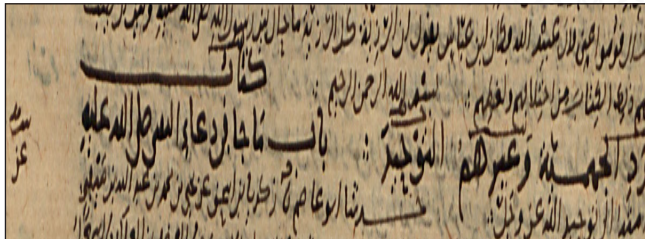
يذكر مَنْ نَقَلَهَا غيرَ الخطابي، ولو وَجَدَ مَنْ نَقَلَهَا غيرَ الخطابي لَذَكَرَهُ.

ولم يذكرها القسطلاني^(١) في نسخته من «صحيح البخاري» التي كتبها في «شرحه: إرشاد الساري»، وقد كتبَ نسخته من «اليُوسُفِيَّة» التي اشتملت على روايات «صحيح البخاري» وقُوِّبَت على نسخٍ عديدةٍ، منها نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي وغيره. فيُضاف هذا لنفي ابن حجر والعيني رؤيتها في النسخ التي وقعت لهما، وهما أهل الخبرة والعناية والتأليف في شرح «صحيح البخاري».

ويؤيد ما ذَكَرَهُ هؤلاء العلماء: ما سبق وألْمَحْنَا إليه من مخالفة هذه الزيادة لمنهج البخاري وطريقته المعهودة المعروفة عنه في إثبات الصفات الإلهية، وموافقته منهج أهل السُنَّة والجماعة، وهذا ما يقف عليه الناظر في «سيرة البخاري» عامةً، وفي «صحيحه» خاصةً؛ فالبخاري هو صاحب الكتاب المشهور المتداول: «خَلَقَ أفعال العِبَاد والرَّد على الجهمية وأصحاب التعطيل»^(٢).

كما خَصَّصَ البخاريُّ كتابًا في آخر «صحيحه» عن «التوحيد» أو «الرَّد على الجهمية»، أثبت فيه «الصفات الإلهية».

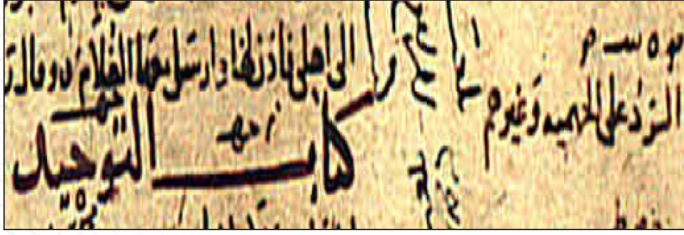
ينظر مثلاً: مخطوط مكتبة مراد ملا (٥٧٧) (من رواية الصَّدْفِيِّ عن البَاجِيِّ عن أبي ذَرٍّ بإسناده المعهود عن مشايخه) [ق/ ٢٦٠ / ب]:



(١) «إرشاد الساري» (٦/ ١٥٥ - ١٥٦، ٧/ ٣٧٧ - ٣٧٨).

(٢) مطبوع طبقات عديدة، منها: بتحقيق: فهد بن سليمان الفهيد، الناشر: دار أطلس الخضراء، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م.

وفرع النويري، مخطوط مكتبة كوبريلي (٣٦٢) [ق / ٢٨٨ / أ]:



كما ردّ في غير كتاب التوحيد على فرق أخرى.

يقول الحافظ ابن حجر: «قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم: كتاب التوحيد) كذا للنسفي وحماد بن شاکر، وعليه اقتصر الأكثر عن الفريري، وزاد المستملي: (الرد على الجهمية وغيرهم)، وسقطت البسملة لغير أبي ذر، ووقع لابن بطل وابن التين: (كتاب رد الجهمية وغيرهم التوحيد) وضبطوا (التوحيد) بالنصب على المفعولية، وظاهره مُعْتَرَضٌ؛ لأنَّ الجهمية وغيرهم من المبتدعة لم يردّوا التوحيد، وإنَّما اختلفوا في تفسيره، وحجج الباب ظاهرة في ذلك، والمراد بقوله - في رواية المُسْتَمْلِي - : (وغيرهم): القَدَرِيَّة، وأما الخوارج: فتقدّم ما يتعلق بهم في (كتاب الفتن)، وكذا الرافضة: تقدّم ما يتعلق بهم في (كتاب الأحكام)، وهؤلاء الفِرَق الأربع هم رؤوس البدعة»^(١).

وعلى سبيل المثال؛ فقد أثبت البخاري في «صحيحه» صفة «السَّمْع والبصر»، وعقد باباً لذلك أسماه البخاري^(٢): «باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]. وقال الأعمش عن تميم عن عروّة عن عائشة قالت: (الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، فأنزل الله تعالى على النبي ﷺ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زُوجِهَا﴾ [المجادلة: ١].

(١) «فتح الباري» (١٣ / ٣٤٤).

(٢) «صحيح البخاري» (٩ / ١١٧).

وأثبت الإمام البخاريُّ «الذات» و«النُّعوت» - أي الصفات - عامةً، فقال^(١):
«باب ما يُذكرُ في الذاتِ والنُّعوتِ وأَسامي الله».

ولم يكتفِ البخاريُّ بهذا العموم، وكان يكفيهِ لو أراد؛ لكنَّه بدأ بتفصيل ما أَجْمَلَه.
فأثبت «النَّفْس» في «باب قولِ الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقوله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]»^(٢).
وأثبت «الوجه» في «باب قولِ الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصاص: ٨٨]»^(٣).

كما أثبت «اليد» في «باب قولِ الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]»^(٤).
و«العلو» في «باب قولِ الله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]،
وقوله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]»^(٥).
وغير ذلك من «الصفات الإلهية» التي ذَكَرَهَا البخاريُّ في «صحيحه» مُثَبِّتًا لها.
وبناءً عليه يظهر منهج البخاريِّ الثابت المُضْطَرَد في إثبات «الصفات»، وتحاشي تأويلها.

وهذا دالٌّ - أيضًا - على ما دَلَّت عليه معاني نصوص العلماء السابقة في عدم صِحَّة نسبة الزيادة المذكورة في تأويل «معنى الضَّحِك»، مثلما تأكَّدت عدم نسبتها إليه بما سبق في البحث.

(١) السابق (٩ / ١٢٠).

(٢) السابق، نفس الموضع.

(٣) السابق (٩ / ١٢١).

(٤) السابق، نفسه.

(٥) السابق (٩ / ١٢٦).

وهذا المعروف المستقر لدى البخاري هو نفسه المستقر المعروف في عقائد أهل السنة والجماعة، في إثبات «الصفات الإلهية»، على ما يليق به سبحانه، فلا تُشبه صفاته صفات المخلوقين، ولا أفعاله أفعال المخلوقين، كما لا تُشبه ذاته ذات المخلوقين، فصفاة سبحانه إنما هي كما يليق به سبحانه وتعالى، من غير تشبيه ولا تعطيل، ولا تكيف ولا تمثيل^(١).

ولذا قال الإمام أبو عثمان الصابوني في «اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة»: «وعلموا وتحققوا واعتقدوا أن صفات الله سبحانه؛ لا تُشبه صفات الخلق؛ كما أن ذاته لا تُشبه ذوات الخلق»^(٢).

والمقصود الإشارة لاستقرار عقيدة أهل السنة عامة، والبخاري خاصة؛ على إثبات صفات الله سبحانه وتعالى، دون تشبيه لها بصفات المخلوقين، أو تعطيل لمعانيها الواردة في النصوص الثابتة، أو حملها على معانٍ أخرى غير الواردة في النصوص.

ومن ثم الاستئناس بهذا الواقع المضطرد المستقر؛ على تأكيد ما وصل إليه البحث - بأدلته وبراهينه السابقة - على نفي الصلة بين البخاري وبين تلك الزيادة المنسوبة إليه، ولم ترد عنه بطريقٍ مُعتبرٍ مشمولٌ بأمارات القبول.

وإنما أشرتُ لهذا الواقع استطرادًا واستئناسًا لا أصالة أو اعتمادًا عليه ابتداءً؛ فقد جرى ردُّ الزيادة المنسوبة للبخاري بناءً على البراهين السابقة، الخاصة بطريق النقل والإثبات؛ لكن لا بأس بالإشارة لمثل هذا الوقع المذكور للاستئناس والفائدة.

والحمد لله رب العالمين.



(١) ينظر: «نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد» (٢ / ٧٨٠). وينظر: ما ذكرته في كتاب «الفرقان في بيان منزلة القرآن».

(٢) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث، أو الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة»، للإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصَّابوني (ص / ٢٣٢)، المحقق: ناصر بن عبد الرحمن الجديع، الناشر: دار العاصمة، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م.

ملخص البحث

وبناءً على ما سبق يظهر الآتي:

أولاً: أنه لا وجه لقبول الزيادة المنسوبة للبخاري في تفسير «معنى الضحك»؛ لافتقارها أمارات القبول، من جهاتٍ عديدة:

منها: عدم ورودها في الروايات والنسخ المعتمدة المتداولة المشهورة من «الصحيح».

ومنها: افتقارها إلى الضوابط المطلوبة في إثبات وصحة نسبة «النص البخاري».

ومنها: خلو الروايات والنسخ المعتمدة المشهورة عن «الفربري» من هذه الزيادة المنسوبة لنسخة عليها خطه.

ومنها: عدم وجودها في رواية المُستَملي الذي انتسخ نُسخته من «أصل البخاري» الذي كان موجوداً عند الفربري.

ويُضاف لذلك استثناساً واستطراداً لا ابتداءً: مصادمتها للمنهج الثابت المستقر المضطرد للبخاري في إثبات «الصفات» وتحاشي تأويلها في «الصحيح» نفسه.

وأخيراً: فقد رأى الخطابي معنى آخر أشبه وأقرب من معناها، واستغريها ابنُ التَّين، بينما نفى الإمامان ابنُ حجرٍ والعيني رؤيتها في شيء مما وقع لهما من نسخ «الصحيح».

ثانياً: أنه لا وجه لقبول الزيادات الصريحة في المخالفة، المنسوبة لتلك «النسخة الفربرية» التي تضممتها «النسخة الصغانية»، خاصة تلك التي اجتمعت فيها مخالفة إجماع الرواة، وإجماع النسخ، ومنهج البخاري وطريقته، مع عدم شهرتها بين العلماء.

ثالثاً: لا بد من البحث في الملابسات المحيطة بكل زيادة من زيادات «النسخة الصغائية» المذكورة، وعدم التهجم عليها بالردّ جملة، أو القبول جملة، ففيها ما لا يمكن قبوله، وما لا تصح نسبته للبخاري، ونسبته لغيره ظاهرة، وفيها ما نسبته للبخاري ظاهرة واضحة، ويبقى النظر في عدم اشتهاؤه وتداوله بين العلماء، وفيها ما يمكن الاستئناس به في بعض القضايا.

رابعاً: أن «بناء النص البخاري» يستلزم مزيداً من الجهد في تحرير الميراث العلمي الضخم، الذي تركه لنا أجدادنا وأئمتنا، حول «صحيح البخاري». ولا يزال البحث حول «الصحيح» غصّاً طرياً يحتاج لمزيد كشف ودراسة.

خامساً: إبراز قيمة تضافر السماع مع الكتابة والشهرة والتداول في «بناء النص البخاري»، وأنه لا يسع أحداً أراد نشر «صحيح البخاري» التغاضي عن مراعاة هذه الأمور.

سادساً: وبناءً عليه لا يضير «الصحيح» تشويش بعضهم على شيء يخص التدوين والكتابة والنسخ؛ إذ لم يقدّم الكتاب على الكتابة فقط؛ إنما قام على «الرواية» و«الخط»، أو «السماع» و«الكتابة»، مع «الشهرة والتداول»، وبذا وصلنا، محفوظاً في صدور الرجال، وبُطون الأصول الموثوقة.

سابعاً: بيان الفارق بين «النسخة» و«الرواية»، والتأكيد على ضرورة مراعاة الفوارق في هذا الباب من جهة، والبناء عليه من جهة أخرى في كثير من المسائل المتعلقة بقضية «بناء النص البخاري»، وإبراز القيمة العلمية «للروايات» و«النسخ».



المصادر والمراجع

- ١- الأسماء والصفات، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المحقق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- ٢- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.
- ٣- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، المؤلف: محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد السبتي الفهري الأندلسي، المحقق: د. محمد الحبيب ابن الخوجة، الناشر: الدار التونسية للنشر.
- ٤- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، لابن رشيد، مخطوط الإسكوريال (١٧٣٢).
- ٥- الأنساب، المؤلف: عبد الكريم بن محمد السمعاني، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م.
- ٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- ٧- تاريخ مدينة السلام (تاريخ بغداد)، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- ٨- تاريخ مدينة دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.
- ٩- تحرير الأصل المعتمد في (الطبعة السلطانية) من (صحيح البخاري)، صلاح فتحى هَلَل، الناشر: معهد المخطوطات العربية، المكتبة الإلكترونية المحكّمة، بحوث تراثنا (٣)، السنة الأولى، ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م، رقم توثيق الألكسو: ط / ٠٠٩ / ٠٥ / ٢٠١٨م.
- ١٠- التعديل والتجريح لمن خرّج عنه البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المحقق: أحمد لبزار، الناشر: وزارة الأوقاف، المغرب.

١١- التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

١٢- تقييد المهمل وتمييز المشكل، المؤلف: أبو عليّ الحسين بن محمد الغساني الجباني، المحققان: عليّ العمران، ومحمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

١٣- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، المؤلف: أبو بكر محمد بن عبد الغني، الشهير بابن نقطة، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٤- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، المؤلف: محمد بن عبد الغني الحنبلي، المعروف بأبي بكر ابن نقطة، المحقق: شريف بن صالح التشادي، الناشر: وزارة الأوقاف، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

١٥- التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري، المؤلف: الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

١٦- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزّي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٧- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المؤلف: سراج الدين عمر بن عليّ بن أحمد الشافعي المصري، أبو حفص المعروف بابن الملقّن، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

١٨- جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري، المحقق: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

١٩- الجامع الصحيح للبخاري، من رواية أبي ذرّ الهروي عن مشايخه الثلاثة: الكُشَمِيهَيّ والمُسْتَمَلِي والسَّرَخْسِيّ، المحقق: عبد القادر شيبه الحمد، الناشر: المحقق نفسه، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٢٠- خَلَقَ أفعال العِبَاد والرَّدُّ على الجهمية وأصحاب التعطيل، محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: فهد بن سليمان الفهيد، الناشر: دار أطلس الخضراء، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م.

٢١- ذيل تاريخ مدينة السلام، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعيد ابن الدُّبَيْيَّي، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٢٢- رجال صحيح البخاري، المسمَّى: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات الذين أخرج لهم البخاري في جامعه، المؤلف: أبو نصر أحمد بن محمد الكلاباذي، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢٣- سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المحقق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٢٤- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٥- صحيح البخاري، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

٢٦- صحيح البخاري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، الناشر: دار بيت الأفكار، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٢٧- صحيح البخاري، مخطوط، قطعة من نسخة ابن عساكر، مكتبة جامعة برنستون (رقم/ ١٩٠٤).

٢٨- صحيح البخاري، مخطوط، نسخة النويري الخامسة، مكتبة كوبيلي (رقم/ ٣٦٢).

٢٩- صحيح البخاري، مخطوط، بخط ابن عمران، وعليه إجازة بخط ابن حجر، مكتبة فيض الله، تركيا، (رقم/ ٤٧٧ - ٤٨٠).

٣٠- صحيح البخاري، مخطوط، فرع منقول ومقابل على نسخة السُّرْمَرِّي، المكتبة الأزهرية (رقم/ ٣٠٢١).

٣١- صحيح البخاري، مخطوط، قطعة من فرع منقول عن نسخة الصغاني، مكتبة داماد إبراهيم (رقم/ ٢٦٧).

- ٣٢- صحيح البخاري، مخطوط، فرع عن الصَّغَانِيَّة، مكتبة الفاتح (رقم/١٠٤٧).
- ٣٣- صحيح البخاري، مخطوط، قطعة من فرع ابن أبي القاسم، عن نسخة القُرْبَرِيِّ، وعن نسخة الصغاني، مكتبة آيا صوفيا (٨٢١).
- ٣٤- صحيح البخاري، مخطوط، قطعة من نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي، مكتبة الدولة، برلين (٨٣٢٦).
- ٣٥- صحيح البخاري، مخطوط، مجلد منه، مكتبة لاله لي، تركيا، (رقم/٦١٤).
- ٣٦- صحيح البخاري، مخطوط، مكتبة الدولة، برلين (٨٦٠).
- ٣٧- صحيح البخاري، مخطوط، من رواية أبي الوقت، مكتبة نور عثمانية، تركيا، (رقم/٧٠٣).
- ٣٨- صحيح البخاري، مخطوط، من رواية القلانسي عن أبي الوقت، مكتبة نور عثمانية (رقم/٧٠٣).
- ٣٩- صحيح البخاري، مخطوط، نسخة البقاعي، مكتبة كوبرلي (رقم/٣٥٥).
- ٤٠- صحيح البخاري، مخطوط، نسخة الحافظ شرف الدين الدمياطي، مكتبة تشستريتي (رقم/٤١٧٦).
- ٤١- صحيح البخاري، مخطوط، نسخة مكتبة مراد ملا، تركيا (رقم/٥٧٧).
- ٤٢- صحيح البخاري، مخطوط، ينتمي للنسخة الصغانية، مكتبة راغب باشا، بتركيا (رقم/٣٣٨).
- ٤٣- صحيح البخاري، مخطوط، فرع عبد الله بن سالم البصري.
- ٤٤- صحيح البخاري، مخطوط، فرع القيصري.
- ٤٥- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، المؤلف: تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ٤٦- عقيدة السلف وأصحاب الحديث، أو الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة، للإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصَّابُونِي، المحقق: ناصر بن عبد الرحمن الجديع، الناشر: دار العاصمة، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- ٤٧- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، قرأه وأشرف

عليه: الشيخ عبد العزيز ابن باز، رقم أبوابه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية، القاهرة.

٤٨- الفرقان في بيان منزلة القرآن، المؤلف: صلاح فتحى هلال، الناشر: دار الأنصار، القاهرة.

٤٩- فهرسة ابن خير الإشيلي، المحققان: د. بشار عواد، محمود بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٥٠- فهرسة ابن خير الإشيلي، المؤلف: أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي، المحقق: محمد فؤاد منصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٥١- المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، المؤلف: المهلب بن أبي صفرة، المحقق: د. أحمد بن فارس السلوم، الناشران: دار التوحيد، ودار أهل السنة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٥٢- معجم الشيوخ، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٥٣- معجم الشيوخ، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: روحية عبد الرحمن السيوفي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٥٤- المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور، لأبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي، انتخبه: إبراهيم بن محمد الصريفيني، المحقق: محمد أحمد عبد العزيز، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٥٥- نسخة الصغاني وقيمتها العلمية، مقال للشيخ أحمد السلوم، نشره «موقع الألوكة» على الإنترنت.

٥٦- نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المَرِيسِيِّ الجهمي العنيد، المحقق: رشيد بن حسن الألمعي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٥٧- الوافي بالوفيات، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، المحقق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.



الاستدراك والتعقيب

يسرُّ « مجلة التراث النبوي » بدءاً من العدد القادم بإذن الله أن تستحدث باباً بعنوان « **الاستدراك والتعقيب** » وتفتح بابها لاستقبال التَّعَقُّبات والاستدراكات على مقالات المجلة بأعدادها السابقة وفاء لحَقِّ العلم وأداء لحَقِّ النصيحة فيه .

وبكل وضوح نقول : إن عملنا لن يخلو من خطأ ومن سهو ، مهما اجتهدنا في الحيلة والتحَرُّز ، ومهما بذلنا من وُسْع ، ونرجو من إخواننا علماء الحديث وطلبة العلم وغيرهم أن يرسلوا ما يرون إلى بريد المجلة ، من نقدٍ هادف ، لنبلغ بالعمل ما استطعنا من الصَّحَّة والإتقان .

ونقول كما قال العلامة أحمد شاكر رحمته الله ^(١) : « الضَّيق بالنقد والتَّسامي عليه ليس من أخلاق العلماء ، وليس من أخلاق المؤمنين » ، ويقول العلامة السيد صقر رحمته الله ^(٢) : « يجب على كل قارئ للكتب القديمة أن يعاون الناشر بنشر ما يرتئيه من أخطاء ، وما يعنُّ له من ملاحظات ، فبمثل هذا التعاون العلمي المنشود تخلص الكتب العربية من شوائب التحريف والتصحيف ، الذي منيت به على أيدي الناسخين قديماً ، والطابعين حديثاً » .

ونأمل من إخواننا مُراعاة أن يتحلَّى الناقد بخلق النبي الكريم صلَّى الله عليه وآله فيما يكتبه من استدراكات أو تعقبات على إخوانه ، وما أحسن وصف العلامة عبد السلام هارون رحمته الله ^(٣) لعملية النقد التي كانت بين جيل الأفذاذ من محققي التراث ، حين قال : « كان النقد حيّاً لا يستثير حفيظة ولا يُوغر قلباً » . والله ولي التوفيق .



(١) مقدمة تحقيقه لكتاب « الشعر والشعراء » لابن قتيبة ، ١ / ٣١ .

(٢) مقدمة تحقيقه لكتاب « الموازنة بين شعر أبي تمام والبُحْثري » للآمدي ، ص ١٤ .

(٣) « قطوف أدبية » ، ص ٦ .

لمراسلة المجلة على البريد الإلكتروني
Waqf.journal@gmail.com

مركز السُّنة والتراث النبوي للدراسات والتدريب
المملكة العربية السعودية، جدة، حي الخالدية، تقاطع التحلية مع الأمير سلطان، مركز صباح،
مبنى رقم ٦٣٧٤ الدور الثاني، ص.ب ٢١٤١٤ الرمز البريدي ١٣٩٢١

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا

الحشر: ٧

وَقَفْنَا السُّنَّةَ وَالْأَثَرِ النَّبَوِيِّ

المملكة العربية السعودية
جدة، حي الخالدية تقاطع التحلية مع الأمير سلطان
مركز صباح، مبنى رقم ٦٣٧٤ الدور الثاني
ص.ب ٢١٤١٤ الرمز البريدي ١٣٩٢١



+966544179454



c4sunan@gmail.com



c4sunah



@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الإلكتروني
waqf.journal@gmail.com